

المملكة المغربية

المجلة الرسمية للبرلمان

نشرة مداولات مجلس المستشارين

السنة التشريعية 2025-2026 : دورة أبريل 2026

تدرج في النشرة محاضر مناقشات مجلس المستشارين برمتها عملاً بأحكام الفصل 68 من الدستور

صفحة

- 3- مشروع قانون رقم 76.19 يوافق بموجبه على الاتفاق متعدد الأطراف بين السلطات المختصة بشأن تبادل الإقرارات عن كل بلد الموقع من طرف المملكة المغربية في 25 يونيو 2019 (محال من مجلس النواب)؛
- 4- مشروع قانون تنظيمي رقم 026.26 يقضي بتغيير وتنظيم القانون التنظيمي رقم 02.12 المتعلق بالتعيين في المناصب العليا، تطبيقاً لأحكام الفصلين 49 و92 من الدستور (محال من مجلس النواب)؛
- 5- مشروع قانون رقم 06.26 بتغيير وتنظيم القانون رقم 038.13 المتعلق بإحداث المدرسة الوطنية العليا للإدارة (محال من مجلس النواب)؛
- 6- مشروع قانون رقم 045.26 بتغيير وتنظيم القانون رقم 08.12 المتعلق بالهيئة الوطنية للطبقات والأطباء (محال من مجلس النواب)؛
- 7- مشروع قانون رقم 027.25 يقضي بتغيير وتنظيم القانون رقم 89.13 المتعلق بالنظام الأساسي للصحافيين المهنيين (محال من مجلس النواب)؛
- 8- مشروع قانون رقم 013.26 بتغيير وتنظيم القانون رقم 2.00 المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة (محال من مجلس النواب).
- محضر الجلسة رقم 300 ليوم الإثنين 27 محرم 1448 هـ (13 يوليو 2026م) 18646
- جدول الأعمال: اختتام أشغال الدورة الثانية من السنة التشريعية 2025-2026 (دورة أبريل 2026).

فهرست

دورة أبريل 2026

صفحة

- محضر الجلسة رقم 298 ليوم الأربعاء 22 محرم 1448 هـ (8 يوليو 2026م) 18554
- جدول الأعمال: الجلسة السنوية الخاصة بتقييم السياسات العمومية في مجال "مواجهة آثار التغيرات المناخية ومدى جاهزية المتدخلين للتعامل معها".
- محضر الجلسة رقم 299 ليوم الإثنين 27 محرم 1448 هـ (13 يوليو 2026م) 18585
- جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على:
- 1- مشروع قانون رقم 046.26 يتعلق بالنظام الإحصائي الوطني (محال من مجلس النواب)؛
- 2- مشروع قانون رقم 047.26 يتعلق بالمندوبية السامية للتخطيط (محال من مجلس النواب)؛

محضر الجلسة رقم 298

التاريخ: الأربعاء 22 محرم 1448 هـ (8 يوليو 2026 م).

الرئاسة: المستشار السيد يحفظه بنمبارك، النائب الخامس لرئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ساعتان وأربع وخمسون دقيقة، ابتداء من الساعة العاشرة والدقيقة الرابعة والأربعين صباحاً.

جدول الأعمال: الجلسة السنوية الخاصة بتقييم السياسات العمومية في مجال "مواجهة آثار التغيرات المناخية ومدى جاهزية المتدخلين للتعامل معها".

المستشار السيد يحفظه بنمبارك، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أهيا السيدات والسادة الحضور الكريم،

تطبيقاً لأحكام الفقرة الثانية من الفصل 101 من الدستور، التي تنص على أنه "تخصص جلسة سنوية من قبل البرلمان لمناقشة السياسات العمومية وتقييمها".

وعملاً بأحكام الباب السادس من الجزء الخامس من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، المواد من 103 إلى 316 منه؛

وبناء على مداوات مكتب المستشارين ذات الصلة، وعلى مداولة ندوة الرؤساء في اجتماعها المنعقد بتاريخ 29 يونيو 2026؛

وبعد توزيع التقرير الذي أنجزته مجموعة العمل الموضوعاتية المكلفة بالتحضير لهذه الجلسة السنوية، على السيدات والسادة أعضاء المجلس، وإحالاته إلى الحكومة وفق أحكام النظام الداخلي للمجلس؛

يعقد مجلسنا الموقر هذه الجلسة العامة، لمناقشة وتقييم السياسات العمومية في مجال "مواجهة آثار التغيرات المناخية ومدى جاهزية المتدخلين للتعامل معها".

وهي مناسبة نتقدم من خلالها بالشكر الجزيل إلى كل مكونات المجلس التي ساهمت بإنجاح هذه المحطة الدستورية الهامة، لا سيما السيد رئيس مجموعة العمل الموضوعاتية، والسيدات والسادة أعضاء المجموعة الموقرة ومن خلالهم الطاقم الإداري والخبراء الذين واكبوا أشغالها بالجدية المطلوبة والكفاءة المنشودة، وذلك طيلة مسار عملها.

والشكر موصول كذلك، إلى كافة القطاعات الحكومية والمؤسسات التي تجاوبت مع مجموعة العمل الموضوعاتية.

وقبل أن نمر للمناقشة، التي خصصت لها حصة زمنية إجمالية حددت في 172 دقيقة، موزعة بالتساوي بين المجلس والحكومة، أذكر بترتيب هذه الجلسة كما أقرته ندوة الرؤساء، وذلك كالتالي:

- كلمة كل من رئيس ومقرر مجموعة العمل الموضوعاتية المكلفة بالتحضير لهذه الجلسة السنوية؛

- ثم تدخلات الفرق والمجموعات البرلمانية وأعضاء المجلس غير المنتسبين؛

- وتعقبها تدخلات أعضاء الحكومة المحترمين؛

- ثم تعقيبات الفرق والمجموعات البرلمانية، والحكومة عند الاقتضاء.

والآن أعطي الكلمة مباشرة للسيد رئيس مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة المكلفة بالتحضير لهذه الجلسة السنوية في حدود 5 دقائق، طبقاً للمادة 315 من النظام الداخلي للمجلس لتوضيح برنامج ومنهجية عمل المجموعة.

تفضلوا السيد الرئيس، السي ميلود معصيد.

المستشار السيد ميلود معصيد، رئيس مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة:

شكراً السيد الرئيس المحترم.

بسم الله الرحمن الرحيم.

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يسعدني أن أتناول الكلمة اليوم أمام مجلسنا الموقر لتقديم التقرير النهائي لمجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة المكلفة بالتحضير للجلسة السنوية الخاصة بتقييم السياسات العمومية في مجال "مواجهة آثار التغيرات المناخية ومدى جاهزية المتدخلين للتعامل معها".

واسمحوا لي في البداية أن أعبر عن عميق الشكر للسيد رئيس مجلس المستشارين على دعمه المتواصل والمحفز لجميع أجهزة المجلس، ومواكبته المباشرة التي لمسناها على طول فترة عملنا داخل المجموعة.

لقد انبثقت مجموعة العمل عن قناعة جماعية راسخة لدى السيدات والسادة أعضاء مجلس المستشارين بكون التغيرات المناخية لم تعد قضية بيئية محدودة، بل تحولت إلى قضية دولية ووطنية متعددة الأبعاد، ترتبط بالأمن المائي والسيادة الغذائية والتنمية

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

لقد مكنا الاشتغال داخل المجموعة من ترسيخ الاعتقاد أن موضوع التغيرات المناخية وضرورة التخطيط لمواجهة آثارها يشكل أولوية الأوليات على اعتبار أنه يهم مستقبل كوكبنا ومستقبل الأجيال القادمة.

وقد شكل عمل المجموعة قيمة مضافة من خلال قدرته على تحويل موضوع التغيرات المناخية من ملف تقني أو قطاعي إلى قضية برلمانية وطنية متقاطعة الالتوائية، تستدعي رؤية مندمجة تقوم على الحكامة والعدالة المجالية والإنصاف الاجتماعي وحماية الحق في بيئة سليمة والماء والتنمية المستدامة.

السيد الرئيس المحترم،

باقي لي شي شوية، واش تعطيني شي..

السيد رئيس الجلسة:

كمل السيد الرئيس، نظرا لأهمية التقرير وأهمية الموضوع..

المستشار السيد ميلود معصيد، رئيس مجموعة العمل
الموضوعاتية المؤقتة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

إننا واعون أن هذا التقرير لن يقدم الإجابات المنتظرة على كافة الأسئلة المرتبطة بتقييم السياسات العمومية في هذا المجال الحيوي، لكننا نعتبره مساهمة عملت المجموعة من خلالها على تقديم أكبر قدر من عناصر الإجابة بروح المسؤولية، راجين أن يشكل قيمة مضافة ونوعية تعزز الرصيد المتميز الذي راكمه مجلس المستشارين في هذا المجال.

وهنا أود أن أعبر باسم مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة عن عميق الشكر والامتنان لمختلف القطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية والشركاء الاجتماعيين على حفاوة الاستقبال والعناية في التفاعل مع دعوة المجموعة وتقديم المعطيات المطلوبة بسخاء، والمساهمة الجادة في إثراء هذا العمل، وأخص بالذكر:

- السيد وزير الداخلية؛

- السيد وزير التجهيز والماء؛

- السيدة وزيرة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة؛

- السيدة وزيرة الانتقال الطاقوي والتنمية والمستدامة؛

- السيد الوزير المنتدب المكلف بالعلاقات مع البرلمان؛

المجالية والعدالة الاجتماعية وحماية الفئات الهشة، تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله في هذا الباب.

إذ جعل جلالته من الشأن المناخي أحد مداخل تحديث وتوجيه السياسات العمومية، وربطه بمبادئ المسؤولية والتضامن والإنصاف والانتقال الطاقوي والحكامة الترابية والانخراط الإفريقي والدولي للمغرب.

وانسجاما مع الوثيقة الدستورية، فقد أضحي تقييم السياسات العمومية من بين أهم المهام المسندة إلى البرلمان، إلى جانب مهمتي التشريع والرقابة، كما ينص على ذلك الفصل 70 من الدستور.

وقد أدركت مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة منذ انطلاقتها أن الاشتغال لا يمكن أن يتم إلا بمنهجية تتجاوز السردية التقليدية للتقارير، نحو مقارنة تقوم على الاستماع، والتموقع الميداني، وتفكيك التشابكات المؤسسية التي تؤطر القرار الاقتصادي والتنموي في بلادنا، واعتبارا لكون بلادنا راكمت تجربة مهمة في مجال الالتزام المناخي، سواء من خلال اعتماد استراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة، أو من خلال الانخراط في الاتفاقيات الدولية ذات الصلة، أو بفضل الأوراش المهيكلية الكبرى في مجال الطاقات المتجددة وتدبير الموارد المائية التي أعطى انطلاقتها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

غير أن حجم التحديات المطروحة يستدعي يقظة برلمانية مستمرة ورقابة فعالة، وتتبع دقيقا لتنفيذ البرامج العمومية على المستوى الوطني والترابي.

لأجل ذلك، عملت مجموعة العمل على عقد ستة (6) لقاءات مباشرة مع الفاعلين المركزيين في مجال المناخ والتغيرات المناخية والظواهر المتطرفة الناجمة عنها، حيث استمعت في هذا الإطار إلى كل من المديرية العامة للأرصاد الجوية، ووزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة، ووزارة التجهيز والماء، ووزارة الانتقال الطاقوي والتنمية المستدامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، وصندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية.

ووعيا بأهمية المقاربة المقارنة، وأن نجاح أي مهمة يظل رهينا بقدرتها على إنتاج خلاصات دقيقة وتوصيات واقعية انطلاقا من التجارب الفضلى تساهم في ترسيخ حكمة مناخية فعالة، وتدعم توجه المغرب نحو تنمية مستدامة ومنصفة، قادرة على حماية الإنسان والمجال والموارد الطبيعية..

عمدت مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة إلى قراءة متقاطعة لأربع تجارب دولية رائدة في هذا المجال، والتي شكلت نواة لاقتراح توصيات عملية قابلة للتنفيذ في السياق المغربي.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

لم يعد التغير المناخي مجرد ظاهرة بيئية أو طبيعية معزولة، بل أصبح تحديا بنويا يمس مختلف مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والمجالية، ويؤثر في قدرة الدولة والمؤسسات العمومية على ضمان شروط التنمية المستدامة وحماية الحقوق الأساسية للمواطنين.

لذلك، تندرج إشكالية التغيرات المناخية ضمن القضايا الاستراتيجية الكبرى التي أصبحت تفرض نفسها بإلحاح على السياسات العمومية الوطنية، بالنظر إلى انعكاساتها المباشرة على الأمن المائي والأمن الغذائي والصحة العامة، والتوازنات البيئية والعدالة المجالية واستدامة النموذج التنموي.

وفي هذا السياق، جسدت مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة، هذا التكليف الدستوري بوعي تام ومسؤولية كاملة، من خلال تبني مقاربة تحليلية موضوعية دقيقة.

وعلاوة على ذلك، عكفت مجموعة العمل على قراءة وتمحيص التقارير الدولية والوطنية الصادرة في مجال التغيرات المناخية وآثارها للوقوف على الأرقام الرسمية وقراءتها وتحليلها لكي يعبر التقرير النهائي عن واقع الحال بشكل موضوعي، بعيدا عن لغة المزايدات أو التجاذبات غير البناءة.

وقد خلصت أعمال المجموعة الموضوعاتية المؤقتة إلى صياغة التقرير الذي نضعه بين أيديكم، والذي ينقسم إلى خمسة أقسام.

فبعد تحديد المرجعيات المؤطرة لعمل المجموعة، وفي مقدمتها الخطب والتوجيهات الملكية السامية التي تشكل بوصلة للعمل العمومي، ودستور المملكة الذي أسس لتحول عميق في وظيفة البرلمان، من خلال تمكينه من آلية تقييم السياسات العمومية، تناول القسم الأول الإطار المفاهيمي المرتبط بالتغيرات المناخية وآثارها.

فيما تطرق القسم الثاني إلى مظاهر وآثار التغيرات المناخية، انطلاقا من المرجعية الدولية في هذا الباب، وأهم مظاهر وتجليات وآثار التغيرات المناخية على البيئة والاقتصاد والمجتمع بصفة عامة.

بعد ذلك توقفنا في القسم الثالث، عند واقع التغير المناخي ببلادنا، حيث سلطنا الضوء على أهم المؤشرات المناخية وموقع المغرب من الالتزامات الدولية وأهم المؤشرات المرتبطة بالمخاطر ولا سيما الكوارث الطبيعية.

بينما شخّص القسم الرابع واقع الإطار القانوني والمؤسساتي بالمملكة التي طورت منظومة وطنية لمواجهة التغيرات المناخية، تركز على إطار قانوني ومؤسساتي متنوع، وتستند إلى مجموعة من الاستراتيجيات والبرامج القطاعية التي تهدف إلى إدماج البعد المناخي

- السيد رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي؛

- السيد المدير العام للمديرية العامة للأرصدة الجوية.

كما لا يفوتني، في الأخير، أن أخص بالذكر والشكر الفريق الإداري للمجلس، وعلى رأسه السيد الأمين العام للمجلس، والذي واكب أشغال المجموعة خلال كل مراحل العمل لحظة بلحظة بكل تفان ونكران الذات، وهو شكر ممزوج بالافتخار بما يزخر به مجلسنا الموقر من كفاءات إدارية وعلمية تدعونا جميعا للاعتزاز بها وتثمينها كرأس مال لأمادي.

شكرا لكم على حسن إصغائكم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

الكلمة للسيد المستشار المحترم مقرر مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة، لعرض ملخص عن تقرير المجموعة الموضوعاتية في حدود 5 دقائق، وتقديم نتائج التقييم والتوصيات المرفوعة وآليات متابعة تنفيذها.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد لحسن نازهي، مقرر مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس المحترم،

عطفا على ما تقدم به السيد رئيس مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة، أجدد بدوري الشكر لكل من ساهم من قريب أو بعيد في إنجاح هذه المهمة البرلمانية، بدءا برئاسة المجلس وأمانته العامة والسيدات والسادة المستشارين، والأطر الإدارية والتقنية للمجلس، وكذا القطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية والشركاء الاجتماعيين الذي لبوا دعوتنا بكل تلقائية وأريحية.

كما نتأسف على عدم تجاوب بعض المؤسسات مع هذه المهمة المرتبطة بتقييم السياسات العمومية والتي تدخل ضمن صميم العمل البرلماني الحديث القائم على منطق التكامل بين المؤسسات.

الانسجام مع الالتزامات الدولية، ودرجة التكامل بين السياسات الأفقية والقطاعية، ومستوى التنسيق المؤسسي، وفعالية آليات التنفيذ والتمويل والتتبع، والفجوة بين التخطيط والتنزيل الميداني، وحدود الحكامة متعددة المستويات ومستوى تجسيد البعد المناخي في السياسات العمومية.

أما المستوى الثالث، فخصص لتقييم مدى جاهزية المنظومة الوطنية للتعامل مع آثار التغيرات المناخية، بالنظر إلى قدرات التخطيط الاستباقي وأنظمة الإنذار المبكر والمرونة المؤسسية وإدماج الأبعاد الاجتماعية والمجالية واستهداف الفئات الأكثر هشاشة.

كما قام القسم باستعراض فرص التطوير، وذلك من خلال تجارب مقارنة دولية مختارة، تمثل نماذج رائدة في مجال الجاهزية المناخية، وذلك بهدف استخلاص الدروس والممارسات الفضلى التي من شأنها أن تغني مسار تطوير السياسات العمومية المغربية وترفع من مستوى استجابتها لمتطلبات التحول المناخي.

وفي نهاية التقرير قدمنا أهم الخلاصات التركيبية والتوصيات المستوحاة من هذه القراءة التحليلية، إضافة إلى الأفكار المستقاة، سواء من خلال جلسات الاستماع إلى مختلف الفاعلين، أو من خلال التقارير والمرجعيات الدولية والوطنية.

وفيما يلي أهم التوصيات التي خلصت إليها مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة:

- مواصلة تطوير الإطار التشريعي والتنظيمي المرتبط بالمناخ، لا سيما إخراج قانون المناخ، مع العمل على تعزيز آليات التنفيذ والمراقبة والتقييم، وإدماج الاعتبارات المناخية بشكل أكثر صرامة في مختلف المشاريع والاستثمارات العمومية..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المقرر انتهى الوقت.

والآن نفتح باب المناقشة وأعطي الكلمة لأول متدخل عن فريق التجمع الوطني للأحرار في حدود 16 دقيقة.

شكرا السيد المقرر...

تفضل السيد المقرر يالا..

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد لحسن نازهي مقرر مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة:

هي الخیر جا من جهة أخرى السيد الرئيس، ماشي من عندك أنت.

ما كاملاش 3 دقائق، السيد المستشار شكرا.

في السياسات العمومية.

وذلك من خلال استعراض اختصاصات وأدوار مختلف الهيئات الاستشارية المرتبطة بالقضايا البيئية عموما، والتغيرات المناخية على وجه الخصوص، حيث اتضح أن بلادنا تحرص على بناء منظومة مؤسسية متعددة المستويات تسعى إلى تعزيز التنسيق والتشاور والاستشراف في مجال مواجهة التغيرات المناخية.

غير أن فعالية هذه المنظومة لا تقاس فقط باتساع اختصاصاتها أو بأهمية أدوارها القانونية، بل بمدى قدرتها على التأثير الفعلي في السياسات العمومية وتحويل توصياتها وتوجهاتها الاستراتيجية إلى إجراءات وبرامج قابلة للتنفيذ والتقييم.

ومن ثم، فإن تعزيز الجاهزية المؤسسية لمواجهة التغيرات المناخية يظل رهينا بتطوير آليات التتبع والتنسيق، وترسيخ ثقافة العمل المشترك بين مختلف المتدخلين، وتدعيم الارتكاز على المعرفة العلمية والخبرة المتخصصة في صنع القرار.

وبذلك، يمكن لهذه المؤسسات أن تضطلع بدور أكثر فاعلية في مواكبة التحولات المناخية المتسارعة، والإسهام في بناء نموذج تنموي أكثر قدرة على التكيف مع المخاطر المناخية وتحقيق الأهداف المستدامة على المدى البعيد.

كما كشفت المقارنة مع التجارب الدولية الرائدة عن مجموعة من المجالات التي يمكن تطويرها لتعزيز جاهزية بلادنا. فمن جهة، أبرز النموذج الفرنسي أهمية الانتقال نحو إدماج أكثر شمولية للبعد المناخي في مختلف السياسات العمومية والوثائق التخطيطية والاستثمارات العمومية.

ومن جهة ثانية، أكدت التجربة الألمانية الحاجة إلى تقوية منظومات التتبع والتقييم المستقل للسياسات المناخية وتطوير مؤشرات دقيقة لقياس التقدم المحرز في تحقيق الأهداف المناخية الوطنية.

فيما أبرزت التجربة اليابانية أهمية ترسيخ ثقافة الوقاية والاستعداد المجتمعي وتطوير أنظمة الإنذار المبكر والتدبير الاستباقي للمخاطر.

أما التجربة البنغلاديشية فأكدت ضرورة منح اهتمام أكبر للفئات والمجالات الأكثر هشاشة، وجعل بناء الصمود المجتمعي أحد المرتكزات الأساسية للعمل المناخي.

وفي القسم الخامس قدمنا في مستوى أول جردا شاملا للوثائق المؤطرة للعمل المناخي الوطني، الأفقية منها والقطاعية، بما يتيح الإحاطة بمختلف مكونات هذه المنظومة وتحديد مرجعياتها وإطارها الزمني وأهدافها الجوهرية.

وتوقفنا في مستوى ثان عند تقييم مستوى الالتقائية والنجاعة داخل هذه المنظومة، من خلال سبعة محاور تحليلية تشمل مدى

السيد الرئيس المحترم،

السيدة والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في الختام، نأمل أن تشكل مختلف التوصيات الواردة في التقرير مداخل عملية من أجل رفع التحديات الوطنية المرتبطة بالتغيرات المناخية ومواجهة آثارها، وأن يشكل التقرير لبنة إضافية في مسار بناء نموذج تنموي منصف، كما دعا إليه صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

وشكرا لكم على حسن الإصغاء.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المقرر المحترم.

والآن أفتح باب المناقشة.

أعطي الكلمة لأول متدخل عن فريق التجمع الوطني للأحرار في حدود 13 دقيقة.

المستشار السيد سعيد شاكر:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

نتناول الكلمة اليوم، باسم فريق التجمع الوطني للأحرار بمجلس المستشارين، في إطار مهامنا الدستورية والاختصاصات البرلمانية المتعلقة بتقييم السياسات العمومية كما توطرها الفقرة الثانية من الفصل 101 من الدستور، وبموجبها تُخصص جلسة سنوية من قبل مجلسنا الموقر لمناقشة السياسات العمومية وتقييمها.

وفي هذا الإطار، وهذه الأجواء المتميزة بالانتصارات التي حققها المنتخب الوطني المغربي من انتصارات ترفع راية البلاد بين الأمم وتعزز حس التضحية في سبيل الوطن وقيم العمل والجدية لدى مختلف أجيالنا داخل الوطن وخارجه.

يطيب لنا، في هذه الظرفية، أن نساهم في مناقشة هذا التقرير الهام والنوعي الذي أعدته اللجنة الموضوعاتية المؤقتة حول "آثار التغيرات المناخية على السياسات العمومية ومدى جاهزية المتدخلين".

وهي مناسبة، نعبر فيها عن تقدير فريقنا للعمل الرصين الذي قام به السيدات والسادة أعضاء اللجنة الموضوعاتية، وفريق العمل الإداري المكلف بإسنادهم، فقد نجحوا في إنتاج تقرير موضوعاتي بمنهجية علمية صارمة والتزام بأدوات التقييم العلمي لوضعية

- جعل الأمن المائي أولوية وطنية من خلال تسريع برامج تحلية مياه البحر، وإعادة استعمال المياه العادمة المعالجة، وحماية الفرشات المائية من الاستنزاف، وتحديث شبكات توزيع الماء للحد من التسربات؛

- تشجيع النقل العمومي النظيف، وتقليص الاعتماد على الوقود الأحفوري، ودعم الاقتصاد الأخضر والابتكار الصناعي منخفض الكربون؛

- تقوية البحث العلمي الوطني في مجال المناخ، من خلال دعم الجامعات ومراكز البحث والمؤسسات التقنية المختصة في إنتاج المعطيات المناخية وتحليلها وتعزيز الشراكة مع الجامعات ومراكز البحث؛

- اعتماد آليات مؤسسية واضحة للتنسيق بين القطاعات الحكومية والجماعات الترابية والمؤسسات العمومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني، مع تحديد دقيق للمسؤوليات، ومؤشرات قابلة للقياس وآليات منتظمة للتتبع والتقييم؛

- تطوير منظومة وطنية للرصد والتقييم المناخي تعتمد على مؤشرات دقيقة وقابلة للقياس، مع إرساء آليات مستقلة للتقييم الدوري تمكن من قياس مستوى التقدم المحرز وتحديد مكان القصور واقتراح التدابير التصحيحية المناسبة في الوقت المناسب؛

- اعتماد ميزانية قائمة على المناخ أو الميزانية المستجيبة للمناخ، كمقاربة حديثة في تدبير المالية العمومية، تقوم على إدماج الاعتبارات المناخية في مختلف مراحل إعداد الميزانية وتنفيذها وتتبعها وتقييمها؛

- إرساء آليات دائمة للتحكيم بين قطاعات الماء والطاقة والفلاحة وإعداد التراب من جهة، ومتطلبات الحفاظ على النظم البيئية من جهة أخرى؛

- تقوية قدرات الجماعات الترابية والمؤسسات المحلية في مجالات التخطيط المناخي والتدبير الاستباقي للمخاطر، وتوفير الإمكانيات البشرية والمالية والتقنية اللازمة لتمكينها من الاضطلاع بأدوارها في مجال التكيف وبناء الصمود؛

- إيلاء أهمية خاصة للفئات والمجالات الأكثر هشاشة، من خلال تطوير برامج موجهة للتكيف الاجتماعي والمجالي، وتعزيز آليات الحماية الاجتماعية المرتبطة بالمخاطر المناخية، بما يساهم في الحد من الفوارق وتعزيز العدالة المناخية؛

- تطوير البنية التحتية المحلية المقاومة للمخاطر المناخية بتقوية قنوات تصريف مياه الأمطار، وحماية الأودية والمجاري المائية وهئية المناطق المعرضة للفيضانات، واعتماد معايير بناء تراعي المخاطر المناخية؛

- إشراك المجتمع المدني والجماعات الترابية في نشر الوعي البيئي داخل الأحياء والقرى والمؤسسات التعليمية.

الساحلية الهشة.

السيد الرئيس،

لقد لعبت هذه الأغلبية السياسية والحكومية المنبثقة عنها، دورا هاما في ترسيخ هذه المكتسبات الاستراتيجية وتحويلها إلى واقع ملموس، فقد انعكس البرنامج السياسي لمكونات هذه الأغلبية على البرنامج الحكومي، والذي أعطى مكانة مركزية لمسألة التعامل مع الصدمات المناخية وتدابير المخاطر ومواجهتها والتكيف معها.

وتكفي الإشارة هنا إلى بعض المنجزات الكبرى التي نجحنا في تنزيلها في هذا السياق، فقد رفعت الحكومة وتيرة الاستثمار في قطاع الماء لمواجهة توالي سنوات الجفاف البنيوي، ونجحت في تسريع تنفيذ البرامج الوطنية الخاصة بمشاريع تحلية مياه البحر بهدف تأمين الماء الصالح للشرب ومياه السقي وتخفيف الضغط على السدود والفرشات المائية.

كما نجحت في تدبير إشكالية توزيع الموارد المائية عبر مشروع الطريق السيار للماء لربط الأحواض المائية "سبو-أبي رقراق-أم الربيع" وهي في طريقها لضمان المحافظة على ملايين الأمتار المكعبة في البحر.

كما نستحضر الجهد الكبير الذي بذل في دعم مشاريع السقي الموضعي (بالتنقيط) وعصرنة شبكات الري الفلاحي لترشيد الطلب على الماء وتحديث شبكات التوزيع لمنع التسربات، إنها الإنجازات التي حققتها الحكومة، تنزيلا للرؤية الملكية السامية لمسألة الماء القائمة على الاستثمار في إنتاج الماء وتعبئة الموارد والترشيد في الاستهلاك وتقليص آثار الاجهاد الماء.

السيد الرئيس المحترم،

نستحضر في هذا المقام كذلك، الحصيلة المثمرة لمشاريع تفعيل الاستراتيجية الوطنية الطموحة "غابات المغرب 2020-2030"، التي تقوم على إعادة تشجير الغطاء الغابوي وحمايته من الحرائق، ودعم التنوع البيولوجي الزراعي والإيكولوجي.

فهذا المجهود يساهم في التكيف مع التغيرات المناخية وخاصة تقليص تأثير الجفاف والحد من خطر التصحر، وتحسين مؤشرات التحكم في البصمة الكربونية، ما يساهم كذلك في تحسين ظروف عيش الساكنة المحلية، وتعزيز ارتباطها بالمجال وخاصة في المناطق الجبلية والواحات من خلال خلق فرص شغل أخضر.

إذ نتوقف عند الحصيلة المتميزة التي حققتها الاشتغالات الحكومية على السياسة الطاقية للمملكة وتوجيهات جلالة الملك في هذا المجال، نؤكد أن تسارع الإنجازات تقترب من تحقيق أهداف السياسة الطاقية وضبط المزيج الطاقوي الوطني بإدماج الطاقات المتجددة.

فمن المرتقب -حسب عرضكم- أن نتجاوز عتبة 52% من القدرة الكهربائية المنشأة من مصادر متجددة بحلول عام 2030.

حيث نجحت بلادنا في تسريع وتيرة المشاريع الشمسية والريحية

السياسة العمومية المتعلقة بالتغيرات المناخية، مع تشخيص دقيق لعناصر القوة ومكامن الضعف، وبمنهج استشاري يقدم قوة اقتراحية قادرة متضمنة لعناصر كفيلة بتحسين تدبير تدخلات الدولة في مجال السياسات العمومية، ولا سيما المناخية، بشكل يجمع بين الخصوصية المغربية والممارسات الفضلى عالميا.

ونؤكد بأن مسألة التغيرات المناخية، كانت دائما في قلب اهتمامات فريقنا، وهو ما تعبر عنه الأسئلة والمداخلات البرلمانية التي قدمها أعضاء الفريق طيلة هذه الولاية التشريعية، فمسألة التغيرات المناخية هي مسألة بنيوية تقع في صلب الأمن الاستراتيجي للمملكة، فهي بالتالي محدد أساسي في ضمان أمننا المائي، وضمان أمننا الغذائي، وضمان أمننا الطاقوي، والمحافظة على استقرارنا الاجتماعي.

ونجدد التأكيد في هذه المداخلة على مواقفنا المستمدة من الرؤية السديدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، الذي وضع المغرب في طليعة الدول الملتزمة بمكافحة التغيرات المناخية والتكيف معها، وإدماج البعد البيئي والمستدام في صياغة السياسات العمومية.

السيد الرئيس،

لقد تمكن التقرير من رصد دقيق للمكتسبات البنيوية التي حققتها بلادنا، والتي تعزز الثقة في قدرة بلادنا وجاهزتها لمواجهة التغيرات المناخية، فقد كانت بلادنا في مقدمة الدول الملتزمة بالحوار السياسي العالمي حول التغيرات المناخية، وسبق لها استضافة مؤتمر الأطراف (COP22) أبانت المملكة عن قدرتها على الاسهام في تعبئة الالتزام الدولي بسياسة التحكم في التغيرات المناخية والتكيف معها، كما استطاعت بلادنا تحويل هذه الفاعلية على المستوى الدولي إلى واقع وطني من خلال التخطيط الوطني المندمج لاستراتيجية وطنية متكاملة وقابلة للتنفيذ والتقييم.

وفي هذا الإطار، نجحت بلادنا في تطوير منظومة تشريعية متكاملة تؤسس لقوانين البيئة، بما فيها القانون الإطار للتنمية المستدامة وقانون الماء وإصلاح الإطار القانوني للطاقات، واعتماد قانون التقييم البيئي، وغيرها من النصوص التشريعية والتنظيمية التي تشكل قاعدة صلبة لضمان فعالية البعد المناخي في السياسات العمومية، كما أسس لها الدستور.

لقد تفاعلنا خيرا بما توصل إليه التقرير من رصد توجه متسارع لاعتماد مقاربات تدخلية مندمجة تتجاوز التدخل القطاعي المعزول، وتكرس التفاني في التدخلات وتضع أسس التخطيط الشامل، كما نحتفي بالمؤشرات القوية على مركزية المسألة الاجتماعية والمناخية في التخطيط العمومي، والارتباط الوثيق لدى المديرين العموميين بين العدالة المناخية والعدالة الاجتماعية والعدالة المجالية، وهو ما يساهم في توجيه التدخلات والمشاريع إلى المناطق الأكثر هشاشة كالأوساط القروية والمجالات الواحية، والمناطق الجبلية الصعبة الولوج والمجالات

وفي هذا الإطار، وبعد دراستنا لتقرير المجموعة الموضوعاتية، نؤكد على اقتراحاتنا المتعلقة بضرورة الارتقاء بأدوات الحكامة والتنسيق إلى إطار حكمة وطني مؤسس وملزم، يتمتع بتأطير قانوني وقوة تنظيمية ومؤسسية قادرة على إلزام المتدخلين بوحدة الرؤية ونسقية التدخلات العملية، كما نؤكد على أهمية الاسناد العلمي ودور الجامعة والمؤسسات البحثية في مواكبة هذه السياسة العمومية، تخطيطاً وتنفيذاً وتقييماً.

نؤكد كذلك، على ضرورة الاستفادة من القوة الاقتراحية للمجتمع المدني، وخاصة المبادرات المتعلقة بربط المؤشرات الكمالية مع المؤشرات المناخية لتكريس تدبير المالية العمومية بمقاربة خضراء، واعتماد التقييم المناخي المتوقع عند إعداد البرامج التنموية والموازناتية.

كما نؤكد على أهمية المقاربة المجالية وتكريس التفكير وطنياً والتدخل محلياً، وندعو إلى الاستثمار في أدوات تقوية قدرات تدخل الجماعات الترابية مالياً وتقنياً لتقليص الاعتماد المفرط على الإدارة المركزية.

السيد الرئيس،

إن التحدي المناخي ليس مجرد إكراه نتحملة، بل هو نافذة فرص حقيقية لتسريع الانتقال نحو نموذج تنموي مستدام ومبتكر، قادر على خلق ثروة خضراء وفرص شغل مستدامة لشبابنا، والحكومة الحالية بفضل انسجامها ورؤيتها الاقتصادية والاجتماعية الواضحة، برهنت على أنها تملك الشجاعة السياسية لفتح هذه الملفات الهيكلية الكبرى والإنصات لنبض المجال.

وفي الختام، نؤكد في فريق التجمع الوطني للأحرار، التزامنا الكامل بمواكبة الجهود الحكومي، والعمل من موقعنا التشريعي والرقابي لتطوير وتجويد السياسات العمومية المرتبطة بالمناخ، داعين إلى التنزيل السريع والمكثف للتوصيات الوجيهة الواردة في هذا التقرير القيم لضمان غد أفضل أكثر أمناً واستدامة للأجيال المغربية القادمة.

كما نؤكد على أهمية إرساء منظومات الرصد والإنذار المبكر والتوعية بالمخاطر وأساليب التصرف في الكوارث، والاستثمار في الاختبارات التجريبية والميدانية وتقوية قدرات التدخل الاستباقي والبعدي، والتمكن من أدوات الاستجابة الآتية للأزمات (فيضانات، حرائق، جفاف حاد...).

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد المستشار المحترم.

الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة في حدود 12 دقيقة.

تفضلني السيدة المستشارة المحترمة.

والمائية، واستقطاب استثمارات كبرى لهذا المجال، وخاصة إطلاق عرض المغرب للهيدروجين الأخضر الذي فتح آفاق استثمارية واعدة ووضع بلادنا على خريطة المنصات العالمية الرائدة في هذه الصناعة الرائدة منخفضة الكربون.

نؤكد كذلك على أهمية الإصلاحات التي تم إدخالها على منظومة الصفقات العمومية والتي اعتمدت المعايير المناخية لتحسين الأثر البيئي لعملياتها.

وندعو بالمناسبة، كافة المتدخلين إلى الاستثمار في توسيع برامج النجاعة الطاقية في البنيات والإدارات العمومية والوحدات الانتاجية وقطاع النقل عبر تشجيع حلول النقل النظيف والذي ومواكبة المفاوضات الوطنية لتقليص بصمتها الكربونية لتعزيز تنافسيتها الدولية، كما ندعو إلى اعتماد جيل جديد من المعايير البيئية في البناء التي تضمن الحفاظ على درجة الحرارة المعتدلة داخل البنيات وتقليص استهلاك الطاقة وتجنب الاعتماد على التكيف الصناعي.

السيد الرئيس،

لقد دأبنا في فريق التجمع الوطني للأحرار على الوضوح والموضوعية في التقييم والقوة الاقتراحية في المبادرة، فتفاعلنا مع التقرير الذي لا يقتصر على الجوانب الإيجابية التي نحتفي بها، بل نتعامل كذلك بالجدية المعهودة في فريقنا مع مختلف الإكراهات البنيوية التي رصدتها التقرير، وهي إكراهات تحد من فعالية منظومتنا، وتفرض علينا العمل الجماعي على تجاوزها بكل مسؤولية وشجاعة سياسية.

وفي هذا الإطار، نقف عند التباين الذي يمثل فجوة قائمة بين الانسجام المعياري والانسجام العملي، وندعو للمزيد من الابتكار في السياسات والبرامج العمومية لتحسين قدرة المدبر العمومي على ترجمة المفاهيم المتقدمة التي نتبناها في وثائقنا الاستراتيجية (مثل الانتقال العادل والمرونة المناخية) إلى مؤشرات تنفيذية دقيقة وجدول زمنية ملزمة وموحدة قطاعياً.

كما ندعو إلى تحسين نمط الحكامة المتعلق بالتقائية التدخلات، وإدماج القطاعات التي تكتفي باعتماد منظومة تخطيط وتتبع تمويلاً مستقلاً، يصعب معها قياس الأثر التراكمي للسياسات العمومية في المجال المناخي، ولا نغفل التأكيد على أهمية التخطيط المتعدد السنوات مع ما يستلزمه من تمكين المتدخلين، وخاصة الجماعات الترابية من الإمكانيات التقنية والمالية والبشرية لتنزيل المخططات المناخية المحلية بشكل ناجح.

السيد الرئيس،

نُصر في فريق التجمع الوطني للأحرار بمجلس المستشارين، على تحفيز القوة الاقتراحية والاسترشاد بالتجارب والممارسات الفضلى عالمياً لتحسين أداء السياسات العمومية الوطنية.

المستشارة السيدة فاطمة سعدي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة والسادة الوزراء المحترمون،

زميلاتي، زملائي المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتدخل باسم فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس المستشارين في هذه الجلسة السنوية المخصصة لمناقشة وتقييم السياسات العمومية في موضوع "مواجهة آثار التغيرات المناخية ومدى جاهزية المتدخلين"، وهو موضوع يكتسي أهمية استراتيجية بالغة، بالنظر إلى ما يفرضه من تحديات متسارعة تتجاوز الأبعاد البيئية لتطال الأمن المائي والغذائي والطاقي، وتمس بشكل مباشر مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلادنا.

وإذا كانت هذه التحديات تفرض علينا جميعا تعبئة جماعية ورؤية استشرافية قائمة على المعرفة والعلم، فإنها تجعل من تقييم السياسات العمومية في هذا المجال مدخلا أساسيا لتطويرها والرفع من نجاعتها وقدرتها على الاستجابة للتحويلات المناخية المتسارعة.

وبهذه المناسبة، لا يسعنا إلا أن نتقدم بجزيل الشكر والتقدير للجنة الموضوعاتية المكلفة بإعداد هذا التقرير، رئاسة وأعضاء، ولكافة الأطر الإدارية التي ساهمت في إنجاز هذه الوثيقة المرجعية القيمة، لما تضمنته من تشخيص علمي دقيق وتوصيات عملية من شأنها الإسهام في تجويد السياسات العمومية ذات الصلة.

كما نتوجه بالشكر إلى رئاسة مجلس المستشارين ومكتبه على حرصهما المتواصل على ترسيخ الأدوار الدستورية للمجلس في مجال تقييم السياسات العمومية، بما يعزز مكانته كشريك مؤسسي فاعل في مواكبة الإصلاحات الوطنية، وإغناء النقاش العمومي حول القضايا الاستراتيجية التي تهم حاضر المملكة ومستقبلها.

السيد الرئيس المحترم،

يشهد العالم، ومعها المملكة المغربية، خلال السنوات الأخيرة، تسارعا غير مسبوق في وتيرة التغيرات المناخية، وما يرافقها من تداعيات متزايدة على الموارد الطبيعية، والأمن المائي، والإنتاج الفلاحي، والاقتصاد الوطني، وصحة المواطنين، الأمر الذي يجعل من تعزيز القدرة على التكيف والوقاية، وبناء سياسات عمومية أكثر مرونة ونجاعة، خيارا استراتيجيا لا يحتمل التأجيل.

وفي هذا السياق، لا يسعنا إلا أن نثمن الجهود الكبيرة التي تبذلها بلادنا، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، والتي جعلت من المملكة فاعلا دوليا وازنا في مجال المناخ والتنمية المستدامة، سواء من خلال انخراطها المسؤول في الاتفاقيات والالتزامات الدولية، وفي مقدمتها الاتفاقية الإطار للأمم

المتحدة بشأن تغير المناخ، أو عبر إطلاق استراتيجيات وطنية ومشاريع رائدة تعكس رؤية استباقية ومسؤولة تجاه القضايا البيئية.

وتجسد هذه الرؤية الملكية السديدة ما ورد في الرسالة السامية التي وجهها جلالة الملك إلى القمة العالمية للعمل المناخي، حيث أكد، حفظه الله، بأن: "أهدافنا المعلنة، على الرغم من أفق طموحها الواسع، لم تكن أبدا وليدة اندفاع عابر، ولا دعاية تروم تحقيق أثر ما على الصعيد الدولي، بل هي نتاج برامج ومشاريع أطلقت على المستوى الوطني استجابة لواقعنا الخاص، وبمبادرة مغربية صرفة، وأنا حريص شخصيا على ضمان تنفيذها وعلى تتبعها". انتهى المنطوق الملكي.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

لقد راكمت بلادنا، خلال السنوات الماضية، تجربة مهمة في مجال مواجهة التغيرات المناخية، سواء على مستوى إرساء السياسات العمومية أو من خلال بناء منظومة مؤسسية تعنى بقضايا المناخ والبيئة، تضم قطاعات حكومية ومؤسسات دستورية وهيئات استشارية ومؤسسات عمومية تضطلع بأدوار محورية في هذا الورش الاستراتيجي.

غير أن الرهان الحقيقي اليوم لم يعد يكمن في إحداث المؤسسات أو تعدد المتدخلين، بقدر ما يتمثل في تعزيز الالتئانية بين مختلف السياسات القطاعية، والرفع من نجاعة التنسيق بين الفاعلين، وإرساء حكمة مناخية قادرة على تحويل الاستراتيجيات إلى نتائج ملموسة، تستجيب لانتظارات المواطن، وتحمي الموارد الطبيعية لبلادنا.

ومن هذا المنطلق، فإننا، بكل موضوعية، نؤكد أن ما تحقق من منجزات يظل بحاجة إلى مزيد من الدعم السياسي، وترسيخ الوعي المجتمعي بخطورة التحويلات المناخية، فضلا عن الاستثمار في الكفاءات الوطنية، وتعزيز الموارد البشرية المتخصصة.

وهنا تتأكد المكانة المحورية للجامعة المغربية والمؤسسات البحث العلمي والابتكار، باعتبارها فضاء لإنتاج المعرفة، وتطوير الحلول العلمية والتكنولوجية الكفيلة بمواكبة هذه التحويلات، والتخفيف من آثارها، بما يضمن حماية مستقبل الأجيال القادمة.

السيد الرئيس المحترم،

لقد أبانت العديد من التقارير الوطنية والدولية عن حجم التحديات التي تواجهها بلادنا في مجال التنمية المستدامة، في ظل التحويلات المناخية المتسارعة، والتي تتجلى في تراجع المساحات الرطبة، واتساع نطاق المناطق الجافة، وارتفاع درجات الحرارة إلى مستويات غير مسبوقة، وتزايد تواتر الظواهر المناخية القصوى، من فيضانات وزلازل وموجات جفاف، وما تخلفه من آثار مباشرة على المنظومات البيئية

والاقتصادية والاجتماعية.

ويظل تحدي الإجهاد المائي في مقدمة هذه التحديات، باعتباره يؤثر بصورة مباشرة في الأمن المائي والغذائي، ويحد من مردودية القطاع الفلاحي، كما تنعكس تداعياته على الصحة العمومية والتوازنات المجالية والاستقرار الاجتماعي، من خلال تسارع وتيرة الهجرة القروية، وتراجع الغطاء النباتي، وتدهور الواحات والأنظمة البيئية الهشة.

وإن استحضارنا لهذه المؤشرات لا يروم رسم صورة قاتمة، وإنما يهدف إلى التأكيد على أن التغيرات المناخية لم تعد قضية بيئية أو تقنية محضة، بل أصبحت تحديا استراتيجيا يمس حاضر بلادنا وأحد أهم رهانات الأمن الوطني والتنمية المستدامة.

وانطلاقا من هذه القناعة، فإن فريق الأصالة والمعاصرة يعتبر أن مواجهة آثار التغيرات المناخية مسؤولية وطنية ومجتمعية مشتركة، لا يمكن أن تقتصر على تدخلات الدولة والسياسات العمومية وحدها، بل تقتضي انخراطا فعليا للجماعات الترابية والقطاع الخاص والجامعة والمجتمع المدني، وكافة المواطنين والمواطنات.

كما أن القطاع الخاص مدعو إلى أن يكون شريكا أساسيا في هذا التحول، من خلال الاستثمار في الاقتصاد الأخضر، واعتماد الطاقات النظيفة وتحسين النجاعة الطاقية، وتبني أنماط إنتاج وتمويل أكثر استدامة، إلى جانب توطئ التكنولوجيا الحديثة، وتسخيرها لخدمة التنمية المستدامة، بما يعزز قدرة بلادنا على التكيف مع التغيرات المناخية، ويحد من آثارها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

السيد الرئيس المحترم،

لا يسعنا، في فريق الأصالة والمعاصرة، ونحن نتدارس هذا التقرير النوعي وما تضمنه من تشخيص دقيق وتوصيات عملية، إلا أن نجد التنويه بالمجهود العلمي والمؤسسي الذي بذلته اللجنة الموضوعاتية، والذي يشكل أرضية مهمة لتطوير السياسات العمومية في مجال مواجهة التغيرات المناخية، وتعزيز جاهزية مختلف المتدخلين.

وانطلاقا من قناعتنا بأن التحدي المناخي لم يعد قضية قطاعية، بل أصبح رهانا استراتيجيا يمس الأمن المائي والغذائي والطاق، ويؤثر بشكل مباشر في مسار التنمية المستدامة، فإن فريق الأصالة والمعاصرة يؤكد على جملة من الأولويات التي نعتبرها مدخلا أساسيا لتعزيز نجاعة السياسات العمومية في هذا المجال.

وفي مقدمة هذه الأولويات، تبرز ضرورة مواصلة تطوير المنظومة التشريعية الوطنية المرتبطة بالمناخ والبيئة والتنمية المستدامة، بما يواكب التحولات المتسارعة، ويعزز مكانة المملكة كفاعل مسؤول وملزم بالاتفاقيات والالتزامات الدولية ذات الصلة.

كما نؤكد على أهمية إرساء حكمة مناخية أكثر تكاملا تقوم على تعزيز التنسيق والالتقائية بين مختلف القطاعات الحكومية والمؤسسات

العمومية والهيئات الدستورية والجماعات الترابية والقطاع الخاص والمجتمع المدني، مع التفكير في آلية وطنية عليا تضطلع بتنسيق وتبعية السياسات المناخية وضمان انسجامها.

ولا يقل عن ذلك أهمية إدماج البعد المناخي في مختلف السياسات والبرامج العمومية، وجعله معياراً أساسياً في التخطيط والاستثمار والتدبير الترابي، مع تطوير آليات التنفيذ والتتبع والتقييم، بما يضمن الانتقال من جودة التخطيط إلى نجاعة الإنجاز وتحقيق الأثر المنشود.

كما يقتضي الأمر تعزيز المقاربة الاستباقية في مواجهة المخاطر المناخية، من خلال تطوير أنظمة الإنذار المبكر، والرفع من جودة التواصل العمومي، وتمكين المواطنين والمواطنات من المعلومة الدقيقة في الوقت المناسب، بما يعزز القدرة الجماعية على الوقاية والتكيف.

وفيما يتعلق بالموارد المائية، فإننا نعتبر أن الإجهاد المائي أصبح تحديا بنيويا يفرض اعتماد رؤية بعيدة المدى، قوامها مواصلة الاستثمار في تعبئة الموارد المائية، وتسريع إنجاز مشاريع تحلية مياه البحر، وتعزيز الربط بين الأحواض المائية، وترسيخ ثقافة الاقتصاد في استهلاك الماء باعتباره ثروة وطنية استراتيجية، استجابة لمختلف الوضعيات المناخية، سواء في حالة الندرة كما في حالة الوفرة.

كما نجد التأكيد على أن البحث العلمي والابتكار يشكلان ركيزة أساسية لمواجهة آثار التغيرات المناخية، وهو ما يستدعي تعزيز الشراكة بين الجامعة ومراكز البحث والقطاعات الإنتاجية، وتطوير حلول علمية وتكنولوجية قابلة للتنزيل، خاصة في المجالات الفلاحية والبيئية.

ومن جهة أخرى، فإن تسريع الانتقال الطاقى يظل خيارا استراتيجيا للمملكة، من خلال توسيع الاعتماد على الطاقات المتجددة والرفع من النجاعة الطاقية، وترسيخ مبادئ الحكامة الرشيدة في تدبير الطاقة داخل الإدارات العمومية والقطاع الخاص على حد سواء.

كما نؤكد على أن الجماعات الترابية مطالبة بأن تضطلع بدور أكبر في تنفيذ السياسات المناخية، باعتبارها الفاعل المؤسسي الأقرب إلى المواطن، وذلك عبر تمكينها من الوسائل المالية والتقنية والبشرية الكفيلة بإعداد وتنفيذ برامج محلية فعالة في مجالات حماية البيئة، وتدبير النفايات والمحافظة على الموارد الطبيعية، وتحسين جودة العيش داخل المجالات الترابية.

السيد الرئيس المحترم،

إن هذا التقرير يشكل إضافة نوعية إلى الرصيد المؤسسي لمجلس المستشارين، ويؤكد المكانة التي بات يحتلها في مجال تقييم السياسات العمومية، وإغناء النقاش الوطني حول القضايا الاستراتيجية التي تهم حاضر المملكة ومستقبلها.

وإذا كانت التغيرات المناخية تفرض تحديات غير مسبقة، فإنها تتيح، في المقابل، فرصة لتعزيز قدرة بلادنا على بناء نموذج تنموي أكثر

عليها وأصبحت تفرض علينا جميعا التعاون في التسريع بصياغة السياسات العمومية وبرامج وطنية ذات الشأن.

أول هذا المدخل المتعلق بالتمويل ونقلها بصراحة، ونقولها بصراحة إن بلادنا تعاني من عطب هيكلي في مجال حكمة صناعة القرار العمومي، يتعلق بضعف التنسيق الأفقي بين قطاعات حكومية معنية، فبالرغم من تبني استراتيجية قطاعية رائدة وطموحة وبالرغم من رصد إمكانية مالية ضخمة، إلا أن ضعف آليات التنسيق وقيادات مندمجة ذات السلطة التقريرية الفعلية، ينتج مشاريع تفتقر إلى التكامل البنوي، ينتج تشتت الجهود وإهدار الموارد المالية والزمنية، وهو ما بات يستدعي مراجعة شاملة لآليات الحكمة المؤسساتية، لضمان التفائية الحقيقية تتجاوز النظرة القطاعية الضيقة نحو رؤية شمولية موحدة.

كما أن التمويل المناخي يشكل أحد التحديات الكبرى، التي تحد من استدامة السياسة العمومية البيئية، فمهما بلغت الأغلفة المالية العمومية التي يمكن تعبئتها، تظل الميزانية العامة عاجزة بمفردها عن تغطية تكاليف مشاريع التكيف المناخي، وهنا تظهر الحاجة إلى اعتماد إطار تحفيزي وضريبي متطور ومستدام، يشجع الرأسمال الخاص الوطني والأجنبي على المساهمة ببرامج ومشاريع اقتصاد دائري، لتعبئة الاستثمارات الخضراء وجلب التحفيز والتمويلات الدولية المبتكرة.

كما تظهر الضرورة لتعزيز جاهزية الابتكار للقطاع المالي والبنكي الوطني، في تحويل المخاطر المناخية إلى فرص استثمارية واعدة وخلاقة لفرص الشغل المستدام.

ثاني المداخل، حضرات السيادة والسيدات، يتعلق بمحدودية دور الجماعات الترابية في مجال مواجهة التغيرات المناخية وآثارها، فلا يستقيم تقييم جاهزية الفاعلين والمتدخلين العموميين، دون الوقوف عند دور الجماعات الترابية، التي بحكم موقعها المؤسسي تجد...

فبالرغم من صلاحيات واختصاصات التي يمنحها القانون للجماعات الترابية، تعود الأخيرة موارد مالية وبشرية قادرة على هندسة جيل متطور من المخططات الجهوية للتكيف مع التغيرات المناخية، مما يجعلها رهينة للقرارات المركزية.

المدخل الرابع، مرتبط بقطاع الماء والنظام الفلاحي: فلا يختلف اثنان على أن الأمن المائي يشكل حجر الزاوية في أية سياسة عمومية للتكيف مع التغيرات المناخية، غير أن واقع الاجهاد المائي الحاد يسائل انسجام المجهود الاستثنائي الذي تبذله بلادنا في تعبئة الإمكانيات المائية غير التقليدية، والحمد لله، وطبقا للتوجهات الملكية السامية استطاعت بلادنا أن تخرج من مأزق الاجهاد المائي إلى تطور نفعي بخلق إبداعات ذكية وعلمية، استطعنا أن نخرج من المأزق ومن الحدة في الاجهاد المائي إلى بشرى، بفضل التساقطات المطرية من جهة، وبفضل اجتهاد الأطر الوطنية والتوجهات الملكية السامية.

وفي الختام، إن الاهتمام بموضوع التغيرات المناخية وآثارها ليس

استدامة وصمودا، قوامه الحكمة الجيدة والابتكار والتعبئة الجماعية والالتقائية بين مختلف الفاعلين.

ومن هذا المنطلق، فإن فريق الأصالة والمعاصرة يجدد دعوته إلى جعل القضية المناخية في صلب مختلف السياسات العمومية، باعتبارها رهانا وطنيا يرتبط بحماية الإنسان، وصون الطبيعة. وضمان حقوق الأجيال القادمة، في ظل القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

وشكرا على طيب سماعكم والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

الكلمة للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية في حدود 11 دقيقة.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

باسم الله الرحمن الرحيم.

والصلاة والسلام على النبي المصطفى الكريم وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس،

السيد الأمين،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السادة الوزراء المحترمين،

أخواتي إخواني المستشارين،

أتشرف بأن أتناول الكلمة للتجاوب ومناقشة السياسات العمومية التي اعتمدتها اللجنة الموضوعاتية المؤقتة، هي مناسبة كذلك لنشكر وننوه بالمجهودات التي بذلتها هذه اللجنة من رئيسها وأعضائها وجل المدعين لها.

حضرات السادة والسيدات،

باتت التغيرات المناخية وآثارها تشكل تحديا دوليا ووطنيا لا سبيل لتجنبه أو مواجهته، ولا سبيل لاتخاذ ما يناسب أو ضرورة اتخاذ ما يناسب من سياسات عمومية وقرارات للحد من تداعيات آثار هذه الأزمة المناخية وقيادة التكيف الاستراتيجي مع الأوضاع والظروف التي تفرضها اللحظة.

ولأن حماية أرواح المغاربة وحماية أرزاقهم أولويات من الأولوية، وهي مسؤولية مقدسة لا تقبل منطق أنصاف الحلول ومنطق التأجيل، بل أصبح ضروريا المقاومة بكل ما يمكننا القيام به، طالما أنه يمس الشعب ويمس الأرواح البشرية.

وفي هذا الإطار، حضرات السادة والسيدات، والفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية يعتبر أن هناك مداخل أساسية يجب تعزيز العمل

في مجالات استراتيجية ذات الصلة بالتنمية المستدامة وبتدبير الموارد المائية وتحقيق الأمن الغذائي والعدالة الاجتماعية والمجالية وفي مجال الطاقات المتجددة، وكذلك في مجال التخطيط الترابي.

السيد الرئيس المحترم،

لا تفوتنا الفرصة كذلك ونحن نناقش هذا التقرير الهام، دون تقديم الشكر والامتنان للسيد رئيس مجلس المستشارين المحترم ولمجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة المكلفة بالتحضير لهذه الجلسة السنوية، رئيسا وأعضاء وأطرا على ما بذلوه من مجهودات جبارة لإنجاح مهام هذه الآلية المؤسسية وإعداد هذه الوثيقة الهامة، التي جاءت غنية بالأرقام والمعطيات والتي ستكون لا محالة مرجعا للبرلمان وللحكومة وللأكاديميين والباحثين في ملامسة أهم الإشكاليات والتحديات المرتبطة بالتغيرات المناخية والمجهودات الرسمية المبذولة للحد من آثارها.

والشكر موصول كذلك للسيدات والسادة الوزراء، السيد وزير الداخلية المحترم، والسيد وزير التجهيز والماء المحترم والسيد الوزير المنتدب المكلف بالعلاقات مع البرلمان المحترم، والسيدة وزيرة التضامن والاندماج الاجتماعي والأسرة المحترمة، والسيدة وزيرة الانتقال الطاقوي والتنمية المستدامة المحترمة، وللسيد رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي المحترم، وللسيد المدير العام للمديرية العامة للأرصاء الجوية المحترم على تلبيتهم دعوة المجموعة الموضوعاتية المؤقتة بكل تلقائية و بروح المسؤولية، وعلى مساهمتهم الفعالة في إنجاح عمل هذه اللجنة الموضوعاتية.

السيد الرئيس المحترم،

إن قضية التغيرات المناخية كانت ولا تزال تكتسي أهمية بالغة، باعتبار مخلفاتها من جفاف وفيضانات وثلوج، مما يجعلها محدا أساسيا لمضامين السياسات العمومية والبرامج القطاعية ذات الصلة، ومن هذا المنطلق ظلت مجالات التنمية القروية والجبلية والعدالة المجالية المتأثرة بالتقلبات المناخية في صلب المرجعية الفكرية للحركة الشعبية وعلى رأس أولوياتها.

السيد الرئيس المحترم،

إذ نستحضر في الفريق الحركي الآثار البيئية والاقتصادية والاجتماعية والصحية للتغيرات المناخية ببلادنا، فإن انخراط المغرب في الجهود الدولية وفي الدينامية العالمية لمواجهة مخاطر التغيرات المناخية وبناء سياسات عمومية وبرامج وطنية للحد من الانبعاثات، إذ صادق المغرب على اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ سنة 1995 وأصبح طرفا في الإطار الدولي المؤسس للتعاون المناخي، وبعده صادق على بروتوكول كيوتو واتفاق باريس للمناخ.

السيد الرئيس المحترم،

كما لا يخفى عليكم يندرج بلدنا ضمن المجالات المتوسطية

ترفا فكريا أو التزاما دوليا ثانويا، بل هي قضية سيادة وطنية وقضية أمن قومي ومستقبل البلاد، مما يجعل من قيمة السياسات العمومية في مجال التغيرات المناخية مسألة حيوية وجادة.

حضرات السادة والسيدات،

إن الماء سيبقى دائما، أو في حدود ما نراه أو نعيشه، من المواد النادرة، لأن التكاثر وكثرة أو عبثية استغلال الماء وعدم وجود فلاحية ذكية تقلل من استهلاك الماء يجعلنا نبقى أقل درجة في هذا الاستهلاك. والحرب المقبلة لا قدر الله أو الصراعات المقبلة بين الدول سوف لن تخرج عن الماء، وكلنا يراقب ويلاحظ اليوم، سواء في إفريقيا أو في أوربا عنصر الماء أصبح ضروري وأصبح يشكل عدة صراعات، والحمد لله نشكر الله سبحانه وتعالى على نعمه على هاذ البلاد، بفضل وفضل التوجهات السامية وبفضل المجهودات الحكومية، أصبحنا نتنفس مستقبل الخير بحول الله.

والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

الكلمة للفريق الحركي في حدود 9 دقائق.

تفضل السيد الرئيس المحترم.

المستشار السيد مبارك السباعي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدة والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الحركي بمجلسنا الموقر في هذه الجلسة السنوية المخصصة لمناقشة وتقييم السياسات العمومية، عملا بأحكام الفصل 101 من الدستور، والمواد من 308 إلى 316 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، وهي لحظة دستورية ترسخ مكانة البرلمان كفاعل أساسي في مجال تقييم السياسات العمومية.

السيد الرئيس المحترم،

في مستهل مداخلتنا لا بد أن نهئى مجلسنا الموقر على اختياره لموضوع هذه الجلسة السنوية ألا وهو موضوع "مواجهة آثار التغيرات المناخية ومدى جاهزية المتدخلين للتعامل معها"، الذي أضى قضية عالمية وموضوعا شائكا يوطر القرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي والتنموي ببلادنا، ويحدد أولويات ومعالج الأوراش الكبرى

والشمال إفريقية الأكثر تأثراً بالتغيرات المناخية المرتبطة بارتفاع درجة الحرارة وتوالي سنوات الجفاف واضطراب التساقطات والتصحر وتزايد الإجهاد المائي وتنامي الفيضانات (على سبيل المثال لا الحصر فيضانات آسفي سنة 2025 وفيضانات سهل اللوكوس ومحيط القصر الكبير سنتي 2025 و2026)، وتنامي السيول والثلوج الكثيفة وحرائق الغابات وهشاشة وتدهور الواحات، وهي اشكاليات بنيوية أضحت تشكل عائقاً أمام التنمية بمختلف أبعادها ومحدداً للسياسات العمومية وللميزانيات المرصودة.

كما أن القطاع الفلاحي الذي يشكل ركيزة أساسية للاقتصاد الوطني ومصدر قوت لملايين المغاربة أصبح أكثر هشاشة أمام التقلبات المناخية، خصوصاً في ظل محدودية آثار التدخلات الحكومية ذات الصلة، وعلى هذا الأساس جعلت بلادنا بقيادة جلالة الملك محمد السادس نصره الله من قضية المناخ خياراً استراتيجياً للدولة.

السيد الرئيس المحترم،

في إطار التفاعل الإيجابي مع المضامين والتوصيات الواردة في هذا التقرير، ندعو الحكومة والمؤسسات المعنية إلى تجاوز مقاربة ردود الفعل الظرفية المعتمدة في تدبير الكوارث الطبيعية ومواجهة آثار التغيرات المناخية، واعتماد مقاربة استباقية واستشرافية تركز على التخطيط والملاحظة والرصد واليقظة والتتبع والمراقبة والإنذار والتحسيس والوقاية.

وهي مقاربة ستمكن بكل تأكيد من التخفيف من مخاطر الكوارث الطبيعية وآثار التغيرات المناخية وفي حماية الأرواح والممتلكات والبنيات التحتية والأنشطة الاقتصادية.

ومن هذا المنطلق، فالحكومة مطالبة أكثر من أي وقت مضى بإدماج البعد المناخي في السياسات العمومية، والأخذ بعين الاعتبار هذه المخاطر عند برمجة وإنجاز المشاريع القطاعية، وإعطاء الأهمية اللازمة للدراسات التقنية التي ينبغي أن تستحضر دائماً هذه المخاطر، خاصة في قطاع التجيز والماء والإسكان والتعمير.

وبنفس الحرص، نتطلع في الفريق الحركي إلى جعل الأمن المائي أولوية وطنية من خلال تسريع وتيرة الاستثمار في السدود بمختلف أصنافها التلية والصغرى والكبرى، وفي مشاريع تحلية مياه البحر ومحطات معالجة المياه العادمة ومشاريع الربط بين الأحواض المائية.

وندعو كذلك الحكومة، إلى توجيه الزراعات وفق الخصوصيات الطبيعية والمناخية للجهات، ومراجعة السياسة الفلاحية القائمة على الزراعات التصديرية المكلفة مائياً، دون إغفال أهمية وراهنية تسريع ورش الانتقال الطاقى عبر الاستثمار في الطاقات المتجددة الصديقة للبيئة، خاصة الشمسية والريحية والتشجيع على استعمالها.

ولأن البحث العلمي هو الرافعة الأساسية للتنمية بمختلف أبعادها،

نتطلع إلى تشجيع البحث العلمي والابتكار في مجال المناخ.

وأخيراً، ندعو الحكومة إلى ترسيخ مبدأ الاقتصاد الأخضر من خلال تثمين النفايات وتحويلها إلى موارد ذات قيمة اقتصادية مضافة والحد من آثارها على البيئة.

وفقنا الله جميعاً لما فيه خير لبلدنا تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله.
شكراً لكم.

والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد الرئيس المحترم.

الكلمة لفريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب في حدود 7 دقائق و30 ثانية.

تفضلني السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة فتيحة خورتال:

شكراً السيد الرئيس المحترم.

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدان الوزيران المحترمان،

يشرفني أن أ تدخل باسم فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب في هذه الجلسة المخصصة لمناقشة تقرير المجموعة الموضوعاتية حول موضوع مواجهة آثار التغيرات المناخية ومدى جاهزية المتدخلين في التعامل معها.

بداية، لا يسعنا إلا التنويه باختيار مكتب مجلسنا الموقر لهذا الموضوع الذي يكتسي أهمية كبرى بالنسبة لبلادنا ول مستقبل التنمية فيها ول مستقبل أجيالنا القادمة، فإن اختيار هذا الموضوع يؤكد الوعي الكبير بإشكالية التغيرات المناخية وما تطرحه من تحديات عميقة أمام بلادنا في مجالات الأمن المائي والغذائي والتنمية بمختلف أبعادها وحماية الفئات الهشة وضمان حقوق أجيالنا القادمة.

كما نهى السيد رئيس اللجنة وكافة أعضائها والفريق الإداري الذي ساهم في إنجاح عمل المجموعة على أهمية المواضيع التي تطرق إليها التقرير وعلى عمق الخلاصات والتوصيات التي تضمنها، وقبل كل ذلك على العمل الكبير الذي تم القيام به لإخراج هذا التقرير الهام والعميق إلى حيز الوجود.

فبالإضافة إلى ما سبق وأن قلناه، وعبرنا عنه في العديد من مداخلتنا في مختلف اللقاءات، سواء أمام اللجان الدائمة أو أثناء الجلسات التي عقدها مجلسنا الموقر والتي تناولت مواضيع ذات صلة بالتغيرات المناخية، كالأمن المائي والأمن الغذائي والطاقات المتجددة

لا نريد أن تمر هذه المناسبة دون التنويه بما عرفته تنبؤات الأرصاد الجوية الوطنية من تطور كبير، حيث أصبحت نسبة نجاح توقعاتها القصيرة كبيرة جدا، وذلك اعتمادا على أحدث التقنيات في مجال الاستشعار عن بعد، ونظرا للتحديات الجديدة التي أصبحت بلادنا بسبب التغيرات المناخية وارتفاع وتيرة الظواهر، ونظرا لأهمية أنظمة الإنذار في تحقيق السبق في اتخاذ التدابير اللازمة في الحالات الجوية الخطيرة لإعطاء الجهات المعنية الوقت الكافي لاتخاذ القرار في الوقت المناسب.

فإننا ندعو إلى الحفاظ على مستوى نظام إنذاري رسدي وتطويره، مع الحفاظ على جودة التنبؤات على الصعيدين الجهوي والمحلي، وفي نفس الإطار فإن هذا التقرير الذي نناقشه اليوم يضعنا أمام واقع يقتضي إعادة الاعتبار للبعد الترابي في الحد من التغيرات المناخية.

فاللجنة الموضوعية أبرزت أن بلادنا توجد ضمن المجالات الأكثر عرضة للهشاشة المناخية، بفعل تراجع التساقطات المطرية وتوالي سنوات الجفاف وارتفاع درجة الحرارة وتزايد الطلب على الموارد المائية وتضرر النظم البيئية وانعكاس ذلك بشكل سلبي على القطاع الفلاحي والماشية وتضرر المناطق الجبلية والساحلية، وهي معطيات تؤكد على أن الفاعلين على المستوى الترابي هم المعنيون أكثر في ذلك، وهو ما يستجيب الانتقال إلى التدبير الترابي للأزمات المناخية، عبر تعزيز دور الجماعات الترابية على التشخيص والتخطيط لمواجهة السيناريوهات المناخية المحتملة.

إلا أن حماية الموارد الطبيعية وصون الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والهوض بالتنمية المحلية واستمرارها يقتضي ذلك.

وختاما، فإننا في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، إذ نثمن خلاصات وتوصيات اللجنة الموضوعاتية التي لا يمكن اعتبارها مجرد توصيات تقنية، بل نعتبرها التزامات وطنية لحماية حاضرنا ومستقبل أجيالنا القادمة.

ونحن إذ نستحضر حجم التحديات الكبيرة التي تواجه بلادنا في مجال التغيرات المناخية، فإننا نعبر عن دعمنا الكامل لكل المبادرات الرامية إلى ترجمة هذه التوصيات على أرض الواقع، وتعزيز المناعة المناخية ووضعها في صلب الأولويات الوطنية.

وفقنا الله جميعا لما فيه خير البلاد، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

والأنظمة البيئية والغابوية والبحار والمحيطات والفيضانات والحرائق وما تحدثه من أضرار، فإننا نود التفاعل مع مضامين هذا التقرير، انطلاقا من العناصر التالية:

إنه لمن مظاهر الفخر لنا جميعا، الأهمية الكبرى التي يوليها جلالة الملك نصره الله لموضوع التغيرات المناخية، والتي جعلها أحد مداخل توجيه السياسات العمومية، باعتبارها تحديا يمس الأمن الاستراتيجي لبلادنا في مختلف أبعاده: المائي، الغذائي، الصحي وبلا استقرار المجالي والعدالة بين الأجيال.

إن القارئ لهذا التقرير الهام لا بد أن يلاحظ المنهجية العلمية التي تم الاستناد عليها في إعدادده، سيما عبر الاستناد إلى المرجعيات الدولية والأطروحات الفكرية التي تناولت موضوع التغيرات المناخية، وأن يتوقف أيضا عند المقاربة القائمة على الاستماع والإنصات والتموقع الميداني، وأيضا على اللقاءات والمقابلات مع الفاعلين في مجال المناخ والتغيرات المناخية والظواهر المتطرفة الناجمة عنها، وذلك لبلوغ التوصيات التي انتهى إليها هذا التقرير.

إننا في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب إذ نناقش هذا التقرير، فإننا نطلق من معطى أساسي ورد في صلب التقرير، هو أن التغيرات المناخية أصبحت إشكالا بنيويا يمس مختلف مناحي الحياة ويؤثر في قدرة الفاعلين العموميين على ضمان شروط التنمية المستدامة وحماية حقوق المواطنين والمواطنات، وبالتالي تصبح بذلك الأزمة المناخية أزمة حقوقية.

وفي هذا السياق، نسجل أهمية الأشواط المهمة التي قطعتها بلادنا من أجل إرساء سياسة مائية محكمة راكمت من خلالها المملكة خبرة عالية، ونشيد بالمنهجية التي تم اعتمادها في تدبير إشكالية الماء في بلادنا لرفع تحدي التزويد بالماء وتأمين موارد مائية إضافية للمستقبل، والتي عرفت تحولا كبيرا خلال الأربع سنوات الأخيرة، خاصة بعد إطلاق العديد من المشاريع المائية الكبرى.

إن ما يميز التشخيص الذي قامت به اللجنة الموضوعاتية من خلال هذا التقرير، هو تأكيدها على الطابع الشمولي للتغيرات المناخية، حيث الإشكالية تنعكس على مختلف المجالات الغذائية والمائية والصحية والبيئية والاقتصادية، وهو ما يفرض توحيد الجهود بين مختلف الفاعلين بدل منطق تشتت السياسات العمومية.

فلقد تم اعتماد برنامج وخطط وإستراتيجيات وطنية همت مختلف القطاعات، إلا أن التحدي المطروح اليوم هو ضمان انسجامها وتكاملها والانتقال من منطق تدبير الأزمة بعد وقوعها إلى منطق الاستباق والإنذار المبكر، بحيث تتحول المعطيات المناخية إلى قرار سياسي آني لا يقبل التأجيل، وفي هذه النقطة بالذات وعطفا على ما ورد في التقرير حول الدور المهم الذي تضطلع به المديرية العامة للأرصاد الجوية كفاعل مؤسستي ضمن الهيكل التنفيذي للسياسة المناخية الوطنية.

التي تفرضها التحولات المناخية، وإنما اتساع الفجوة بين سرعة هذه التحولات وبطء الأداء الحكومي وبين طموح الاختيارات الاستراتيجية التي تبنتها الدولة ومحدودية التنزيل الحكومي لها، وبين تعدد البرامج والإعلانات وغياب الأثر الملموس على الواقع، فالمغاربة لا يقيدون نجاح السياسات العمومية بعدد الاستراتيجيات التي يتم الإعلان عنها، وإنما بقدرتها على ضمان الأمن المائي وحماية الأمن الغذائي وتأمين استدامة الموارد الطبيعية وتعزيز صمود الاقتصاد الوطني أمام الأزمات.

ولذلك، فإن النقاش الذي نجريه اليوم، لا ينبغي أن يختزل في تقييم وثيقة أو مناقشة حصيلة قطاعية، وإنما يتعلق بتقييم قدرة الحكومة على الارتقاء إلى مستوى أحد أكبر التحديات التي تواجه المغرب في القرن 21، لأن التغيرات المناخية لم تعد ملفاً بيئياً معزولاً، بل أصبحت قضية سيادة وطنية وأمن اقتصادي وعدالة مجالية واستقرار اجتماعي، وأي تأخر في التعامل معها لم يعد مجرد تأخر في تنفيذ برنامج حكومي، بل أصبح تأخراً في حماية مستقبل البلاد والأجيال القادمة.

السيد الرئيس،

لقد أصبح من الواضح، أن أكبر أزمة تواجه بلادنا اليوم ليست ندرة الإمكانيات وإنما غياب الالتفافية في القرار، وضعف القدرة على تحويل الرؤية إلى إنجاز، فالحكومة تقدم في كل مناسبة حصيلة مليئة بالبرامج والاستراتيجيات والمخططات، لكن المواطن لا يعيش داخل الاستراتيجيات، بل يعيش داخل واقع يومي تتراجع فيه الموارد المائية وتقلص فرص الشغل في العالم القروي وتزيد كلفة الإنتاج الفلاحي وترتفع أسعار المواد الغذائية وتكرر موجات الحرارة والفيضانات دون أن يلمس وجود سياسة استباقية قادرة على تقليل آثار هذه التحولات.

إن ما نعيشه اليوم، يطرح سؤالاً سياسياً واضحاً، كيف يمكن لدولة جعلت من قضية المناخ خياراً استراتيجياً وراكت حضوراً دولياً محترماً في هاذ المجال، أن تستمر في مواجهة هذه التحديات بنفس الآليات الإدارية التقليدية؟ وكيف يمكن الحديث عن انتقال أخضر بينما ما تزال السياسات العمومية تشتغل بمنطق رد الفعل بدل من بناء منظومة وطنية قادرة على التوقع والاستباق والتكيف؟

السيد الرئيس،

إن الأمن المائي لم يعد مجرد ملف قطاعي تتكلف به وزارة بعينها، بل أصبح قضية سيادة وطنية، فكل متر مكعب من الماء أصبح اليوم مرتبطاً بالأمن الغذائي والاستمرار والصناعة والاستقرار الاجتماعي، ومع ذلك، ما زلنا نلاحظ غياب رؤية حكومية موحدة تجعل من الماء محورياً لكل السياسات العمومية، لا مجرد ملف تقني يتم تدبيره بمنطق موسمي، فلا يمكن أن نستمر في الحديث عن الإجهاد المائي وكأنه ظرف استثنائي، بينما كل المؤشرات تؤكد أننا دخلنا مرحلة جديدة أصبح فيها الجفاف مكوناً دائماً من مكونات الواقع المناخي المغربي.

وإذا كان المناخ قد تغير فإن السياسات الحكومية، للأسف، لم

الكلمة للفريق الاشتراكي-المعارضة الاتحادية في حدود سبعة دقائق وثلاثين ثانية.

تفضل السيد الرئيس المحترم.

المستشار السيد أبو بكر اعبيد:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أتشرف باسم الفريق الاشتراكي-المعارضة الاتحادية بالتدخل في إطار مناقشة تقرير اللجنة الموضوعاتية حول تقييم السياسات العمومية في مجال مواجهة آثار التغيرات المناخية، الذي يأتي في سياق دولي وإقليمي، وطني بالغ الدقة، حيث لم تعد التغيرات المناخية مجرد قضية بيئية تناقش في المؤتمرات الدولية أو التزاما تفرضه الاتفاقيات الأممية، بل أصبحت أحد أهم محددات الأمن والاستقرار والتنمية في مختلف دول العالم.

فقد أضحت آثارها تمس الاقتصاد العالمي وتؤثر في الأمن الغذائي والمائي، وتعيد تشكيل أولويات الاستثمار وتفرض على الدول مراجعة نماذجها التنموية، بل إن عدداً من التقارير الدولية أصبحت تعتبرها من أبرز المخاطر التي تهدد الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي خلال العقود المقبلة.

أما على المستوى الوطني، فإن المغرب يوجد في قلب هذه التحولات بحكم موقعه الجغرافي وموارده الطبيعية المحدودة، وما يعرفه من توالي سنوات الجفاف وتراجع الموارد المالية وتزايد الظواهر المناخية القصوى، وما يرافق ذلك من انعكاسات مباشرة على الفلاحة والطاقة والصناعة والسياحة والصحة والقدرة الشرائية للمواطنين، ولم تعد هذه التحديات مجرد توقعات علمية، بل أصبحت واقعا يوميا يعيشه المغاربة في المدن والقرى، ويؤثر بشكل مباشر في شروط العيش والإنتاج والاستثمار.

ولعل ما يزيد من أهمية هذا النقاش، أن بلادنا جعلت تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله من مواجهة التغيرات المناخية قراراً استراتيجياً، سواء من خلال الانخراط المبكر في هذه الاتفاقيات الدولية أو احتضان المبادرات العالمية أو إطلاق عدد من الاستراتيجيات الوطنية ذات الصلة بالماء والطاقة والتنمية المستدامة، وهو ما كان يفترض أن ينعكس على مستوى السياسات العمومية، وأن يجعل الحكومة أكثر استعداداً وقدرة على مواكبة هذه التحولات.

غير أن ما يبعث على القلق اليوم، ليس فقط حجم التحديات

تتغير بالسرعة نفسها، فما زلنا نشغل بالمنطق نفسه وبآليات نفسها وبالإيقاع نفسه، وكأننا نواجه أزمة عابرة ستنتهي مع موسم مطير، بينما الحقيقة أن الأمر يتعلق بتحول بنيوي يفرض مراجعة عميقة لأولويات الاستثمار العمومي، ولطريقة تدبير الموارد الطبيعية والعلاقة بين الدولة والمجالات الترابية.

ولا يمكن الحديث عن مواجهات التغيرات المناخية في ظل استمرار التفاوتات المجالية الصارخة، فهناك مناطق أصبحت تواجه العطش بشكل دائم وأخرى تعاني من الفيضانات كل سنة، ومناطق جبلية تتضرر من الانجرافات ومناطق قروية تفقد تدريجيا قدرتها على الإنتاج والاستقرار، وهذا يعني أن آثار التغيرات المناخية لا توزع نفسها بالتساوي، وأن الفئات الهشة التي هي تدفع الثمن الأكبر، وهو ما يجعل العدالة المناخية جزء لا يتجزأ من العدالة الاجتماعية التي ما فتئتم تتحدثون عنها.

إن القطاع الفلاحي يعيش اليوم لحظة مفصلية، فالفلاح المغربي لم يعد يطالب فقط بالدعم وإنما يطالب بسياسة فلاحية جديدة تأخذ بعين الاعتبار الواقع المناخي الجديد، فلا يمكن الاستمرار في نماذج إنتاج تستهلك كميات هائلة من المياه في ظل هذا الإجهاد المائي، ولا يمكن أن يبقى الفلاح الصغير الحلقة الأضعف كلما تأخر المطر أو ارتفعت درجة الحرارة، فالحكومة مطالبة بإعادة النظر في أولوياتها، لأن الأمن الغذائي لا يتحقق بالشعارات، وإنما بحماية الفلاح وتأمين الموارد المائية وتشجيع الصناعات الملائمة للواقع المناخي الجديد والاستثمار في البحث والابتكار.

كما أن الاقتصاد الوطني برمته أصبح اليوم في مواجهة مخاطر متراكمة لم تعد تقتصر على الجانب البيئي، بل امتدت إلى الاستثمار والتشغيل والمالية العمومية والتوازنات الاقتصادية الكبرى، فكل تأخر في بناء الاقتصاد قادر على التكيف مع التحولات المناخية يترجم إلى خسائر مباشرة في الإنتاج والاضطراب في سلاسل التوريد، وارتفاع في كلفة التمويل والتراجع في جاذبية الاستثمار، فضلا عن تزايد الضغوطات على الميزانية العامة للدولة التي تجد نفسها في كل موسم مضطرة إلى تعبئة امتدادات استثنائية لمعالجة آثار كان بالإمكان الحد منها إن توفرت سياسات استباقية.

ولهذا، فإننا نعتبر أن هذه اللحظة ينبغي أن تكون نقطة انطلاق من مراجعة شاملة للسياسات العمومية المرتبطة بالمناخ، لأن الزمن المناخي لا ينتظر أحدا، وكل سنة تضيق دون إصلاحات حقيقية تعني خسائر أكبر وتكاليف أعلى وهشاشة أشد بالنسبة للمواطنين والاقتصاد الوطني.

واليوم لم يعد السؤال هو: هل تغير المناخ؟ بل أصبح السؤال الحقيقي: لماذا لا تزال الحكومة تتصرف كأن السياسات القديمة قادرة على مواجهة واقع جديد بالكامل؟

وفق الله الجميع لما فيه خير البلاد، تحت القيادة الرشيدة لمولانا

صاحب الجلالة نصره الله.

والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

الكلمة لفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب في حدود 6 دقائق.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد محمد عزيز بوسلخن:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة، السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يطيب لي أن أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب في هذه الجلسة العامة السنوية المخصصة لمناقشة وتقييم السياسات العمومية في مجال مواجهة آثار التغيرات المناخية ومدى جاهزية المتدخلين للتعامل معها.

وفي البداية، لا يسعنا إلا أن ننوه بالعمل الكبير الذي قامت به المجموعة الموضوعاتية المؤقتة في إعداد هذا التقرير الغني بالمعطيات والأرقام، والذي شكل مناسبة لتقييم موضوعي لمدى جاهزية بلادنا لمواجهة آثار التغيرات المناخية، والوقوف على ما تحققه من مكتسبات والتحديات التي لا يزال يواجهها هذا الورش.

السيد الرئيس المحترم،

إن ظاهرة التغيرات المناخية لم تعد اليوم قضية بيئية فحسب، بل أضحت قضية اقتصادية بامتياز، وتسائل مدى قدرة الاقتصاد الوطني على الصمود أمام الأزمات، بحيث تؤثر في معدلات النمو وجاذبية الاستثمار واستدامة المالية العمومية والأمن المائي والغذائي والطاقي.

فالجفاف المتكرر وارتفاع درجات الحرارة وتزايد الظواهر المناخية، كلها عوامل تفرض تكاليف اقتصادية متزايدة، سواء على الدولة أو على المقاولات أو على المواطنين.

وفي هذا السياق، فإن بلادنا، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، اختارت منذ سنوات جعل الانتقال الأخضر ركيزة من ركائز النموذج التنموي، من خلال الاستثمار في الطاقات المتجددة وتسريع مشاريع الأمن المائي وإطلاق دينامية واعدة في مجال الهيدروجين الأخضر، بما يعزز مكانة المغرب كقطب إقليمي للاستثمار المستدام.

غير أن التحولات الدولية المتسارعة تفرض اليوم علينا الانتقال إلى مرحلة جديدة، يكون فيها البعد المناخي جزءا لا يتجزأ من السياسة

- إحداث منظومة وطنية للتكوين والمواكبة التقنية لفائدة المقاولات، لتمكينها من اكتساب الخبرات اللازمة في مجالات الاقتصاد الدائري؛

- تشجيع الاستثمار الخاص في مشاريع التكيف مع التغيرات المناخية، خصوصا في مجالات تحلية المياه، وإعادة استعمال المياه العادمة والتشجير وحماية التربة، عبر تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص؛

- وأخيرا، تعزيز التربية المرتبطة بالبيئة والتنمية المستدامة في الأوساط المدرسية (l'éducation relative à l'environnement).

السيد الرئيس المحترم،

إن ما ينبغي التأكيد عليه في الختام، هو أن التغيرات المناخية ليست مجرد تحدٍ ينبغي التخفيف من آثاره، بل هي فرصة تاريخية لإعادة بناء نموذجنا التنموي على أسس أكثر استدامة وابتكارا وتنافسية.

ونجاح بلادنا في هذا الورش لن يقاس فقط بحجم الاستثمارات أو بعدد المشاريع المنجزة، وإنما بقدرته على تحويل التحديات المناخية إلى رافعة للنمو الاقتصادي، وتعزيز السيادة الوطنية في مجالات الماء والطاقة والغذاء، وترسيخ مكانة المملكة المغربية كفاعل دولي في الاقتصاد الأخضر، وذلك في انسجام تام مع الرؤية المتبصرة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

الكلمة لفريق الاتحاد المغربي للشغل في حدود 6 دقائق.

تفضلني السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة فاطمة الإدريسي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد المغربي للشغل في هذه الجلسة السنوية المخصصة لتقييم السياسات العمومية في مجال "مواجهة آثار التغيرات المناخية ومدى جاهزية مختلف المتدخلين للتعامل معها".

فقد أصبحت التغيرات المناخية اليوم واقعا ملموسا يفرض نفسه بقوة، ولم تعد مجرد قضية بيئية أو انشغالا علميا، بل تحولت إلى تحدي تنموي واجتماعي واقتصادي يمس مختلف مناحي الحياة، ويؤثر

الاقتصادية والاستثمارية من التخطيط الصناعي والفلاحي والمالي.

فالتنافسية لم تعد تقاس فقط بجودة المنتج أو كلفة الإنتاج، بل أصبحت مرتبطة أيضا بالبصمة الكربونية والنجاعة الطاقية واحترام معايير الاستدامة التي باتت تفرضها الأسواق العالمية.

لأن كسب رهان المناخ هو في جوهره كسب رهان السيادة الاقتصادية، لأن أمننا المائي وأمننا الغذائي وسيادتنا الطاقية، وقدرتنا على جذب الاستثمارات، كلها أصبحت رهينة بمدى نجاحنا في بناء اقتصاد منخفض الكربون وأكثر قدرة على التكيف.

السيد الرئيس المحترم،

إن ما ينبغي التأكيد عليه هو أن نجاح قضية المناخ يقتضي الارتقاء بالقطاع الخاص من مجرد مستفيد من السياسات العمومية إلى شريك استراتيجي في صياغتها وتنفيذها وتقييمها.

ومن هذا المنطلق، نود أن نؤكد على أن الاتحاد العام لمقاولات المغرب يستحضر وبكل مسؤولية الأدوار المنتظرة منه في هذا المجال، ويعمل جاهدا على ترسيخ ثقافة المسؤولية البيئية داخل النسيج المقاولاتي، عبر مواكبة المقاولات في تبني المعايير الدولية للاستدامة، وتشجيعها على الاستثمار في الاقتصاد الدائري، بما يعزز قدرتها على ولوج الأسواق العالمية التي أصبحت تجعل من الامتثال البيئي شرطا أساسيا للتنافسية.

غير أنه اليوم، تحتاج المقاولات الوطنية إلى مزيد من الدعم لتيسير انتقالها الأخضر، سيما عبر توفير بيئة تشريعية ومالية أكثر تحفيزا، تمكّنها من مواكبة هذا التحول دون أن يؤثر ذلك على تنافسياتها ويزيد على عبئها المالي.

السيد الرئيس المحترم،

إن الانتقال الأخضر يجب أن ينظر إليه كفرصة اقتصادية واعدة، وليس كعبء إضافي على النسيج الإنتاجي، فهو يفتح آفاقا جديدة للاستثمار في الصناعات النظيفة وتحلية مياه البحر وتأمين النفايات والهيدروجين الأخضر والتنقل المستدام، وهي قطاعات قادرة على خلق قيمة مضافة عالية وآلاف مناصب الشغل.

ومن هذا المنطلق، وإذ نثمن ما جاء في تقرير المجموعة الموضوعاتية من توصيات ومقترحات، فإننا نقترح جملة من التوصيات العملية التي من شأنها تعزيز نجاعة السياسات العمومية في هذا المجال:

- تطوير منظومة التمويل الأخضر، عبر تشجيع الأبنك والمؤسسات المالية على إحداث منتجات تمويلية موجهة للمشاريع البيئية، مع إيلاء عناية خاصة بالمقاولات الصغرى والمتوسطة؛

- تعزيز مواكبة المقاولات المصدرة لمساعدتها على الامتثال للمعايير البيئية الدولية، وخاصة المرتبطة بالبصمة الكربونية، بما يحافظ على تنافسية الصادرات المغربية في الأسواق الخارجية؛

الاستراتيجيات والبرامج، كما انخرطت في العديد من الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بالمناخ.

غير أن التقييم الموضوعي يبين أن حجم التحديات أكبر من مستوى التنسيق والنجاعة المطلوبة، حيث لاتزال السياسات القطاعية تعاني ضعف الالتفائية ومحدودية التنسيق بين المتدخلين، كما أن البعد الاجتماعي لا يحظى بالمكانة التي يستحقها داخل هذه السياسات، رغم أن نجاحها رهين بحماية الإنسان وصون كرامته.

إننا في الإتحاد المغربي للشغل، نعتبر أن نجاح السياسات المناخية رهين بإرساء انتقال عادل يضمن التوازن بين متطلبات حماية البيئة وحقوق العاملات والعمال.

فالانتقال الأخضر يجب ألا يؤدي إلى فقدان مناصب الشغل وتعميق الهشاشة، بل ينبغي أن يشكل فرصة لخلق وظائف لائقة، والاستثمار في التكوين وإعادة التأهيل لمواكبة التحولات المستقبلية.

هذا، مع مراجعة التشريعات المتعلقة بالصحة والسلامة المهنية وإدماج المخاطر المناخية وتعزيز منظومة الوقاية داخل أماكن العمل، إضافة إلى تعزيز الحماية الاجتماعية وتطوير آليات التأمين والتعويضات عن المخاطر والكوارث المناخية.

وختاماً، فإننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل، ندعو إلى:

- جعل مواجهة التغيرات المناخية فرصة لإرساء نموذج تنموي أكثر عدالة وإنصافاً؛

- إرساء انتقال عادل نحو اقتصاد أخضر، يحافظ على مناصب الشغل ويخلق فرص عمل لائقة؛

- تغليب منطق الوقاية والتأقلم والتخطيط على منطق تدبير الأزمات والتدخل بعد الكوارث؛

- تعزيز منظومة الصحة والسلامة المهنية وإدماج المخاطر المناخية ضمن تشريعاتها؛

- إشراك النقابات والفرق الاجتماعيين في صياغة وتنفيذ وتقييم السياسات المناخية في إطار حوار اجتماعي مؤسسي مستدام.

ختاماً، إن نجاح السياسات المناخية لا يقاس فقط بحجم الاستثمارات أو المشاريع المنجزة، وإنما يقاس بقدرتها على حماية الإنسان، وضمان كرامته وتحقيق العدالة الاجتماعية بما ينسجم مع طموح بلادنا في بناء الدولة الاجتماعية وتعزيز القدرة على مواجهة تحديات المستقبل.

والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيدة المستشارة المحترمة.

بشكل مباشر على الأمن المائي والغذائي والصحة العمومية والاستثمار والتشغيل والاستقرار الاجتماعي.

وفي هذا السياق، أكدت منظمة العمل الدولية في تقرير لها، أن أكثر من 70% من القوى العاملة في العالم تواجه مخاطر صحية مرتبطة بالتغيرات المناخية، مؤكدة ضرورة تحديث منظومة السلامة والصحة المهنية لمواجهة المخاطر المناخية المستجدة.

ومن هذا المنطلق، فإننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل سنقارب الموضوع من زاوية العدالة الاجتماعية والعدالة المناخية باعتبارهما ركيزتين أساسيتين لأي سياسة مناخية ناجعة ومستدامة.

السيد الرئيس،

إن أول المتضررين من آثار التغيرات المناخية هم العاملات والعمال الذين يزاولون عملهم في فضاءات مكشوفة أو في قطاعات شديدة التأثير بالمناخ.

فقد أصبحت مواجهة الحرارة المتكررة تشكل خطراً حقيقياً على صحة وسلامة العاملات والعمال، خصوصاً في قطاعات الفلاحة والبناء والأشغال العمومية والنظافة والنقل والموانئ والمناجم والصيد البحري والأمن والحراسة، وغيرها من المهم التي تفرض العمل في الهواء الطلق لساعات طويلة.

فارتفاع درجات الحرارة يؤدي إلى تزايد حالات الاجهاد الحراري وضربات الشمس والأمراض المهنية، وارتفاع مخاطر حوادث الشغل، وانخفاض الإنتاجية مما يستوجب مراجعة منظومة الصحة والسلامة المهنية وإقرار تدابير وقائية واضحة، وضمان حق العمال في بيئة عمل سليمة وأمنة.

كما أن الجفاف وندرة الموارد المائية أدى إلى تقلص النشاط الفلاحي وتراجع فرص الشغل فيه، وإلى تأثر قطاعات أخرى كالصيد البحري والأنشطة المرتبطة بالثروات الغابوية والطبيعية الأخرى، إضافة إلى قطاعات أخرى كالسياحة.

وقد ساهم ذلك في تفاقم هشاشة الشغل الموسمي، وتزايد الهجرة القروية وارتفاع الضغط على سوق الشغل بالمجالات الحضرية، فضلاً عن انعكاس تراجع الإنتاج الفلاحي على أسعار المواد الغذائية وما يترتب عن ذلك من تآكل القدرة الشرائية للأجراء والمتقاعدين وذوي الدخل المحدود.

ومن هنا، فإن مواجهة آثار التغيرات المناخية لا يمكن أن تنفصل عن تعزيز الحماية الاجتماعية وضمان انتقال عادل نحو اقتصاد منخفض الكربون يحافظ على مناصب الشغل ويخلق فرص عمل جديدة ولائقة ولا يحمل الطبقة العاملة كلفة هذا الانتقال.

السيد الرئيس،

لا شك أن بلادنا راكمت خلال السنوات الأخيرة مجموعة من

الغابوية، الصيد البحري، السياحة، وهو ما يفرض إدماج مفهوم الانتقال العادل في مختلف السياسات العمومية بما يضمن حماية الشغل وتأهيل الموارد البشرية وإحداث وظائف خضراء تحفظ الكرامة وتحد من الهشاشة.

السيد الرئيس،

إن العدالة المناخية لا تنفصل عن العدالة الاجتماعية، فلا يعقل أن تتحمل الفئات الهشة وصغار الفلاحين وسكان العالم القروي والعمال محدودي الدخل الكلفة الأكبر للتغيرات المناخية، في الوقت الذي تظل فيه آليات الدعم والحماية الاجتماعية والتعويض عن الأضرار محدودة وغير كافية.

كما أن نجاح السياسات المناخية يقتضي إشراكا حقيقيا للشركاء الاجتماعيين، وفي مقدمتهم النقابات، ليس فقط في مرحلة التنفيذ، بل أيضا في بلورة السياسات العمومية وتقييمها انسجاما مع مقتضيات الدستور وروح الحوار الاجتماعي.

السيد الرئيس،

إن تقييم مدى جاهزية المتدخلين يفرض طرح أسئلة جوهرية:

هل تتوفر اليوم على منظومة فعالة للإنذار المبكر والتدخل السريع تغطي مختلف جهات المملكة؟

هل أصبح التنسيق بين مختلف القطاعات الحكومية والمؤسسات الترابية في المستوى المطلوب أثناء الأزمات المناخية؟

هل تخضع البرامج الممولة في إطار التكيف مع المتغيرات المناخية لتقييم دوري مستقل، يقيس فعاليتها ومردوديتها؟

وهل يتم توجيه التمويلات العمومية وفق أولويات الإنصاف المجالي، أم أنها ما تزال تعاني اختلالات في التوزيع؟

إن الإجابة عن هذه الأسئلة هي التي ستحدد مدى نجاح السياسات العمومية وليس فقط حجم الاعتمادات المالية المخصصة لها.

السيد الرئيس،

إن مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية، تدعو:

- تعزيز الحكامة المناخية عبر إرساء آلية وطنية موحدة لتنسيق السياسات العمومية ذات الصلة؛

- تسريع الاستثمار في الأمن المائي وتحلية مياه البحر وإعادة استعمال المياه العادمة والاقتصاد في استهلاك الماء؛

- دعم الجماعات الترابية بالموارد المالية والبشرية اللازمة لمواجهة المخاطر المناخية؛

- إدماج البعد المناخي في جميع السياسات الاقتصادية والاجتماعية والاستثمارية؛

مجموعة الدستوري الديمقراطي ستقدم مداخلتها مكتوبة لإدراجها في المحضر.

الكلمة لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل في حدود 4 دقائق.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد لحسن نازهي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

تنعقد هذه الجلسة السنوية في ظرفية دقيقة تتزايد فيها حدة التغيرات المناخية وتعمق أثارها على الاقتصاد الوطني والمجتمع في ظل توالي سنوات الجفاف وتنامي الإجهاد المائي وارتفاع درجات الحرارة وتكرار الظواهر المناخية القصوى، بما يفرض تقييما موضوعيا لمدى نجاعة السياسات العمومية، ليس فقط من خلال ما أنجز من برامج، ولكن أيضا من خلال أثرها الحقيقي على المواطنين والمواطنات.

لقد جعل دستور المملكة من التنمية المستدامة والحق في بيئة سليمة وربط المسؤولية بالمحاسبة مرتكزات أساسية للعمل العمومي، غير أن تقييم حصيلة السياسات المناخية يبين أن الفجوة ما تزال قائمة بين طموح الاستراتيجيات وواقع التنفيذ وبين حجم الاعتمادات المرصودة والنتائج المحققة على أرض الواقع.

لقد أطلق المغرب استراتيجيات ومخططات طموحة في مجالات الماء والطاقة والانتقال البيئي، وعزز حضوره الدولي في قضايا المناخ، غير أن التحدي الحقيقي لم يعد يكمن في إعداد استراتيجيات، بل في حسن تنزيلها وضمان التقائتها وقياس أثرها وتوفير شروط الحكامة والنجاعة.

ومن هذا المنطلق، تطرح مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل جملة من الملاحظات الأساسية:

أولا، ما تزال السياسات القطاعية تعاني ضعف التنسيق، وهو ما يؤدي إلى تشتت الجهود وتداخل اختصاصات في غياب قيادة موحدة تضمن انتقائية بين مختلف البرامج العمومية.

لا تزال الجماعات الترابية الفاعل الأقرب إلى المواطنين تعاني محدودية الإمكانيات المالية والبشرية والتقنية، رغم أنها توجد في الواجهة الأولى لمواجهة آثار الفيضانات والحرائق والإجهاد المائي والكوارث الطبيعية.

لا يمكن الحديث عن انتقال بيئي ناجح دون انتقال اجتماعي عادل، فالتغيرات المناخية أصبحت تؤثر بشكل مباشر على فرص الشغل.

أوضاع العاملات والعمال، خصوصا في القطاعات الفلاحية

العمل الموضوعاتية المؤقتة برئاسة السيد المستشار المحترم ميلود معصيد، ومقررها المستشار المحترم السيد لحسن نازهي.

كما أنه بحرص هذه اللجنة على إعداد تقريرها في الوقت المحدد، آملي أن تجد الخلاصات والتوصيات المتضمنة في طريقها إلى التنفيذ على أرض الواقع.

ونغتتم هذه الفرصة أيضا، لتقديم الشكر والتقدير لرئيس المجموعة وأعضائها والطاقم الإداري، كما نلتمس من مجلسنا الموقر العمل على تحفيزهم وتشجيعهم ماديا ومعنويا.

السيد الرئيس المحترم،

ندعو في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب بمجلس المستشارين إلى:

- ضرورة دعم وتسريع التحول نحو الطاقة النظيفة وتشجيع وسائل النقل المستدام، لتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري والحد من الانبعاثات؛

- دعم التحول الطاقى بتشجيع الأسر على الولوج للطاقة النظيفة؛

- حماية الغطاء الغابوي وتعزيزه من خلال دعم وتشجيع سياسة التشجير؛

- ترشيد الاستهلاك للمياه، لا سيما المياه الموجهة للفلاحة، من خلال دعم وتطوير الزراعات المستدامة ووقف المزارع المستنزفة للفرشة المائية؛

- مراجعة الترسنة القانونية المتعلقة بالبيئة ونشر الوعي البيئي والتنشئة البيئية؛

- اعتماد سياسات التشغيل الخضراء لخلق فرص الشغل، فرص عمل مستدامة ولاتقة وتضمن في الوقت نفسه حماية العمال من المخاطر المناخية وتعزيز شروط الصحة والسلامة المهنية؛

- وضع إطار مؤسسي لحماية الفئات الهشة من تداعيات التغيرات المناخية، كبناء ملاجئ مناخية لحماية بعض الفئات الهشة أو الأشخاص بدون مأوى؛

- ملاءمة العمارة المغربية مع هذه التغيرات المناخية، وغيرها من الإجراءات التي من شأنها الحد من التداعيات المناخية.

وعليه، لا بد أن تصبح التغيرات المناخية عاملا بنويا في البرامج الحكومية والمخططات القطاعية، بما يسهم في الحد من تداعيات التغيرات المناخية والوقاية منها.

وفي الختام، نتقدم بالشكر الجزيل وعظيم الامتنان للسيد رئيس مجلس المستشارين وللسيد الأمين العام للمجلس وكافة الموظفين والأطر، على دعمهم وتيسيرهم لأشغال هذه اللجنة ولأعمال المجلس بصفة عامة.

- وضع استراتيجيات وطنية للانتقال العادل تحمي العاملات والعمال وتؤهل الكفاءات للمهن الخضراء، وتضمن عدم ترك أي فئة أو مجال ترابي خارج دينامية التحول البيئي؛

- تطوير البحث العلمي والابتكار في مجالات المناخ والطاقات المتجددة والاقتصاد الدائري؛

- اعتماد نظام دوري لتقييم السياسات المناخية، قائم على مؤشرات دقيقة للنجاعة والأثر، مع نشر النتائج وتعزيز مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة.

وفي الختام، السيد الرئيس، إن مواجهة التغيرات المناخية ليس قضية بيئية فقط، بل هي قضية سيادة وطنية وأمن مائي وغذائي وعدالة اجتماعية وتنمية اقتصادية.

من هذا المنطلق، فإننا نؤكد أن نجاح بلادنا في كسب هذا الرهان يقتضي الانتقال من منطق تدبير الأزمات إلى منطق بناء القدرة على الصمود وبمنطق البرامج المتفرقة إلى سياسة عمومية مندمجة، ومن المقاربة التقنية الضيقة إلى مقاربة تنموية، تجعل الإنسان وكرامته في صلب كل السياسات.

وستظل مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل حريصة على الدفاع عن سياسة مناخية عادلة، ناجحة ومستدامة، توازي بين حماية البيئة وتحقيق التنمية وصون الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين والمواطنات.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المنسق المحترم.

الكلمة للسيد المستشار المحترم خالد السطي أو السيدة المستشارة المحترمة لبنى علوي، في حدود ثلاثة دقائق.

المستشارة السيدة لبنى علوي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب في إطار هذه الجلسة السنوية، المخصصة لمناقشة تقرير مجموعة العمل الموضوعاتية الخاصة بتقييم السياسات العمومية في مجال مواجهة آثار التغيرات المناخية، ومدى جاهزية المتدخلين للتعامل معها.

وهي مناسبة، نؤكد من خلالها على أهمية هذا التمرين الدستوري ودور وظيفة تقييم السياسات العمومية في إنجاح هذه السياسات، ولا يفوتني بهذه المناسبة أن أنهو بالعمل المهم الذي قامت به مجموعة

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

والآن الكلمة للسادة أعضاء الحكومة المحترمين وذلك في نفس المدة الزمنية المخصصة لأعضاء المجلس 86 دقيقة.

الكلمة للسيد الوزير المحترم، وزير التجهيز والماء في حدود 22 دقيقة.

تفضل السيد الوزير المحترم.

السيد نزار بركة، وزير التجهيز والماء:

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين البرلمانيين الحاضرين معنا،

أود في البداية أن أشكر السيد رئيس اللجنة الموضوعاتية والسيد المقرر وكل أعضاء اللجنة على هاذ التقرير الهام، الذي قرأته بإمعان وفيه العديد من الأمور، وكذلك لا من حيث التجارب الدولية ولا من حيث التطورات المناخية على الصعيد الدولي وعلى الصعيد الوطني، وكذلك معطيات مهمة بالنسبة للسياسات المتبعة في بلادنا والاقترحات والتوصيات التي سنأخذ بها، إن شاء الله، في هذا الإطار.

وبالتالي فلن أرجع إلى العديد من الأرقام التي جاء بها التقرير وكذلك إلى العديد من النقاط التي أتى بها، خصوصا في المجال الذي أشرف عليه، ألا وهو قطاع الماء.

من الضروري، ولكن سأركز على بعض المعطيات الأساسية التي ينبغي أن نأخذ بها، خصوصا بعد تدخلات السادة المستشارين الأعزاء، من خلال العديد من التساؤلات وكذلك الملاحظات التي طرحوها، سأحاول أن أتفاعل معها.

أول شيء وهو أنه طبقا للتوجهات الملكية، وأنتم تعلمون بأن جلالة الملك فهو أعطى أولوية قصوى لمجال الماء من خلال خطابين، خطاب العرش وخطاب في افتتاح البرلمان، وكذلك اجتماعين ترأسهم شخصيا حول الماء، فأعطى العديد من التوجيهات التي تم تنفيذها على أرض الواقع.

وفي إطار هذه التوجيهات، هنالك أهداف مسطرة:

الهدف الأول، وهو أن نضمن 100% من الماء لكل المواطنين والمواطنات أينما كانوا.

والهدف الثاني، وهو أن نضمن كيفما كانت التغيرات المناخية 80% من الحاجيات في مجال السقي الفلاحي من أجل ضمان الأمن الغذائي.

ولتحقيق ذلك، فكان من الضروري أن نعمل على تحقيق تحولات كبرى في السياسة المائية في بلادنا.

التحول الأول، وهو أن نمر من الاعتماد فقط على الموارد المائية الاعتيادية وعلى الفرشة المائية إلى الاعتماد على سياسة مندمجة تعتمد على مزيج متكامل لمصادر المياه الاعتيادية وغير الاعتيادية، التي غندخلو فيها بالطبع تحلية المياه ومعالجة المياه العادمة.

التحول الثاني، الذي عرفته بلادنا خلال هذه السنوات، وهو أننا مررنا من سياسة رد الفعل—كما جاء في تدخلاتكم—وسياسة المدى القريب إلى سياسة المدى البعيد، بحكم أننا وضعنا في كل حوض مائي مخطط استراتيجي في أفق سنة 2050، وحددنا ما هي التدابير التي ينبغي اتخاذها؟ وما هي الحاجيات؟ وكيف يمكن أن نصل إلى التوازن ما بين العرض والطلب في مجال الماء في كل حوض من الأحواض المائية؟

وفي هذا الإطار، أريد أن أشكر كل المتدخلين في هاذ المجال، خصوصا بالنسبة لوكالات الحوض المائي التي قامت بإعداد هذه التقارير بتشاور تام مع مجلس الحوض، وبالتالي هنا المنتخبين فهما مشكورين ساهموا كذلك في إعداد هذه المخططات على المدى البعيد.

ويمكن القول هناك، أن هنالك أولا بعدا ترابيا وفي نفس الوقت هنالك كذلك تنسيق ما بين كل المتدخلين، كانوا وزارات، كانوا كذلك غرف مهنية وكانوا كذلك منتخبين في هاذ الإطار، زيادة على المجتمع المدني وجمعيات مستعملي الماء.

وبالتالي، فهذا المعطى معطى أساسي ينبغي التأكيد عليه، واشتغلنا كذلك على وضع مخطط وطني للماء انطلاقا من هذه المخططات الترابية، لأن اعتبرنا أن الأولوية كان ينبغي أن تعطى للبعد الترابي وللبعد الجهوي عوض أن تعطى للبعد الوطني أولا وتنزيلها على البعد الترابي ثانيا، فغيرنا المقاربة في هاذ الإطار.

التحول الثالث، وهو أن غيرنا كذلك منطق التضامن الذي كان سائد في بلادنا، منطق التضامن فكانت الجبال والقرى هي التي تتضامن مع المدن، اليوم تحول الأمر، هنا اليوم فالمدن الساحلية هي التي تتضامن مع القرى ومع الجبال، كيف؟

من خلال بالطبع استعمال تحلية المياه، فهذا ساعد أولا على توفير المياه التي كانت تبعث وتنقل إلى المدن الساحلية، لضمان الماء الصالح للشرب لهذه المدن، ستبقى في العالم القروي وستبقى في الجبال، وهذا سيتم استعماله لضمان الماء الصالح للشرب بالنسبة للعالم القروي وكذلك لضمان، وهذا شيء مهم كذلك، مياه السقي الفلاحي في المناطق القروية، وهذا تحول كبير.

ولكن أكثر من ذلك أنه سننطلق اليوم، إن شاء الله، في هاذ الشهر يوليوز، فهو تم تحويل المياه من آسفي إلى مدينة مراكش، إلى مدينة ابن جرير، إلى كذلك، ملي تنقول المدينة، المناطق، واليوسفية كذلك، وهذا

سدود أخرى، وعندنا ثلاثة سدود اللي غادي تنطلق هذه السنة، زيادة على 155 سد صغير وتلي اللي هو تدار على صعيد الأقاليم واللي غيكون عندو واحد الوقع جد إيجابي، لأن غنوصلو لواحد المستوى ديال عدد السدود اللي هي كايئة اليوم منذ الاستقلال إلى اليوم، فهو ما غنضاعفو هاذ العدد في هاذ السنوات من هنا لنهاية 2028.

هنالك كذلك إنجاز مشاريع الربط بين الأحواض المائية، اللي مكنت الربط بين سبو وأبي رقراق، يمكن من تحويل 953 مليون متر مكعب، واللي مكن من ضمان الماء الصالح للشرب للمناطق ما بين الرباط والدار البيضاء، وفي شهر دجنبر إن شاء الله سيتم إطلاق الجزء الثاني من هذه الطريق السيارة للماء، طبقا للقرار الملكي السامي، باش نوصلو إن شاء الله إلى أم الربيع.

هنالك في مجال تحلية المياه، مررنا من 46 مليون متر مكعب سنة 2001 إلى 410 مليون متر مكعب اليوم، وغنوصلو مليار و700 مليون متر مكعب سنة 2030، الفكرة وهو أن 60% من الحاجيات ديال الماء الصالح للشرب ستأتي من تحلية المياه، وهذا سيضمن استمرارية ديال ضمان 100% ديال الإمكانيات المائية إن شاء الله اللي تكون ديال الماء الصالح للشرب بالنسبة للمواطنات والمواطنين اللي تكون مضمونة مستقبلا مع هاذ المخطط الجديد ديال التنمية المحلية المندمجة، اللي جعل الماء في صلب هاذ المخطط، وستكون هنالك في هاذ الإطار برامج خاصة بالنسبة لضمان الماء بالنسبة للدواوير إن شاء الله مستقبلا.

هنالك بالطبع، إعادة استعمال المياه العادمة اللي مررنا من 40 مليون متر مكعب إلى اليوم 53 مليون متر مكعب، ونوصلو إن شاء الله في 2027 إلى 100 مليون متر مكعب، هنالك كذلك تدبير الطلب على الماء من خلال الوصول إلى 850.000 هكتار ديال الري الموضوعي أي التنقيط، وهنالك كذلك معالجة إشكالية ديال التسربات اللي كايئة في قنوات الماء الصالح للشرب وكذلك في القنوات الفلاحية.

ونشتغل اليوم على تنزيل المخطط الوطني للحماية من الفيضانات، من خلال وضع أطلس جديد خاص ديال المناطق المهددة بالفيضانات، باش تكون استباقية اللي أكدتم عليها، وبالتالي بهاذ الكيفية فغيكون عندنا مخطط وطني واضح في هاذ الإطار وغيكون كذلك مخططات للتدبير المسبق حول الفيضانات في هذا المجال، زيادة على ما هو مرتبط كذلك بالإنذار المبكر اللي غنزيدون كثفونمو، كما تتبعتم، فاشتغلنا كثير مع هاذ الأمر مع المديرية العامة للأرصاد الجوية، وإن شاء الله سنعمل على تنفيذ ذلك في هاذ الإطار لتدبير المخاطر.

ونشتغل كذلك في هاذ الإطار، على مراجعة سياسة البنيات التحتية الطرقية، لأن مع التغيرات المناخية، مع هاذ الفيضانات، من الضروري أن نراجع كيفية بناء الطرق، ونفس الشيء بالنسبة للموانئ، انتوما عارفين بأن المستوى ديال المياه تيرتفع، وبالتالي من الضروري كذلك أن يكون هنالك هاذ الموانئ الخضراء تأخذ بعين الاعتبار هذه التطورات

يبرهن على أنه اليوم هنالك تضامن كذلك مع المدن الداخلية والقرى كذلك في هذا المجال، نفس الشيء بالنسبة للجرف الأصفر بحكم أنها سننقل المياه من الجرف الأصفر إلى مدينة خريبكة والمناطق القروية المجاورة لها، وهاذ البعد كذلك فهو يدخل في إطار هاذ المنطق ديال التضامن الجديد الذي تم تكريسه.

بالطبع من أجل تحقيق كل ذلك كان من الضروري أن يكون هنالك تنسيق في السياسات العمومية، وبالتالي فهاذ التنسيق فكان حاضرا من خلال لجنة القيادة، التي يترأسها السيد رئيس الحكومة في مجال الماء، من خلال قيادة مخطط 2020-2027 لمياه السقي والمياه كذلك الصالحة للشرب، طبقا للتوجيهات الملكية السامية.

وفي هذا الإطار، فكل الوزارات المعنية فحاضرة فهاذ لجنة القيادة من أجل تحديد كيفية تنزيل هذه البرامج والتتبع، وهذا اللي جعل أن جلالة الملك فهو أعطى الأوامر ديالو باش أن نرفعو من القيمة ديال هاذ المخطط من 115 مليار ديال الدرهم إلى 143 مليار ديال الدرهم، من أجل مواجهة إشكالية الجفاف التي عشناها طيلة سبع سنوات الماضية.

ثانيا، أنه هنالك كذلك اللجنة الوطنية للماء التي تترأسها وزارة التجهيز والماء، وفيها وزارة الداخلية، وزارة الفلاحة، المكتب الوطني للماء الصالح للشرب والكهرباء وكذلك بالطبع وزارة الاقتصاد والمالية، أي الوزارات المعنية كلها فهي حاضرة كذلك في هذا الإطار من أجل برمجة وتنفيذ وتتبع التطورات التي نعرفها على الصعيد الوطني بخصوص إشكالية الماء، لا من حيث الجفاف ولا من حيث الفيضانات.

وهنالك كذلك، لجان جهوية يترأسها ولاية صاحب الجلالة في هاذ الإطار، من أجل كذلك تنفيذ سياسات الماء على الصعيد الجهوي، والعمل كذلك على التأكد من القرارات التي ينبغي اتخاذها حتى تكون كذلك في إطار المنصف، وكذلك في إطار الفعالية المرجوة في هاذ الإطار.

فهناك إذن تنسيق متعدد المستويات، وبالطبع هنالك كذلك تنسيق على الصعيد المحلي من خلال السادة العمال واللجان الإقليمية للماء، وتتخذ العديد من التدابير المهمة من بينها القرارات العمالية اللي اتخذت في مجال مثلا أنه تم المنع من القضية اللي كانت مطروحة مثلا بالنسبة لمدينة طاطا بالنسبة للدلاح باش أنه ما يبقاش يتزرع، فهاذي قرارات دارت طبقا للمداولات اللي كانت في اللجنة الإقليمية للماء بالنسبة للمنطقة، وتخفيض 75% بالنسبة للإقليم ديال زاكورة، هذا كذلك تيدخل في إطار هاذ الأبعاد.

باش يمكن لنا نوصلو لهاد المستوى، اللي بغيت نأكد وهو أنه تم العمل على تنفيذ خارطة الطريق التي وضعها جلالة الملك محمد السادس أيده الله، ألا وهو تسريع وتيرة إنجاز السدود، تم إنجاز ثمانية سدود كبرى فهاذ السنوات الأخيرة وتعطت كذلك الانطلاقة، واليوم يمكن لنا نعتبرو بأنه وصلنا إلى مستويات متقدمة في إنجاز أربعة عشر

المستقبلية.

للاستماع إلى عرض الوزارة في المجال بتاريخ 11 يونيو 2026، والذي شكل مناسبة لاستعراض مختلف تدخلات وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة في مجال حماية الفئات الهشة من آثار الكوارث الطبيعية، وأيضا مناسبة للتفاعل معها من طرف السيدات والسادة المستشارين المحترمين.

حضرات السيدات والسادة.

تشهد بلادنا، كما نعلم جميعا، تزايدا ملحوظا في حدة وتواتر الظواهر المناخية المتطرفة التي لم تعد تقتصر على الكوارث الطبيعية المفاجئة، بل أصبحت تشمل تحديات طبيعية متنامية، من بينها تواتر موجات الجفاف وندرة الموارد المائية وارتفاع درجات الحرارة وموجات الحر الشديدة وتزايد مخاطر الفيضانات والسيول والانجرافات، فضلا عن انعكاسات هذه التحولات على الأمن المائي والغذائي والبرامج الاجتماعية والأنشطة الاقتصادية المحلية.

ولا تقف آثار هذه التغيرات عند الأضرار التي تلحقها بالبيئة وبالمحيط، بل تمتد إلى المجال الاجتماعي وتفرض تحديات تزداد حدتها لدى الفئات الهشة، بالنظر لمحدودية مواردها وضعف قدرتها على التكيف مع الأزمات، خصوصا من جراء فقدان المساكن أو تضررها نتيجة الفيضانات والانزلاقات الأرضية وتفاقم الهشاشة الصحية والغذائية، لا سيما لدى الأطفال وكبار السن والأشخاص في وضعية إعاقة والأشخاص في وضعية مرض، إضافة إلى تعطل الولوج إلى الخدمات الأساسية وارتفاع معدلات الهجرة بسبب تدهور الظروف المعيشية، الشيء الذي يتطلب اتخاذ مبادرات ترمي إلى إدماج البعد الاجتماعي في مختلف السياسات والاستراتيجيات المرتبطة بالمناخ وتدابير المخاطر والكوارث، وتقوية أنظمة الحماية الاجتماعية وتطوير آليات الإنذار المبكر والتدخل الاستباقي.

فضلا عن تعزيز التنسيق بين مختلف المتدخلين والرفع من نجاعة استخدام الموارد المخصصة للوقاية من المخاطر والتخفيف من آثارها، وذلك من أجل تعزيز الصمود الاجتماعي، باعتباره مقوما أساسيا لتحقيق الدولة الاجتماعية، كما أرسى دعائمها جلالة الملك نصره الله وأيده، وركيزة أساسية لتحقيق التنمية بشكل عام.

ومن هذا المنطلق، فإن مواجهة آثار التغيرات المناخية لا يمكن أن تقتصر على التدخلات التقنية والبيئية فقط، بل تستوجب اعتماد مقاربة شمولية، تجعل من البعد الاجتماعي والعمل الإنساني مكونين أساسيين وحاسمين في جميع مراحل تدبير المخاطر، من الوقاية إلى الاستعداد ثم الاستجابة، فالتعافي، بما يضمن حماية الأشخاص والأسر في وضعية هشاشة ويعزز قدرتهم على الصمود والتكيف.

ويكتسي هذا النوع من التدخل أهمية خاصة بالنظر إلى ارتباطه المباشر بحماية الإنسان وصحته النفسية والجسدية وأوضاعه الاجتماعية والاقتصادية والحد من الآثار السلبية التي تخلفها الكوارث

وأخيرا، أريد أن أؤكد بأننا نشتغل كذلك وإن شاء الله يوم الخميس، إذن غدا إن شاء الله في مجلس حكومي، البرمجة ديال السيد رئيس الحكومة، أمرهم مع السيد الأمين العام للحكومة، أمرهم وهوتحويل المديرية العامة للأرصاد الجوية إلى "وكالة مغربية للأرصاد الجوية والمناخ"، باش أن هاذ البعد المناخي يكون حاضر بقوة في إطار الأعمال التي تقوم بها هذه المديرية، وتعطى لها كل الإمكانيات اللازمة باش نزيدو نطورو القدرات ديالنا للتعرف بهذه التطورات المناخية، وكذلك العمل على الاستباقية وكذلك أخذ التدابير اللازمة لمواجهة الإشكاليات المطروحة في هذا الإطار.

ونحن بالطبع معبئين من أجل العمل بتوصياتكم على أرض الواقع وأن نطور كذلك مناعتنا وقدرتنا لمواجهة التحولات المناخية في ظل السياسات التي حددها جلالة الملك محمد السادس أيده الله.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

الكلمة للسيدة وزيرة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة في حدود 21 دقيقة.

تفضلني السيدة الوزيرة المحترمة.

السيدة نعيمة ابن يحيى، وزيرة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيد رئيس المجموعة الموضوعاتية المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أود في البداية أن أهني المجموعة الموضوعاتية المكلفة بتقييم السياسات العمومية في مجال مواجهة آثار التغيرات المناخية، رئيسا ومقررا وأعضاء على الجهودات القيمة التي قاموا بها من أجل إعداد تقرير جد هام من شأنه أن يساعد في الدفع إيجابا بالسياسات العمومية في المجال.

كما يسرني أن أتناول الكلمة في هذه الجلسة التي تخصص لمناقشة مضامين التقرير المنجز من طرف مجموعتكم الموقرة حول موضوع "السياسات العمومية في مجال مواجهة آثار التغيرات المناخية ومدى جاهزية المتدخلين للتعامل معها"، بعد اللقاء الذي نظمتموه

على الأفراد وعلى المجتمع.

وفي هذا الإطار، واستناداً إلى التوجهات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله، الرامية إلى تعبئة كافة الوسائل بالسرعة والفعالية اللازمتين لمساعدة المواطنين والأسر المتضررة من الكوارث، وإلى مقتضيات دستور المملكة لسنة 2011، تبنت وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة، رؤية واضحة المعالم من أجل بناء منظومة اجتماعية مستدامة واستباقية قادرة على حماية الفئات الهشة من آثار الكوارث الطبيعية وضمان استمرارية الخدمات الاجتماعية والمساهمة في تعزيز الصمود المجتمعي والتكيف مع آثار التغيرات المناخية.

وبالإضافة لكون رؤية الوزارة في هذا الصدد، تركز على الانتقال من منطق التدخل الحصري بعد وقوع الأزمة إلى منطق تعزيز الجاهزية الاجتماعية المسبقة، فإن تدخلاتها تستند في هذا المجال على مجموعة من المبادئ المؤطرة، وفي مقدمتها الاستجابة السريعة والفعالة والاستباقية والجاهزية والمقاربة التشاركية والقرب والالتقائية والدعم النفسي والاجتماعي والإدماج الاجتماعي والاقتصادي، فضلاً عن التتبع والتقييم المستمرين لضمان فعالية التدخلات وتحسين جودتها، وهي الأمور التي راكمت فيها الوزارة خبرة واسعة، نظراً لكونها حتى في الأحوال العادية تشتغل مع المواطنين والمواطنات في وضعية هشة، وذلك سواء من خلال الاستراتيجيات أو من خلال عملها الميداني.

حضرات السيدات والسادة،

لقد شكلت عدة محطات واختبارات ميدانية، فرصة حقيقية لإبراز نجاعة هذه الرؤية وفعالية آليات التدخل المعتمدة، وفي مقدمتها زلزال الحوز وفيضانات أسفي والجنوب الشرقي للمملكة وأقاليم الغرب وحرائق العراش وتازة وتاونات، إضافة إلى حملات الشتاء الموجهة لفائدة الأشخاص سنويا بدون مأوى، حيث أبان القطاع عن قدرته على التعبئة السريعة والتنسيق الميداني والاستجابة للاحتياجات الاجتماعية للفئات المتضررة.

ويتواصل عمل الوزارة والمؤسسات التابعة لها، وخصوصاً مؤسسة التعاون الوطني، التي راكمت العاملون بها خبرة كبيرة في مجال التدخل الاجتماعي بعد وقوع الكوارث من خلال تقديم مختلف أشكال المساعدة والإغاثة والإسعاف الاجتماعي وتوفير الإيواء والرعاية والمواكبة النفسية والاجتماعية وتعميم استمرارية خدمات مؤسسات الرعاية الاجتماعية، مع إيلاء عناية خاصة للأطفال اليتامى والأشخاص بدون مأوى والأسر المعوزة والنساء والأشخاص في وضعية إعاقة أو في وضعية مرض، وغيرهم من الفئات الأكثر هشاشة.

وفي هذا الصدد، وعلى سبيل المثال، وفي إطار مساهمة الوزارة في المجهودات الوطنية للتخفيف من آثار زلزال الحوز، تم تشكيل فرق ميدانية مختصة، مكونة من 400 أخصائي ومساعد اجتماعي، وتم

تقديم المساعدات العينية إلى حوالي 42.204 أسرة، بينما استفادت 46.744 أسرة من المساعدات الاجتماعية، فضلاً عن توفير الدعم النفسي لأكثر.. لما يناهز 16.000 فرداً، وقد بلغت تكلفة هذه التدخلات 30.5 مليون درهم.

وعلى إثر الفيضانات التي شهدتها بعض أقاليم المملكة، ساهمت الوزارة بجانب باقي المتدخلين في كل من إقليمي العرائش والقصر الكبير في إجلاء أكثر من 112.695 شخصاً، مع التكفل بإيواء 1200 شخصاً، إلى جانب توزيع المساعدات العينية على الأسر المتضررة.

وفي إطار تعزيز الحكامة والالتقائية، تم إحداث لجنة مركزية لليقظة على مستوى الوزارة، مع تعبئة المصالح اللامركزية والمؤسسات الموضوعية تحت الوصاية وتعزيز التنسيق مع السلطات المحلية والقطاعات الحكومية والجماعات الترابية ومكونات المجتمع المدني، بما يضمن نجاعة التدخلات وتكاملها في مختلف مراحل تدبير الأزمات والكوارث.

ولضمان نجاعة هذه التدخلات واستدامتها، عملت الوزارة على تطوير منظومة العمل الاجتماعي، من خلال حزمة متكاملة من التدابير الرامية إلى تأهيل الموارد البشرية العاملة في المجال والارتقاء بجودة الخدمات المقدمة للفئات الهشة.

ففي مجال تنظيم مهني العمل الاجتماعي، تم إرساء إطار تنظيمي وتشريعي متكامل لمأسسة هذه المهنة، وذلك من خلال استكمال إصدار جميع النصوص التطبيقية للقانون 45.18 المتعلق لتنظيم مهنة العاملين والعاملات الاجتماعيين.

كما عملت الوزارة على تعزيز العرض التكويني وتقريبه من مختلف جهات المملكة، عبر الشروع في إحداث ثلاثة معاهد وطنية للعمل الاجتماعي، بكل من جهة سوس- ماسة بأكادير والعيون- الساقية الحمراء والعيون وبني ملال- خنيفرة بالفقيه بن صالح، إلى جانب إبرام شراكات مع الجامعات والمعاهد الوطنية لتطوير التكوين التكميلي والتكوين المستمر في هذا المجال، وقد توجت هذه الجهود بمنح 522 اعتماداً لفائدة حاملي الشهادات والديبلومات، منهم 360 عاملة اجتماعية و162 عاملاً.

أما في مجال تحسين خدمات التكفل المؤسسي لفائدة الفئات الهشة، فقد عملت الوزارة على توسيع العرض الاجتماعي في المجال، حيث بلغ عدد مؤسسات الرعاية الاجتماعية المرخصة 1321 مؤسسة، تقدم خدماتها لأزيد من 116.000 مستفيد ومستفيدة، كما تواصلت الوزارة تأهيل هذه المؤسسات وملاءمتها مع المعايير التي أقرها القانون رقم 65.15 ولا سيما ما يتعلق بالبنيات التحتية والتجهيزات، إلى جانب ضمان جودة واستمرارية الخدمات المقدمة، من خلال تخصيص منح سنوية لدعم ميزانيتها.

حضرات السيدات والسادة،

حضرته السيدات والسادة،

لقد اختار المغرب، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، أن يجعل من التكيف مع التغيرات المناخية خيارا استراتيجيا، وأن يعتمد مقاربة استباقية تجعل من الوقاية والاستشراف ركيزتان أساسيتان للعمل العمومي، إيماننا من أن بناء القدرة على الصمود لا يتحقق بعد وقوع الأزمات، وإنما يبدأ قبل ذلك بسنوات، من خلال حسن التخطيط وجودة الحكامة والاستثمار في المعرفة وحسن تدبير المجال.

إن ما يميز التجربة المغربية اليوم هو انتقالها التدريجي من منطق تدبير آثار الكوارث إلى منطق بناء مجالات ترابية أكثر قدرة على مقاومة المخاطر وأكثر استعدادا لمواجهة التقلبات المناخية، وهو تحول عميق لم يعد يقتصر على قطاع بعينه، بل أصبح توجهها يؤثر مختلف السياسات العمومية.

وفي هذا الإطار، فإن مسؤولية وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة لا تتمثل فقط في مواكبة هذا التحول، وإنما يسعى في قيادته من خلال جعل البعد المناخي مكونا أساسيا في السياسات الترابية والعمرانية وفي آليات التخطيط والتنظيم وفي البرامج الموجهة لتحسين ظروف عيش المواطنين والمواطنات.

حضرته السيدات والسادة،

إن آثار التغيرات المناخية لا تقتصر على المدن وحدها، وإنما تمتد إلى مختلف المجالات الترابية، من السواحل إلى الجبال ومن الواحات إلى السهول ومن المراكز الحضرية إلى العالم القروي، حيث تتجلى تحديات الإجهاد المائي والفيضانات والانجرافات وارتفاع درجات الحرارة والتصحر وتزايد الضغوط على الموارد الطبيعية والبنى التحتية.

ومن ثم، فإن الرهان لم يعد يقتصر على بناء مدن قادرة على الصمود، وإنما أصبح يتمثل في بناء مجالات ترابية أكثر مرونة واستدامة، قادرة على التكيف مع التحولات المناخية وضمان استمرارية التنمية وحماية الموارد الاستراتيجية وصون سلامة المواطنين والمواطنات.

وفي هذا الإطار، يتطلع إعداد التراب الوطني بدور هام في توجيه التنمية وفق خصوصيات كل مجال وتحقيق التوازن المجالي والحد من الهشاشة الترابية، حيث اعتمدت الوزارة تحولا نوعيا في مقاربتها، قوامها جعل التكيف مع التغيرات المناخية ركيزة مؤسسية للسياسات الترابية وليس مجرد بعد بيئي يؤخذ بعين الاعتبار.

وقد تجسد هذا التوجه من خلال التوجهات الجديدة للسياسة العمومية لإعداد التراب التي أرست رؤية وطنية تجعل من الانتقال الإيكولوجي وتعزيز الصمود الترابي والمحافظة على الموارد الطبيعية في مقدمتها الماء مرتكزات لاختيارات التنمية.

كما تبنت مقاربة ترابية متميزة، تراعي خصوصية المجالات الجبلية

إن تقييم السياسات العمومية في مجال مواجهة آثار التغيرات المناخية يشكل فرصة مهمة للوقوف على المكتسبات المحققة ورصد التحديات القائمة واستشراف سبل تطوير آليات التدخل والجاهزية، لا سيما من خلال تعزيز التنسيق بين مختلف المتدخلين وتطوير أنظمة الإنذار المبكر والاستجابة الاجتماعية وتقوية القدرات البشرية والمؤسسية وتحسين استهداف الفئات والمجالات الأكثر عرضة للمخاطر.

وختاماً، إننا على يقين بأن تعزيز الصمود الاجتماعي لم يعد مجرد خيار، بل أصبح رهانا استراتيجيا وشرطا أساسيا لبناء مجتمع أكثر قدرة على مواجهة الأزمات والكوارث، وأكثر تحقيقا للعدالة الاجتماعية والمجالية، بما ينسجم مع التوجهات الملكية السامية ومع أهداف التنمية المستدامة التي تسعى بلادنا إلى تحقيقها.

والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة المحترمة.

كلمة السيدة وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، سيقدمها بالنيابة عنها السيد كاتب الدولة المكلف بالإسكان المحترم، وذلك في حدود 22 دقيقة.

السيد أديب ابن ابراهيم كاتب الدولة لدى وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، المكلف بالإسكان:

شكرا السيد رئيس مجلس المستشارين.

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أشارك في أشغال هذه الجلسة السنوية الهامة التي خصصها مجلسكم الموقر لمناقشة موضوع يكتسي أهمية بالغة بالنسبة لمستقبل بلادنا، ويتعلق بتقييم السياسة العمومية في مجال مواجهة آثار التغيرات المناخية ومدى جاهزية مختلف المتدخلين لتعزيز قدرة المملكة على التكيف مع هذه التحولات المتسارعة.

ولا يسعني في البداية، إلا أن أتوجه بجزيل الشكر إلى مجلس المستشارين وإلى المجموعة الموضوعاتية المؤقتة التي أعدت هذا التقرير، لما بذلته من مجهود علمي ومؤسسي يعكس المكانة التي أصبحت تحتلها قضايا المناخ ضمن أولويات النقاش العمومي، باعتبارها لم تعد تقتصر على بعدها البيئي، بل أضحت قضية استراتيجية تمس الأمن المائي، الأمن الغذائي والأمن الطاقوي والأمن الترابي، وتمثل أحد أبرز رهانات التنمية المستدامة في العقود القادمة.

الترخيص أو الاستثمار، وهو ما يجسد انتقال الدولة إلى ثقافة جديدة قوامها الاستباق، بدل رد الفعل، والوقاية، بدل المعالجة.

حضرات السيدات والسادة،

إذا كان التعمير يمثل خط الدفاع الأول للحد من تعرض المجالات الترابية للمخاطر، فإن الإسكان يشكل بدوره ركيزة أساسية لتعزيز صمود المواطن، باعتبار أن جودة السكن لم تعد تقاس فقط بما يوفره من شروط الراحة، وإنما أيضا بقدرته على ضمان السلامة والنجاعة الطاقية والتكيف مع التحولات المناخية.

ومن هذا المنطلق، تواصل الوزارة جهودها للحد من هشاشة النسيج العمراني، بما يضمن توفير بيئة سكنية أكثر أمانا وصحة واستدامة وتطوير منظومة البناء والسكن المستدام، حيث عملت الوزارة على إرساء إطار تنظيمي متكامل، يجعل من النجاعة الطاقية معيارا أساسيا في تصميم وإنجاز المباني، من خلال اعتماد المقتضيات التنظيمية المتعلقة بالأداء الحراري للمباني ومواصلة تطوير النظام العام للبناء، بما يكرس مبادئ البناء المستدام والتكيف مع المتغيرات المناخية.

ويعكس هذا التوجه إرادة الدولة في الانتقال من نموذج يركز على التوسع العمراني إلى نموذج يرتقي بجودة الإطار المبني، ويحد من استهلاك الطاقة ويحسن راحة الساكنة ويقلص البصمة الكربونية، بما يجعل المبني جزءا من منظومة الصمود المناخي والتنمية المستدامة.

ويأتي هذا التوجه انسجاما مع التزام بلادنا بالانتقال نحو عمران منخفض الانبعاثات وأكثر كفاءة في استخدام الطاقة، مما يجعل المبني جزءا من الحل في مواجهة التغيرات المناخية، وليس مجرد مستهلك للموارد.

كما تحرص الوزارة على أن تظل سياسة المدينة رافعة لتعزيز العدالة المجالية والاندماج الاجتماعي، لأن المدن الأكثر قدرة على مواجهة التغيرات المناخية ليست فقط تلك التي تتوفر على بنية تحتية قوية، بل هي أيضا المدن التي تقل فيها مظاهر الهشاشة الاجتماعية، وتتوفر فيها خدمات القرب والفضاءات العمومية ذات الجودة والبنيات الإيكولوجية التي تساهم في تحسين جودة العيش والحد من آثار الظواهر المناخية القصوى.

حضرات السيدات والسادة،

لقد أكدت التجارب الدولية أن التكيف مع التغيرات المناخية لا يمكن أن يكون مسؤولية قطاع واحد، بل هو ورش وطني جماعي يقوم على الالتقاء والتنسيق وتوحيد الجهود.

ومن هذا المنطلق، حرصت وزارتنا على ترسيخ حكمة قائمة على التعاون الوثيق مع مختلف القطاعات الوزارية والجماعات الترابية والوكالات الحضرية ووكالات الأحواض المائية ومؤسسات البحث

والساحلية والواحية، وغيرها من المجالات الهشة بما يضمن توجيه الاستثمار العمومي والخاص نحو تنمية أكثر توازنا واستدامة، وتعزيز قدرة مختلف المجالات الترابية على استباق آثار التغيرات المناخية والتكيف معها، وفق رؤية تجعل من المجال الترابي رافعة للسيادة البيئية والتنمية المستدامة.

بينما يشكل التعمير الأداة التنفيذية التي تترجم هذه الاختيارات إلى وثائق تنظيمية ومشاريع عمرانية، تضمن توجيه التوسع العمراني نحو المجالات الآمنة وإدماج المخاطر الطبيعية في التخطيط وتعزيز قدرة المدن والمراكز الحضرية على الصمود أمام آثار التغيرات المناخية.

وانطلاقا من هذه القناعة، شرعت الوزارة في إرساء جيل جديد من وثائق التعمير لا ينظر إلى التخطيط باعتباره مجرد وثيقة تنظيمية، وإنما باعتباره أداة استشرافية لتوجيه التنمية والحد من التعرض للمخاطر والمحافظة على التوازنات البيئية وترشيد استهلاك المجال والموارد.

لقد أصبح إدماج المخاطر المناخية والطبيعية في وثائق التعمير قاعدة أساسية في التخطيط الحضاري، بما يضمن توجيه التوسع العمراني نحو المجالات الآمنة والحفاظ على المناطق ذات الحساسية البيئية وتعزيز حضور البنيات الخضراء والزرقاء وتشجيع المدينة المدمجة والرفع من جودة الفضاءات العمومية وتحسين نفاذية التربة، بما يساهم في الحد من آثار موجات الحرارة والفيضانات ويجعل المدينة أكثر قدرة على التكيف مع المتغيرات المناخية.

ومن أبرز التحولات التي شهدتها قطاع التعمير خلال السنوات الأخيرة، اعتماد الخرائط القابلية للتعمير، باعتبارها إحدى أهم أدوات الوقاية والاستباق، إذ تمثل نقلة نوعية في تدبير المخاطر، لأنها تؤسس لاتخاذ القرار العمراني على أساس المعرفة العلمية الدقيقة بطبيعة المجال ومؤهلاته ومستويات تعرضه للمخاطر الطبيعية، بما يسمح بتوجيه التنمية نحو المواقع الأكثر أمانا والحد من تعمير المناطق الهشة قبل أن تتحول إلى بؤر جديدة للمخاطر.

وفي مجال تعزيز الصمود المائي، أطلقت الوزارة بشراكة مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي، مشروعا رائدا يكرس مبادئ الاقتصاد الدائري للمياه في الوسط الحضري، باعتباره نموذجا جديدا لتدبير هذا المورد الاستراتيجي في ظل الإجهاد المائي المتفاحم.

ويهدف هذا المشروع إلى إدماج البعد المائي في التخطيط العمراني، من خلال اعتماد مرجعيات جديدة تقوم على ترشيد الاستهلاك وإعادة استعمال المياه المعالجة وتأمين مياه الأمطار وتوظيف الحلول المبتكرة والرقمنة لدعم اتخاذ القرار، بما يجعل من المدينة والمجال الترابي فضاء أكثر كفاءة في تدبير المياه وأكثر قدرة على التكيف مع آثار التغيرات المناخية.

وهكذا، لم تعد الوقاية مسؤولية أجهزة التدخل وحدها، بل أصبحت تبدأ منذ اللحظات الأولى التي اتخذ فيها قرار التخطيط أو

الصمود والتكيف.

ولذلك، فإن وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة ستواصل بكل مسؤولية والتزام الإسهام في هذا الورش الوطني من خلال تطوير سياسة ترابية أكثر توازنا وتخطيط عمراني وقائي واستشراقي وسكن أكثر استدامة ومدن أكثر قدرة على مواجهة تحديات المستقبل.

إننا ونحن نستحضر الرؤية المتبصرة لصاحب الجلالة محمد السادس نصره الله وأيده، نجدد التزامنا بمواصلة العمل إلى جانب مختلف القطاعات والمؤسسات من أجل ترسيخ نموذج تنموي يجعل من الإنسان محور التنمية ومن المجال رصيذا استراتيجيا ومن الاستدامة والمرونة أساسا لكل سياسة عمومية.

فمواجهة التغيرات المناخية ليست مسؤولية جيل واحد ولا قطاع واحد، وإنما هي مسؤولية وطنية مشتركة ورهان حضاري، يتطلب تضافر الجهود وتكامل السياسات واستشراف المستقبل بالثقة والمسؤولية.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد كاتب الدولة المحترم.

كلمة السيدة وزيرة الانتقال الطاقى والتنمية المستدامة، سيقدمها بالنيابة عنها السيد كاتب الدولة لدى وزير الإدماج الاقتصادي والمقاوالت الصغرى والتشغيل والكفاءات، المكلف بالشغل، في حدود 21 دقيقة.

تفضل السيد كاتب الدولة المحترم.

السيد هشام صابري كاتب الدولة لدى وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات، المكلف بالشغل، نيابة عن السيدة ليلي بنعلي وزيرة الانتقال الطاقى والتنمية المستدامة:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أشارككم اليوم في هذه الجلسة السنوية الهامة المخصصة لتقييم السياسات العمومية في مواجهة آثار التغيرات المناخية، وهو موضوع لم يعد يندرج ضمن القضايا البيئية فقط، بل أصبح في صلب رهانات الأمن المائي والغذائي والطاقى والتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز صمود الدول والمجتمعات.

والخبرة، إلى جانب شركائنا الوطنيين والدوليين، إيماننا بأن نجاح السياسات العمومية يقاس بقدرتها على تحقيق التكامل بين مختلف المتدخلين وليس بتعدد المبادرات القطاعية.

وفي هذا الإطار، أصبح إدماج البعد المناخي في التخطيط الترابي والعمراني يتم وفق رؤية تشاركية تستند إلى تبادل المعطيات وتوحيد المرجعيات، والاستفادة من التطور الذي تعرفه أدوات الرصد الجغرافي والرقمنة، بما يعزز جودة القرار العمومي ويرفع من فعالية تدخلات الدولة على المستوى الترابي.

حضرات السيدات والسادة،

إن التحولات المناخية التي يشهدها العالم اليوم تدفعنا إلى إعادة النظر في مفهوم التنمية ذاته، فلم يعد النجاح يقاس فقط بحجم الاستثمارات أو وثيرة التوسع العمراني، وإنما بمدى قدرة هذا الاستثمار وهذه المدن وهذه المجالات الترابية على الصمود أمام الأزمات وعلى حماية الإنسان والموارد والمقدرات الوطنية.

ولهذا، فإن الرهان الحقيقي لم يعد هو التوسع العمراني في حد ذاته وإنما جودة العمران، ولم يعد هو استغلال المجال، وإنما حسن تديره، ولم يعد هو التنمية السريعة وإنما التنمية المستدامة القادرة على الاستمرار.

إننا نؤمن بأن التغير المناخي ينبغي أن يشكل فرصة لتطوير نموذجنا الترابي والعمراني وتعزيز الابتكار وتوجيه الاستثمار نحو مشاريع أكثر استدامة، وترسيخ ثقافة جديدة تجعل الوقاية والاستباق جزءا أصيلا من كل قرار تخطيطي أو عمراني.

حضرات السيدات والسادة،

إن المرحلة المقبلة تستوجب مضاعفة الجهود من أجل تعميق إدماج البعد المناخي في مختلف السياسات الترابية، ومواصلة تحديد منظومة التعمير وتسريع تعميم الخرائط القابلة للتعمير التي تمكن من استباق المخاطر وتعزيز قدرة الفاعلين الترابيين وتطوير آليات الحكامة واليقظة المجالية بما يواكب الدينامية التنموية التي تعرفها بلادنا.

كما سواصل العمل على ترسيخ التخطيط الترابي العمراني القائم على المعرفة العلمية وعلى توسيع استعمال أدوات الرقمنة والبيانات الجغرافية وتعزيز التقائية السياسات العمومية، حتى تصبح مختلف البرامج الاستثمارية أكثر انسجاما مع متطلبات التكيف مع التغيرات المناخية، ولن يتحقق ذلك إلا بتعبئة جماعية تجعل من المجال الترابي فضاء للتنسيق بين مختلف المتدخلين، ومن المدينة مختبرا للابتكار ومن التخطيط الاستباقي ثقافة مؤسسية مشتركة.

حضرات السيدات والسادة،

إن التحديات المناخية التي نواجهها اليوم تؤكد أن مستقبل التنمية في بلادنا سيبنى بقدر ما ننجح في تعزيز قدرة مجالتنا الترابية ومدننا على

في مختلف المحافل الدولية.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إن المغرب يعد من بين الدول الأكثر عرضة لتداعيات التغير المناخي، بحكم موقعه الجغرافي والمناخي الهش ومحدودية موارده الطبيعية، إضافة إلى ارتباط استقرار قطاعات استراتيجية مثل الفلاحة والموارد المائية والسياحة بشكل وثيق بالظروف المناخية.

وقد أصبح هذا الاستقرار رهينا بتقلبات ومخاطر مناخية متزايدة، تؤثر على أدائها واستمراريتها، ولعل الأرقام خير شاهد على حجم هذا التحدي.

لذا، اسمحوا لي، أن أستعرض أمامكم بعض المؤشرات التي تعكس بوضوح الآثار التي تواجهها بلادنا.

واستنادا للتقرير الوطني الخامس حول التغيرات المناخية، فلقد عرف أكثر فتراته جفافا منذ ستينيات القرن الماضي بين سنتين 2019 و2022، حيث بلغ العجز المطري المتوسط حوالي 32%.

وفي سنة 2022 سجل المعدل التراكمي للتساقطات حول 102 مليمترا بانخفاض قدره 46% مقارنة بالمعدل العادي، في حين شهدت سنة 2023 عجزا بلغ 55% خلال شهر يناير، وارتفع إلى 80% خلال شهري مارس وأبريل، مما يجعل هاذ السنة أكثر عجزا في التساقطات منذ سنة 1980 على الأقل.

واستنادا لنفس التقرير، فقد تراجعت حصة الفرد من المياه سنويا من 2560 متر مكعب سنة 1960 إلى حوالي 620 متر مكعب سنة 2020، مما يقترب من عتبة الندرة المطلقة المقدرة بـ 500 متر مكعب للفرد سنويا.

غير أن أهم ما يكشفه الواقع المناخي اليوم، هو التحول العميق في التغير المناخي، حيث أصبحنا أمام تناوب سريع بين الندرة والوفرة، فبعد سنوات من الخصائص المائي، شهدت بلادنا خلال الأشهر الأولى من سنة 2026 تساقطات مطرية وثلجية استثنائية، رفعت بشكل ملموس الواردات المائية ونسبة ملء السدود.

غير أن هذه المؤشرات الإيجابية لا ينبغي أن تحجب حقيقة أساسية، وهي أن التغير المناخي لا يقتصر على انخفاض التساقطات، بل يتمثل أيضا في تزايد حدتها وعدم انتظامها، مسببة فيضانات محلية وضغوطا متزايدة على البنيات التحتية.

وفي هذا السياق، اختار المغرب بقيادة جلالة الملك نصره الله، اعتماد مقارنة استباقية تقوم على جعل العمل المناخي رافعة للتنمية المستدامة، وليس مجرد استجابة لالتزامات دولية.

وقد راكم المغرب خلال السنوات الأخيرة، تجربة رائدة على المستوى الإفريقي والدولي في مجال الحكامة المناخية، من خلال منظومة وطنية

كما أود في بداية كلمتي هاته أن أقدم بخالص الشكر والتقدير إلى مجلسكم الموقر على التعاون والتنسيق الدائم من أجل الرفع من العمل البرلماني، وفي انسجام تام مع توجهات وسياسات قطاعية لها من الأهمية بمكان، تخدم تطلعات المواطن وتحقق الغايات المرجوة من السياسات العمومية.

وهي مناسبة لأعبر لكم عن بالغ الامتنان والشكر لرئيس المجموعة الموضوعاتية وباقي أعضائها على الجهود الجبار الذي قامت به، وعلى الخلاصات والتوصيات الهامة التي ستساهم في تسريع وثيرة الإصلاح التنموي المستدام.

كما تعلمون، يعد المغرب من بين الدول التي ساهمت في بلورة وعي عالمي بشأن التغيرات المناخية، فقد وقعت المملكة المغربية على اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي سنة 1992، وصادقت عليها سنة 1995، كما صادقت تاليا على بروتوكول كيوتو سنة 2002 واتفاق باريس سنة 2016.

علاوة على استضافة مؤتمر الأطراف مرتين، شكلنا محطتين فارقتين في المسار الدولي مؤتمر الأطراف السابع (COP7) سنة 2001 والذي مهد لتفعيل بروتوكول كيوتو ومؤتمر الأطراف الثاني والعشرين (COP22) بنفس المدينة سنة 2016، والذي شكل محطة حاسمة للشروع الفعلي في تنفيذ اتفاق باريس.

وانسجاما مع التزاماتنا الدولية، تشارك المملكة المغربية بفعالية في بلورة الآليات الأهمية للتمويل المناخي والشفافية المناخية من قبيل الصندوق الأخضر للمناخ والصندوق العالمي للبيئة وصندوق التكيف، ونظام القياس والابلاغ والتحقق (MRV¹)، كما تعمل حاليا على تفعيل المادة السادسة من اتفاق باريس المتعلقة بأسواق الكربون بما يفتح آفاقا جديدة لتمويل التزاماتنا مناخية.

وبالرغم من الجهود المبذولة على الصعيد العالمي لمكافحة التغير المناخي، إلا أنها لا تزال غير كافية، بحيث سجلت السنتين الماضيتين ارتفاعا مهولا لدرجة الحرارة مع تجاوز تركيز الغازات الدفيئة عتبة 420 جزءا في المليون مكافئ ثاني أكسيد الكربون، وهو ما يضع العالم على مسار احتباس حراري يقدر بـ 2.7 درجة مئوية بحلول نهاية القرن، مع ما يترتب عن ذلك من تضاعف للظواهر المناخية المتطرفة من موجات الحرارة والفيضانات والجفاف، التي أصبحت تشكل تهديدا حقيقيا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، خاصة بالنسبة للدول الأفريقية.

فبالرغم من أن انبعاثاتها تمثل أقل من 4% من الانبعاثات العالمية، فإن القارة الإفريقية تتحمل أعباء اقتصادية واجتماعية جسيمة، إذ تخصص ما يفوق 5% من ناتجها الداخلي الخام لمواجهة آثار التغير المناخي، ويجسد هذا التناقض الصارخ حجم اللاعدالة المناخية التي تعانيها القارة، ويؤكد مشروعية المطالبات المناخية التي تدافع عنها بلادنا

¹ Monitoring, Reporting, Verification.

متكاملة ترتكز على:

- الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة والتي تمثل مشروعا مجتمعيا حقيقيا، يرتكز على ست مجالات للتحويل، تهدف إلى تحقيق الأمن المائي والطاقي والغذائي وضمان مجالات ترابية مستدامة وشاملة، وإرساء اقتصاد منخفض الكربون منتج للثروة وفرص الشغل؛

- المخطط الوطني للمناخ؛

- المخطط الوطني الاستراتيجي للتكيف؛

- خارطة الطريق الوطنية نحو اقتصاد منخفض الكربون في أفق 2050؛

- المساهمات المحددة وطنيا في إطار اتفاق باريس.

على المستوى المؤسسي، يتم التنسيق بين مختلف الفاعلين المعنيين من خلال اللجنة الوطنية للتغيرات المناخية والتنوع البيولوجي. كما يتم هذا التنسيق عبر مجموعات عمل موضوعاتية مشتركة، بتعاون وثيق مع وحدة المناخ بوزارة الاقتصاد والمالية، إضافة إلى النظام الوطني لجرد انبعاثات غازات الاحتباس الحراري ومنظومة الرصد والإبلاغ والتحقق، بما يعزز الشفافية ويضمن الانسجام والتقائية مختلف السياسات القطاعية.

إن المساهمة المحددة وطنيا (CDN² 3.0) تعتبر نقلة نوعية في الطموح المناخي، حيث أعد المغرب النسخة الثالثة من المساهمة لفترة 2026-2035، والتي تترجم إرادة سياسية حقيقية لرفع مستوى طموح التخفيف مع إعادة حكمة مالية صارمة على مستوى التنزيل.

فهذه المساهمة لا تمثل مجرد مراجعة تقنية للأهداف السابقة، بل تعكس انتقال المغرب إلى جيل جديد من السياسات المناخية، قوامها الانتقال من مرحلة التخطيط إلى مرحلة التنفيذ والاستثمار.

وقد رفعت المملكة مستوى طموحها من 45.5% بحلول 2030 إلى 53% في أفق 2035، موزعة بين 21.6% التزاما غير مشروط، 31.4% التزام مشروط بتعبئة التمويل الدولي من خلال مجموعة مشاريع، تتضمن 90 مشروعا بتكلفة إجمالية تناهز 60 مليار دولار.

فيما يخص التكيف، أعد المغرب مشاريع في إطار (CDN 3.0) تعكس الاستجابة للهشاشة المناخية، حيث تم تحديد 80 هدفا قطاعيا، تترجم إلى 107 مشاريع بكلفة تناهز 36 مليار دولار، موزعة على 10 قطاعات استراتيجية تشمل الماء والتنوع البيولوجي والغابات والمناطق الساحلية والجبلية والواحات والصيد وتربية الأحياء المائية والصحة والتجهيز والنقل ورصد الأحوال الجوية والفلاحة والإسكان وإعداد التراب.

وتتميز هذه النسخة الثالثة، باعتماد مقارنة مبتكرة مندمجة موجهة

نحو النتائج، تجمع بين الطموح المناخي والنجاعة الاقتصادية والمنافع الاجتماعية، وذلك من خلال توفير أدوات تحليلية مثل معدل العائد الداخلي، ومتوسط تكلفة خفض الانبعاث حسب القطاع، لتقييم أداء الإجراءات المناخية وتحسين توجيه الاستثمارات وتعزيز إمكانية المقارنة بين أعلى المستويين الوطني والدولي.

كما تعكس هذه المساهمة توجهها استراتيجيا، يجعل من الالتزامات المناخية، رافعة للتنمية المستدامة، عبر تعزيز المصدقية وتسهيل الولوج إلى تمويلات دولية واعتماد مقارنة ترابية تضمن توزيعا أكثر نجاعة للاستثمارات في مجال التكيف، وفق خصوصيات وإمكانات وأولويات التنمية بكل جهة.

بالإضافة إلى ذلك، تمت ملاءمة الطموح المناخي والبرمجة الميزانية لثلاث سنوات 2026-2028، بما يجعل الانتقال المناخي جزءا من المالية العمومية، وهو ما يعزز ثقة الشركاء الماليين، وتم أيضا إدماج مبدأ الانتقال العادي عبر مسارات تشاركية، شمل المؤسسات العمومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني والنقابات والجهات والنساء والشباب.

وإن من أولوياتنا الاستراتيجية في إطار تحسين قدرة المملكة على التكيف، أنه تم وضع المخطط الوطني الاستراتيجي للتكيف (PNSA³) والذي يشكل تنويعا لعمل تشاوري شامل، يرتكز على خمسة محاور:

- حكمة تدابير التكيف؛

- البحث والمعلومات وتبادل المعرفة؛

- التقييم والوقاية والحد من الهشاشة والمخاطر المناخية؛

- صمود الموارد والنظم البيئية الهشة؛

- وتأقلم القطاعات الإنتاجية.

كما حدد المخطط خمس (5) قطاعات إنتاجية ذات أولوية هي:

- الفلاحة والصيد البحري؛

- والسياحة المستدامة؛

- والصناعة؛

- وقطاع الطاقة.

وفي إطار تنزيل السياسة المناخية على المستوى الترابي، وتماشيا مع التوجيهات الملكية السامية بخصوص الجهوية المتقدمة، أعدت الوزارة مخططات ترابية للمناخ من مختلف جهات المملكة، ويجري حاليا تنزيل المخطط الوطني الاستراتيجي للتكيف، عبر مخططات جهوية للتكيف في خمس جهات نموذجية تهدف إلى تعزيز نظم المعلومات الجهوية وتحسين المعرفة بالمخاطر وإعداد مجموعة مشاريع أولوية قابلة للتمويل وتعزيز قدرة استثمار القطاع الخاص في هذا المجال.

³ Plan National Stratégique d'Adaptation.

² La troisième Contribution Déterminée au Niveau National.

دولار خلال الفترة 2026-2035، 60 مليار دولار مخصصة لمشاريع التخفيف و36 مليار دولار لمشاريع التكيف.

وقد تمكن المغرب من تعبئة موارد مهمة عبر الميزانية العامة والمؤسسات الدولية وصناديق المناخ والشركات الثنائية متعددة الأطراف والقطاع الخاص.

وفي هذا الإطار، تمت تعبئة حوالي 500 مليون دولار، منذ اتفاق باريس على شكل هبات، في إطار التمويل المناخي، من خلال الصندوق الأخضر للمناخ وصندوق البيئة العالمي وصندوق التكيف والتعاون الثنائي مع كل من ألمانيا والاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى منظمة الأمم المتحدة، وهو ما مكن من إنجاز مشاريع ميدانية في مجال الطاقة المتجددة والنقل المستدام، وتعزيز تكيف المناطق الهشة كالوحدات والسواحل والنظم الغابوية والبنيات التحتية.

كما ساعدت هذه المشاريع في توفير الدعم التقني وبناء القدرات، من أجل إدماج التغير المناخي في السياسات القطاعية.

وقد استفادت مجموعة من الجهات من هذه التمويلات، من جهة فاس-مكناس بحوالي 33 مليون دولار، وجهة درعة-تافيلالت بحوالي 30 مليون دولار، وجهة مراكش-أسفي بحوالي 13 مليون دولار.

وبالموازاة مع ذلك، يعمل المغرب على تطوير الاستراتيجية الوطنية للتمويل المناخي وإعداد التصنيف الأخضر وإحداث منصة وطنية للتمويل المناخي، وتفعيل المادة 6 من اتفاق باريس لتطوير سوق الكربون وجذب استثمارات منخفضة الكربون.

كما يشكل القطاع الخاص، رافعة أساسية لهذا المسار، عبر مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص وتحفيزات خضراء بتنسيق مع الاتحاد العام لمقاولات المغرب، فضلا عن إشراك الجماعات الترابية والمجتمع المدني والشباب في التشاور والتوعية وتتبع تنفيذ السياسات المناخية.

وفي الختام، لا بأس أن نتقاسم معكم هواجسنا، بالرغم من هذه المكتسبات، لا تزال بلادنا تواجه مجموعة من التحديات، أبرزها:

- محدودية التمويل المناخي الدولي مقارنة بالحاجيات الوطنية؛
- تحديات الحكامة والتنسيق المؤسسي بين القطاعات الوزارية والجماعات الترابية؛

- ضعف إدماج البعد المناخي في بعض السياسات القطاعية؛
- محدودية القدرات التقنية والبشرية وخصائص البنيات المناخية المحينة؛

- الإكراهات القانونية والتنظيمية المرتبطة ببطء إصدار بعض النصوص التطبيقية؛

- محدودية تعبئة القطاع الخاص والحوافز المالية والضريبية؛

وارتباطا بما سبق، فإن الانتقال الطاقى يعتبر فرصة لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة وتعزيز السيادة الطاقية، وتقوم الأولويات الجديدة للاستراتيجية للانتقال الطاقى على تسريع إنتاج الطاقات المتجددة، بحيث شهدت المملكة دينامية متسارعة وغير مسبوقة منذ أكتوبر 2021، فتم منح 66 ترخيصا، بطاقة إجمالية بلغت حوالي (6 جيجاواط) باستثمارات تناهز 55 مليار درهم، وتعكس هذه المؤشرات تسجيل نقطتي انعطاف رئيسيتين في مسار الاستثمار في الطاقات المتجددة بالمغرب:

1- التحول الهيكلي: الذي برز ابتداء من سنة 2023، حيث ارتفعت وتيرة منح التراخيص إلى مستوى غير مسبوق، إذ تم الترخيص لقدرات إجمالية بلغت (5.3 جيجاواط) خلال ثلاث سنوات فقط، (مقابل 2) جيجاواط) خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى 2022، أي بمعدل سنوي يفوق 8 مرات الوتيرة السابقة.

كما ارتفع حجم الاستثمارات إلى ما يفوق 48 مليار درهم مقابل 28 مليار درهم خلال الفترة السابقة، بما يعادل أكثر من خمس أضعاف المعدل السنوي للاستثمار.

2- سنة 2026 شكلت سنة قياسية من حيث حجم المشاريع المرخصة، بعدما بلغت القدرة المرخصة 2760 ميغاواط باستثمارات تناهز 22 مليار درهم، مقابل معدل سنوي لم يتجاوز 306 ميغاواط و3.6 مليار درهم، خلال الفترة ما بين 2011 و2025، وهو ما يمثل قفزة نوعية بلغت حوالي تسع مرات على مستوى القدرات المرخصة وست مرات على مستوى الاستثمارات.

وبالإضافة إلى ذلك، يتم العمل على تقوية مرونة الشبكة الكهربائية عبر التخزين ومحطات الضخ والربط الكهربائي والتوجه التدريجي نحو الخروج من الفحم، وجعل الهيدروجين الأخضر أولوية استراتيجية جديدة لتلبية الطلب على الطاقة الصناعية.

ويتيح هذا الانتقال خلق فرص شغل وصناعات جديدة، إذ تشير تقديرات منظمة العمل الدولية، إلى أن الانتقال الطاقى سيمكن من خلق 24 مليون منصب شغل عالميا بحلول 2030، فيما تشير الدراسات الوطنية إلى إمكانية خلق 28 ألف منصب شغل صاف سنويا في اقتصادنا الوطنى عبر تكنولوجيات رئيسية، مرتبطة بالطاقة الشمسية والريحية والنجاعة الطاقية.

كما يفتح هذا الانتقال آفاقا لصناعات جديدة كالهيدروجين الأخضر والجزئيات الخضراء، منظومة النقل الكهربائي وصناعة التدوير والاقتصاد الدائري، برفع نسبة تدوير النفايات إلى 49% بحلول 2050، مع الحرص على العدالة المجالية بين الجهات وتطوير كفاءات اليد العاملة الوطنية.

إن تحقق هذا الطموح، يستلزم رافعات تمويلية واضحة، فقد قدرت التكلفة الإجمالية لتنفيذ برنامج (CDN 3.0) بحوالي 96 مليار

- التحديات المرتبطة بنقل التكنولوجيا والابتكار؛

- وأخيراً، التفاوتات المجالية بين الجهات في القدرة على التخطيط والتنفيذ والتمويل.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إن الأحداث المناخية التي عرفتها بلادنا خلال السنوات الأخيرة من توالي سنوات الجفاف والفيضانات وحرائق الغابات، تذكرونا بأن العمل المناخي لم يعد خياراً ظرفياً، بل توجيهها استراتيجياً يروم تعزيز صمود وتحقيق تنمية مستدامة وشاملة.

ولإنجاح هذا المسار ورفع التحديات المناخية، يتطلب الأمر تضافر الجهود على المستوى الوطني عبر مقاربة تشاركية تدمج كافة الفاعلين من مؤسسات عامة وفاعلين اقتصاديين وماليين وهيئات المجتمع المدني والنقابات.

كما تستوجب تعزيز الدعم في إطار التعاون الدولي عبر تعبئة التمويلات اللازمة لتنزيل السياسة المناخية الوطنية بما في ذلك آليات التمويل المبتكرة.

وفقنا الله لما فيه خير للصالح العام، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة نصره الله.

والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد كاتب الدولة المحترم.

شكراً على مساهمتكم جميعاً.

ورفعت الجلسة.

الملحق:

مداخلة مسلمة مكتوبة لرئاسة الجلسة.

مداخلة مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أتشرف بالتدخل باسم مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي بمجلس المستشارين، عملاً بأحكام النظام الداخلي لهذا المجلس الموقر.

الموضوع المطروح اليوم يستمد قوته وراهنيته من منطلقات دولية وعالمية، ومستجدات ووقائع متسارعة، إنه تقرير المجموعة الموضوعاتية المؤقتة المكلفة بتحضير الجلسة السنوية الخاصة بتقييم السياسات العمومية في مجال مواجهة آثار التغيرات المناخية ومدى جاهزية المتدخلين للتعامل معها.

ولا أستهل مناقشتي لهذا التقرير دون التعبير عن تقديري واحترامي الكبير لكل الإخوان أعضاء المجموعة على هذا المجهود الاستثنائي، ولكل السادة الأطر الذين أشرفوا على إنجاز التقرير وتسهيل مأمورية المجموعة، كما أتقدم بالشكر الخاص للأخ رئيس المجموعة، الذي قاد سفينتها بكل حكمة وتبصروصبر لتصل إلى هذه المحطة.

حضرات السيدات والسادة،

إن نجاعة اختيار مجلس المستشارين لتفعيل والنهوض بألية الرقابة البرلمانية، والالتزام باختصاصاته وأدواره الدستورية في تقييم السياسة العمومية، يعتبر إنجازاً مهماً لهذا المجلس ويحسب لكل أعضائه ومكوناته ولكل أطره.

وكما سبقت الإشارة إلى ذلك، فإن موضوع التغيرات المناخية وجاهزية المتدخلين يستمد راهنيته وقوته من منطلقات دولية، خاصة في سياق التحديات البيئية العالمية الحالية، فقد احتل هذا الموضوع مكانة هامة ضمن أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لسنة 2030، خاصة في الشق المتعلق بالعمل المناخي وحماية النظم البيئية.

كما أن تواتر الأزمات الجوية والأحداث المناخية المتطرفة جعلت كل العالم، وبلادنا على وجه الخصوص، أمام اختبارات وامتحانات واقعية، من توالي سنوات الجفاف، الإجهاد المائي غير المسبوق، والفيضانات المفاجئة، وهي تداعيات تؤثر مباشرة على الأمن الغذائي والمائي. واليوم، في مواجهة هذه التقلبات، أكدت المؤشرات على ضرورة تسريع وثيقة اليقظة المناخية واستشراف المخاطر كرافعة لحماية المكتسبات وضمان التنمية المستدامة.

السيد الرئيس،

بالرجوع إلى مضامين التقرير، وبصفتي عضواً اعتر بالمساهمة في أشغال هذه المجموعة الموضوعاتية، فإنني أؤمن عالياً وبكل فخر واعتزاز ما أسفرت عنه أعمالنا من توصيات سديدة وخلاصات استراتيجية دقيقة ومستشفرة للمستقبل.

إن التقرير الذي بين أيدينا اليوم لم يكتف بالمقاربات التقليدية الجاهزة، بل تميز بالجرأة والموضوعية في رصد وتحديد مستويات جاهزية مختلف المتدخلين، مقدماً خريطة طريق متكاملة تنبني على ركائز أساسية، وفي مقدمتها تحقيق التكامل والالتقائية بين السياسات القطاعية، والقطع مع تداخل الاختصاصات بين الوزارات والمؤسسات العمومية.

كما توج التقرير جهوده بالدفع نحو تبني خيارات مبتكرة تركز على الاستثمار في الاقتصاد الأخضر، وتطوير أنظمة الإنذار المبكر، ودعم البحث العلمي والابتكار، وهي كلها خلاصات وتوصيات نوعية تشكل قيمة مضافة حقيقية تدعم التوجهات الملكية السامية الرامية إلى تمنيع بلادنا ضد المخاطر المناخية.

كما أن اعتماد المجموعة منهجية الاستماع والانتقال إلى مقرات مجموعة من القطاعات الحكومية والمؤسسات الدستورية الاستشارية والمؤسسات العمومية المرتبطة بالبيئة والمناخ، يعكس باللموس المقاربة التي ارتكزت عليها هذه الأخيرة في عملها، والتي أساسها الانصات

المؤسساتي المنفتح، والعمل التشاوري التشاركي الذي لا يمكنه إلا أن يعطينا نتائج من قبيل هذا التقرير الرصين الذي بين أيدينا اليوم.

حضرات السيدات والسادة،

أكتفي بهذا القدر، وأجدد التنويه بالسيد رئيس المجموعة، وبكل أعضائها وأطرها.

وأنوه أيضا برئاسة المجلس ومكتب المجلس وبالأمانة العامة للمجالس وأطر المجلس الذين سهّلوا مأمورية المجموعة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

محضر الجلسة رقم 299

التاريخ: الإثنين 27 محرم 1448 هـ (13 يوليو 2026 م).

الرئاسة: المستشار السيد لحسن حداد، النائب الرابع لرئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ساعتان واثنتان وخمسون دقيقة، ابتداء من الساعة الثانية عشرة والدقيقة الثالثة عشرة زوالاً.

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على:

1- مشروع قانون رقم 046.26 يتعلق بالنظام الإحصائي الوطني (محال من مجلس النواب)؛

2- مشروع قانون رقم 047.26 يتعلق بالمندوبية السامية للتخطيط (محال من مجلس النواب)؛

3- مشروع قانون رقم 76.19 يوافق بموجبه على الاتفاق متعدد الأطراف بين السلطات المختصة بشأن تبادل الإقرارات عن كل بلد الموقع من طرف المملكة المغربية في 25 يونيو 2019 (محال من مجلس النواب)؛

4- مشروع قانون تنظيمي رقم 026.26 يقضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 02.12 المتعلق بالتعيين في المناصب العليا، تطبيقاً لأحكام الفصلين 49 و92 من الدستور (محال من مجلس النواب)؛

5- مشروع قانون رقم 06.26 بتغيير وتتميم القانون رقم 038.13 المتعلق بإحداث المدرسة الوطنية العليا للإدارة (محال من مجلس النواب)؛

6- مشروع قانون رقم 045.26 بتغيير وتتميم القانون رقم 08.12 المتعلق بالهيئة الوطنية للطببيات والأطباء (محال من مجلس النواب)؛

7- مشروع قانون رقم 027.25 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 89.13 المتعلق بالنظام الأساسي للصحافيين المهنيين (محال من مجلس النواب)؛

8- مشروع قانون رقم 013.26 بتغيير وتتميم القانون رقم 2.00 المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة (محال من مجلس النواب).

المستشار السيد لحسن حداد، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

والصلاة والسلام على مولانا رسول الله.

أعلن عن افتتاح الجلسة التشريعية.

السادة الوزراء المحترمون،

السادة والسيدات المستشارون المحترمون،

يخصص المجلس هذه الجلسة التشريعية للدراسة والتصويت على:

- مشروع قانون رقم 046.26 يتعلق بالنظام الإحصائي الوطني، والمحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب؛

- مشروع قانون رقم 047.26 يتعلق بالمندوبية السامية للتخطيط، والمحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب؛

- مشروع قانون رقم 76.19 يوافق بموجبه على الاتفاق متعدد الأطراف بين السلطات المختصة بشأن تبادل الإقرارات عن كل بلد، الموقع من طرف المملكة المغربية في 25 يونيو 2019، والمحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب؛

- مشروع قانون تنظيمي رقم 026.26 يقضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 02.12 المتعلق بالتعيين في المناصب العليا، تطبيقاً لأحكام الفصلين 49 و92 من الدستور، والمحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب؛

- مشروع قانون رقم 06.26 بتغيير وتتميم القانون رقم 038.13 المتعلق بإحداث المدرسة الوطنية العليا للإدارة، والمحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب؛

- مشروع قانون رقم 045.26 بتغيير وتتميم القانون رقم 08.12 المتعلق بالهيئة الوطنية للطببيات والأطباء، والمحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب؛

- مشروع قانون رقم 027.25 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 89.13 المتعلق بالنظام الأساسي للصحافيين المهنيين، والمحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب؛

- مشروع قانون رقم 013.26 بتغيير وتتميم القانون رقم 2.00 المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة، والمحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب.

في البداية، أعطي الكلمة للسيد أمين المجلس لتلاوة ما ورد على المجلس من مراسلات.

تفضلوا السيد الأمين.

المستشار السيد محمد رضى الحميني، أمين المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

شكراً السيد الرئيس المحترم.

السيدة الوزيرة،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية على تفاعلهم الإيجابي مع المشروعين المذكورين.

هذا، ويشرفني أن أقدم أمام مجلسكم الموقر بعرض مشروع القانونين المتعلقين بالمندوبية السامية للتخطيط والنظام الإحصائي الوطني، واللذين يشكلان ورشا إصلاحيا متكاملًا يندرج في إطار مواصلة تحديث المنظومة المؤسسية والقانونية لبلادنا، وتعزيز الحكامة الجيدة وترسيخ ثقافة التخطيط الاستراتيجي والتقييم المبني على المعطيات الدقيقة ذات الموثوقية، بما يواكب الأوراش التنموية الكبرى التي تعرفها المملكة.

ويستند هذا الإصلاح إلى التوجهات الملكية السامية، ولا سيما الخطاب الملكي السامي بمناسبة افتتاح السنة التشريعية بتاريخ 8 أكتوبر 2021، الذي دعا من خلاله جلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده، إلى إصلاح عميق للمندوبية السامية للتخطيط، حتى تصبح آلية للمساعدة على التنسيق الاستراتيجي لسياسة التنمية ومواكبة تنفيذ النموذج التنموي الجديد.

وكذا الرسالة الملكية السامية الموجهة إلى المشاركين في اللقاء العلمي المنظم بمناسبة اليوم العالمي للإحصاء بتاريخ 20 أكتوبر 2010، التي دعا من خلالها جلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده، إلى إعداد إطار قانوني ينظم الإحصاءات والبحوث والدراسات الإحصائية، بما يواكب التطورات التي تعرفها المملكة ويستجيب لأفضل المعايير الدولية في مجال الإحصاء الرسمي.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إن التطور الذي شهدته مناهج التخطيط والتقييم والإنتاج الإحصائي على المستوى الدولي أبرزت الحاجة إلى مراجعة الإطار القانوني الحالي، بما يعزز استقلالية المندوبية ويطور حكامتها ويوسع اختصاصاتها، ويمكنها من الاضطلاع بأدوار جديدة في التنسيق الاستراتيجي لسياسة التنمية واستشراف التحولات الاقتصادية والاجتماعية والديمقراطية، مع تعزيز البعد الجهوي والتراحي.

وفي الآن ذاته، أبانت التجربة عن ضرورة تحديث المنظومة القانونية المنظمة للإحصاء الرسمي، بما يضمن تكامل مختلف الهيئات المنتجة للإحصاءات ويعزز جودة المعطيات وموثوقيتها ويرسخ مبادئ الاستقلالية المهنية والحياد والشفافية ويوطد الثقة في المعلومة الإحصائية.

ومن هذا المنطلق، جاء المشروعان باعتبارهما إصلاحًا متكاملًا من أجل إعادة تنظيم المندوبية السامية للتخطيط وتعزيز مكانتها كمؤسسة دستورية مستقلة، وإرساء نظام إحصائي وطني حديث يؤطر عمل جميع منتج الإحصاءات الرسمية، وفق قواعد موحدة ومبادئ مشتركة.

أودع المستشار خالد السطحي لدى مكتب المجلس مقترح قانون يتعلق بانتخاب ممثلي الأجراء.

واطلع مكتب المجلس في اجتماعه المنعقد صباح يومه الإثنين 13 يوليوز 2026 على استقالة المستشار السيد "عزيز مكثيف" من العضوية بمجلس المستشارين.

وقد قرر المكتب الإعلان عن هذه الاستقالة في هذه الجلسة العامة ثم إحالتها إلى المحكمة الدستورية، وفقا لأحكام المادة 10 من النظام الداخلي للمجلس.

ونحيط المجلس الموقر بأننا سنكون على موعد مباشرة بعد هذه الجلسة، مع جلسة عامة تخصص لاختتام الدورة الثانية من السنة التشريعية 2025-2026.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين المحترم.

قبل الشروع في مناقشة النصوص المدرجة في جدول الأعمال، أود أن أقدم باسم المجلس بالشكر الجزيل لرئيس وأعضاء لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية، ولرئيس وأعضاء لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية، ولرئيسة وأعضاء لجنة الخارجية والدفاع الوطني والمغاربة المقيمين في الخارج، ورئيس وأعضاء لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان، وللسيد وزير الداخلية، والسيد وزير الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، والسيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية، وللسيد وزير الشباب والثقافة والتواصل، وللسيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان، الناطق الرسمي باسم الحكومة، على المجهودات التي بذلوها في سبيل الدراسة المعمقة للنصوص المسجلة في جدول أعمال مجلسنا اليوم.

ونستهل الجلسة بالدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 046.26 يتعلق بالنظام الإحصائي الوطني.

الكلمة للحكومة لتقديم المشروع.

تفضلوا السيد الوزير.

السيد عبد الوافي لفتيت، وزير الداخلية:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

قبل الشروع في عرض مضامين مشروع القانونين المتعلقين بالمندوبية السامية للتخطيط وبالنظام الإحصائي الوطني، اسمحوا لي أن أقدم بخالص عبارات الشكر للسيد الرئيس والسادة أعضاء

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

فيما يتعلق بمشروع القانون الخاص بالمندوبية السامية للتخطيط، فإنه يروم إحداث تحولاً نوعياً في مكانة المندوبية السامية للتخطيط واختصاصاتها، بما يجعلها هيئة للحكمة الجيدة، تضطلع في استقلالية تامة بمهام الإحصاء والتخطيط والتقييم والتنسيق الاستراتيجي، وفق أفضل الممارسات الدولية.

ولتحقيق هذه الغاية، تضمن المشروع مقتضيات أساسية من أبرزها تحويل المندوبية إلى هيئة للحكمة الجيدة تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال الإداري والمالي، مع إسناد مهام جديدة إليها تتعلق بدعم التنسيق الاستراتيجي لسياسات التنمية واعتماد وسائل حديثة لتتبع والتقييم والتأكيد على البعد الجهوي والتراحي في إنتاج ونشر المعلومة الإحصائية.

كما نص المشروع على إحداث قطبين وظيفيين متميزين، أحدهما يعني بإنتاج ونشر المعلومة الإحصائية وإعداد الحسابات، والثاني مكلف بالتنسيق الاستراتيجي لسياسات التنمية، إلى جانب إحداث لجنة مديرية تتولى إدارة المؤسسة وهيئة دائمة للتشاور والتنسيق مع مختلف مصالح الدولة والهيئات العمومية المعنية.

ومن بين المستجدات كذلك، التنصيص على إعداد تقرير سنوي حول أنشطة المندوبية، يرفع إلى جلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده، وتحال نسخة منه إلى رئيس الحكومة ورئيسي مجلسي البرلمان، فضلاً عن إلزام منتجي الإحصاءات الرسمية بموافاة المندوبية عند الطلب، ولأغراض إحصائية صرفة، بمعطيات والوثائق والدراسات اللازمة للقيام بمهامها.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

واستكمالاً لهذا الإصلاح المؤسسي، يأتي مشروع القانون المتعلق بالنظام الإحصائي الوطني ليؤسس لإطار قانوني حديث ومتكامل ينظم مختلف مكونات النظام الإحصائي الوطني ويحدد مهامها واختصاصاتها.

وفي هذا الإطار، ينص المشروع على أن يضم النظام الإحصائي الوطني، بالإضافة إلى الهيئة العمومية للإحصاء، مختلف مصالح الدولة والهيئات الخاضعة للقانون العام والمقاولات العمومية والهيئات المكلفة بمهام المرفق العام، التي تنتج الإحصاءات الرسمية وتنشرها مع تحديد قائمتها بمرسوم.

كما يلزم المشروع مختلف الهيئات الإحصائية بإنتاج ونشر الإحصاءات الرسمية، وفق معايير الجودة والمناهج والتصنيفات المعتمدة، مع احترام المبادئ الأساسية للإحصاء الرسمي وحماية المعطيات الشخصية بما يضمن جودة المعلومة الإحصائية وموثوقيتها.

ومن أهم مستجدات هذا المشروع أيضاً، إحداث "المجلس الوطني للمعلومة الإحصائية"، باعتباره هيئة للضبط تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي، تتولى السهر على احترام المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية وضمان حسن سير النظام الإحصائي الوطني والارتقاء بجودة أدائه، ويتكون المجلس من رئيس يعين بظهير شريف إلى جانب خبراء في مجال الإحصاء ومدير المعهد الوطني للإحصاء والاقتصاد التطبيقي وعضو من المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

كما ألزم المشروع رئيس المجلس بإعداد تقرير سنوي عن أنشطته، يرفع إلى جلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده، وتحال نسخة منه إلى رئيس الحكومة ورئيسي مجلسي البرلمان، ويكون موضوع مناقشة أمام البرلمان.

ونص المشروع كذلك، على منح المجلس أجلاً أقصاه 24 شهراً، ابتداء من تاريخ انعقاد الاجتماع الأول لجهازه التداولي، لاستكمال إرساء هيكله واتخاذ التدابير اللازمة لمباشرة مهامه.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إن هذين المشروعين يؤسسان لمرحلة جديدة في مسار تحديث الدولة، قوامها التخطيط المبني على المعطيات والإحصاء الرسمي المستقل والموثوق والتقييم الموضوعي للسياسات العمومية، بما يعزز نجاعة القرار العمومي، ويرفع من جودة الخدمات العمومية، ويمكن بلادنا من مواكبة مختلف رهانات التنمية بكفاءة وفعالية، في انسجام تام مع رؤية متبصرة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده.

والسلام.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً للسيد الوزير المحترم.

الكلمة لمقرر للجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية لتقديم تقرير اللجنة حول مشروع القانون المتعلق بنظام الإحصاء الوطني.. تم توزيعه.

إذن أفتح باب المناقشة:

الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار.. سلم؛

الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة؛

الكلمة للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.. سلم؛

الكلمة للفريق الحركي.. سلم؛

الكلمة لفريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.. تم تسليمه؛

الكلمة للفريق الاشتراكي-للمعارضة الاتحادية؛

المادة 13:	الكلمة لفريق الاتحاد العام لمقاومات المغرب.. تم تسليمه؛
الموافقون: بالإجماع.	الكلمة لفريق الاتحاد المغربي للشغل.. تم تسليمه؛
المادة 14:	الكلمة لمجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي؛
الموافقون: بالإجماع.	الكلمة لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.. تم تسليمه؛
المادة 15:	الكلمة للمستشارة لبنى علوي، كذلك تم تسليمه.
الموافقون: بالإجماع.	إذن ننتقل للتصويت على مواد المشروع:
المادة 16:	المادة الأولى:
الموافقون: بالإجماع.	الموافقون: بالإجماع.
المادة 17:	المادة 2:
الموافقون: بالإجماع.	الموافقون: بالإجماع.
المادة 18:	المادة 3:
الموافقون: بالإجماع.	الموافقون: بالإجماع.
المادة 19:	المادة 4:
الموافقون: بالإجماع.	الموافقون: بالإجماع.
المادة 20:	المادة 5:
الموافقون: بالإجماع.	الموافقون: بالإجماع.
المادة 21:	المادة 6:
الموافقون: بالإجماع.	الموافقون: بالإجماع.
المادة 22:	المادة 7:
الموافقون: بالإجماع.	الموافقون: بالإجماع.
المادة 23:	المادة 8:
الموافقون: بالإجماع.	الموافقون: بالإجماع.
المادة 24:	المادة 9:
الموافقون: بالإجماع.	الموافقون: بالإجماع.
المادة 25:	المادة 10:
الموافقون: بالإجماع.	الموافقون: بالإجماع.
المادة 26:	المادة 11:
الموافقون: بالإجماع.	الموافقون: بالإجماع.
المادة 27:	المادة 12:
الموافقون: بالإجماع.	الموافقون: بالإجماع.

المادة 28:	المادة 43:
الموافقون: بالإجماع.	الموافقون: بالإجماع.
المادة 29:	المادة 44:
الموافقون: بالإجماع.	الموافقون: بالإجماع.
المادة 30:	المادة 45:
الموافقون: بالإجماع.	الموافقون: بالإجماع.
المادة 31:	المادة 46:
الموافقون: بالإجماع.	الموافقون: بالإجماع.
المادة 32:	المادة 47:
الموافقون: بالإجماع.	الموافقون: بالإجماع.
المادة 33:	المادة 48:
الموافقون: بالإجماع.	الموافقون: بالإجماع.
المادة 34:	المادة 49:
الموافقون: بالإجماع.	الموافقون: بالإجماع.
المادة 35:	المادة 50:
الموافقون: بالإجماع.	الموافقون: بالإجماع.
المادة 36:	المادة 51:
الموافقون: بالإجماع.	الموافقون: بالإجماع.
المادة 37:	المادة 52:
الموافقون: بالإجماع.	الموافقون: بالإجماع.
المادة 38:	أعرض مشروع القانون برمته للتصويت:
الموافقون: بالإجماع.	الموافقون: بالإجماع.
المادة 39:	إذن، وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 046.26 يتعلق بالنظام الإحصائي الوطني.
الموافقون: بالإجماع.	نواصل الجلسة بالدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 047.26 يتعلق بالمندوبية السامية للتخطيط.
المادة 40:	لقد تقدم السيد الوزير بتقديم هذا المشروع كذلك.
الموافقون: بالإجماع.	إذن، الكلمة لمقرر لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية لتقديم تقرير اللجنة حول مشروع القانون.. تم تسليمه.
المادة 41:	نفس الشيء بالنسبة للفرق، إذن:
الموافقون: بالإجماع.	التجمع الوطني للأحرار؛
المادة 42:	
الموافقون: بالإجماع.	

المادة 11:	الأصالة والمعاصرة؛
الموافقون: بالإجماع.	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية؛
المادة 12:	الفريق الحركي؛
الموافقون: بالإجماع.	فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب؛
المادة 13:	الفريق الاشتراكي- المعارضة الاتحادية؛
الموافقون: بالإجماع.	الاتحاد العام لمقاولات المغرب؛
المادة 14:	الاتحاد المغربي للشغل؛
الموافقون: بالإجماع.	مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي؛
المادة 15:	مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل؛
الموافقون: بالإجماع.	السيدة المستشارة لبنى علوي.
المادة 16:	إذن ننتقل للتصويت على مواد المشروع:
الموافقون: بالإجماع.	المادة الأولى:
المادة 17:	الموافقون: بالإجماع.
الموافقون: بالإجماع.	المادة 2:
المادة 18:	الموافقون: بالإجماع.
الموافقون: بالإجماع.	المادة 3:
المادة 19:	الموافقون: بالإجماع.
الموافقون: بالإجماع.	المادة 4:
المادة 20:	الموافقون: بالإجماع.
الموافقون: بالإجماع.	المادة 5:
المادة 21:	الموافقون: بالإجماع.
الموافقون: بالإجماع.	المادة 6:
المادة 22:	الموافقون: بالإجماع.
الموافقون: بالإجماع.	المادة 7:
المادة 23:	الموافقون: بالإجماع.
الموافقون: بالإجماع.	المادة 8:
المادة 24:	الموافقون: بالإجماع.
الموافقون: بالإجماع.	المادة 9:
المادة 25:	الموافقون: بالإجماع.
الموافقون: بالإجماع.	المادة 10:
	الموافقون: بالإجماع.

المادة 26:	المادة 41:
الموافقون: بالإجماع.	الموافقون: بالإجماع.
المادة 27:	المادة 42:
الموافقون: بالإجماع.	الموافقون: بالإجماع.
المادة 28:	المادة 43:
الموافقون: بالإجماع.	الموافقون: بالإجماع.
المادة 29:	المادة 44:
الموافقون: بالإجماع.	الموافقون: بالإجماع.
المادة 30:	المادة 45:
الموافقون: بالإجماع.	الموافقون: بالإجماع.
المادة 31:	المادة 46:
الموافقون: بالإجماع.	الموافقون: بالإجماع.
المادة 32:	المادة 47:
الموافقون: بالإجماع.	الموافقون: بالإجماع.
المادة 33:	المادة 48:
الموافقون: بالإجماع.	الموافقون: بالإجماع.
المادة 34:	المادة 49:
الموافقون: بالإجماع.	الموافقون: بالإجماع.
المادة 35:	المادة 50:
الموافقون: بالإجماع.	الموافقون: بالإجماع.
المادة 36:	المادة 51:
الموافقون: بالإجماع.	الموافقون: بالإجماع.
المادة 37:	أعرض مشروع القانون برمته للتصويت:
الموافقون: بالإجماع.	الموافقون: بالإجماع.
المادة 38:	إذن، وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 047.26
الموافقون: بالإجماع.	يتعلق بالمندوبية السامية للتخطيط.
المادة 39:	شكرا لكم السيد الوزير.
الموافقون: بالإجماع.	إذن نواصل هذه الجلسة بالدراسة والتصويت على مشروع قانون
المادة 40:	رقم 76.19 يوافق بموجبه على الاتفاق متعدد الأطراف بين السلطات
الموافقون: بالإجماع.	المختصة بشأن تبادل الإقرارات عن كل بلد، الموقع من طرف المملكة
	المغربية في 25 يونيو 2019.
	الكلمة للحكومة لتقديم مشروع قانون.

تفضلوا السيد الوزير.

السيد فوزي لقجع الوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية، المكلف بالميزانية:

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

اسمحوا لي في البداية بطبيعة الحال أن أقدم بالشكر إلى السيد رئيس وأعضاء لجنة الخارجية على دراستهم وتفاعلهم مع هذا الاتفاق المتعدد الأطراف، والذي، كما تعلمون، فالحكومة المغربية منذ 25 يونيو 2019، وقعت على أربعة اتفاقات متعددة الأطراف مع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE¹) وتعرفونها جيدا، الأول مرتبط ببروتوكول الاتفاق بشأن تجديد برنامج البلد المغرب.

الثانية وهي اتفاقية متعددة الأطراف لتنفيذ الإجراءات المتعلقة بالاتفاقات الضريبية لتفادي تآكل الوعاء الضريبي وتحويل الأرباح.

الاتفاق الثالث المتعدد الأطراف بين السلطات المختصة بشأن التبادل الآلي للمعلومات المتعلقة بالحسابات المالية.

والاتفاق الرابع، وهو متعدد الأطراف بين السلطات المختصة، ويخص التبادل الآلي للإقرارات عن كل بلد، وهما الاتفاق المتعدد الأطراف هو موضوع المصادقة اليوم، المعروض على مجلسكم الموقر.

بطبيعة الحال وكما تعرفون، فهذا الاتفاق يندرج في إطار المجهودات التي تبذلها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE¹) بشأن المساعدة الإدارية المتبادلة في الشؤون الجبائية، باعتبار المملكة دولة عضوا في معاهدة المساعدة الإدارية المتبادلة في الميدان الضريبي، التابعة لـ (OCDE¹).

وثانيا، هاذ الاتفاق يهدف إلى وضع إطار قانوني متطور لتبادل المعلومات الجبائية بين السلطات المختصة للدول الموقعة، حيث يركز في ذلك على تمكين هذه الدول الأعضاء من ممارسة الشفافية في المجال الضريبي، عبر إتاحة الفرصة لمختلف الإدارات الضريبية لهذه البلدان من الوصول إلى المعلومات المرتبطة بالتوزيع العالمي للأرباح والضرائب المدفوعة ومؤشرات النشاط الاقتصادي الخاصة بمجموعة الشركات متعددة الجنسية، وذلك بفضل هذه الآليات المرتبطة بالتبادل المعلوماتي.

كما أنه لا بد من التذكير، بأن هذا الاتفاق لا يطبق على الأفراد أو الأشخاص الطبيعيين، بل يهم حصرا الأشخاص المعنويين وبالتحديد الشركات متعددة الجنسيات التي يتجاوز رقم معاملاتها السنوي 750 مليون يورو، وهي فالواقع أن هذه الشركات بدون هاذ الاتفاق الإطار فهي تعمل على تصريحات تمكن مختلف إدارات الضرائب من الحصول

¹ Organisation de Coopération et de Développement Economiques.

على المعلومات المرتبطة بها.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

قد تمت مناقشة هذا الاتفاق بشكل مستفيض على مستوى لجنة الخارجية، لذلك اسمحوا لي أن أوضح بعض الأمور التكميلية في هذا الإطار.

الأولى وهي أن التوقيع على هذا الاتفاق يترجم انخراط بلدنا في العمل داخل المنظومة الدولية للشفافية المالية والجبائية، كما هو الشأن بطبيعة الحال لبعض الدول التي تبقى في منأى عن هذه الاختيارات الكبرى.

المسألة الثانية، وهي الحرص على السيادة وحماية المواطن، وخاصة الجالية المغربية بالخارج، لاعتبارات مبدئية تبقى في قلب كل اختيارات المغرب على المستوى الدولي، وكما قلت سابقا، فإن هذه الاتفاقية لا تعني جاليتنا لا من بعيد ولا من قريب.

ولهذه الأسباب، يمكن القول بأن اليوم لا الأشخاص الطبيعيين، كما قلت، ولا المقاول الصغير ولا حتى الشركات الوطنية متوسطة الحجم ليست معنية بهذا القانون، بل يبقى حصرا على الشركات المتعددة الجنسيات التي تفوق رقم معاملاتها السنوي 750 مليون يورو.

وفي الأخير، فإن التموقع الريادي للمغرب لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يكون على حساب المعطيات المرتبطة لمواطنيه، وخاصة الجالية المغربية بالخارج، وفي هذا الإطار فإن المملكة المغربية لا ولن توقع أي اتفاق يضر بمصالح جاليتنا.

وبالتالي، فإن كل المناقشات المرتبطة بالاتفاقات الثلاثة الأخرى ستنتقل من هذه المبادئ الأساسية، والاتفاق المعروض اليوم المتعدد الأطراف المعروض اليوم على مجلسكم الموقر ينطلق وينبني على محددات سيادية وثوابت دستورية راسخة للمملكة المغربية.

تلكم هي أهم محاور هذا الاتفاق، السيد الرئيس، السيدات والسادة المستشارين.

شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير على التقديم.

الكلمة لمقرر لجنة الخارجية والدفاع الوطني والمغاربة المقيمين بالخارج لتقديم تقرير اللجنة.. وزع.

أفتح باب المناقشة:

فريق التجمع الوطني للأحرار في حدود 8 دقائق.. تم توزيعه؛

المتعلق بالتعيين في المناصب العليا تطبيقاً لأحكام الفصلين 49 و92 من الدستور.

وبعد أن صادقت عليه بالإجماع لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان، في اجتماعها المنعقد يوم الأربعاء 8 يوليوز 2026 والتي أتقدم لأعضائها بجزيل الشكر على انخراطهم وتفاعلهم الإيجابي مع مضامين المشروع المذكور.

وجدير بالذكر أن التعديلات التي أدخلت على القانون التنظيمي رقم 02.12 السالف الذكر منذ صدوره بتاريخ 19 يوليوز 2012 تهم الملحق رقم (1) الذي يحدد لائحة المؤسسات والمقاولات الاستراتيجية أو الملحق رقم (2) المتعلق بالمناصب العليا التي يتم التداول في شأنها في مجلس الحكومة أوهما معا.

وهذا راجع إلى أن إحداث أو تغيير أو دمج أو حذف بعض المؤسسات والمقاولات العمومية يستوجب تحيين لائحة المؤسسات والمقاولات العمومية الاستراتيجية ولائحتي المناصب العليا السالفتي الذكر المرفقتين بالقانون التنظيمي رقم 02.12 المشار إليه أعلاه.

وفي هذا الإطار، فإن مشروع هذا القانون التنظيمي يهدف إلى تغيير وتتميم لائحة المؤسسات والمقاولات العمومية الاستراتيجية، ولائحة المناصب العليا التي يتم التداول في شأن التعيين فيها في مجلس الحكومة الواردتين على التوالي في الملحق رقم (1) والملحق رقم (2) بالقانون التنظيمي رقم 02.12، وذلك من خلال التعديلات الثلاثة التالية:

1- إدراج "الوكالة الوطنية لحماية الطفولة" المحدثه بموجب القانون رقم 29.24 المتعلق بهذه الوكالة وبمراكز حماية الطفولة التابعة لها وبمؤسسات الرعاية الاجتماعية الخاصة بالأطفال، ضمن لائحة المؤسسات العمومية الاستراتيجية التي يتم التداول في شأن تعيين المسؤول عنها في المجلس الوزاري الوارد في البند "أ" من الملحق رقم (1) بالقانون التنظيمي رقم 02.12؛

2- تغيير تسمية "المؤسسة المحمدية للأعمال الاجتماعية لقضاة وموظفي العدل" الواردة في البند "أ" من الملحق رقم (2) بالقانون التنظيمي رقم 02.12 الذي يحدد لائحة المؤسسات العمومية التي يتم التداول في شأن تعيين المسؤولين عنها في مجلس الحكومة، باعتماد تسمية "المؤسسة المحمدية للأعمال الاجتماعية لموظفي العدل"، التي تم إقرارها بموجب المادة الأولى من القانون رقم 25.25 بتغيير وتتميم القانون رقم 39.09 القاضي بإحداث وتنظيم المؤسسة المذكورة؛

3- إضافة منصب المحافظين القضائيين العاملين المحدث بموجب المرسوم رقم 2.18.71 بتاريخ 2 يوليوز 2018 بشأن النظام الأساسي لموظفي المجلس الأعلى للسلطة القضائية إلى لائحة المناصب العليا بالإدارات العمومية التي يتم التداول في شأن التعيين فيها في مجلس الحكومة الواردة في البند "ج" من الملحق رقم (2) بالقانون التنظيمي رقم 02.12 السالف الذكر.

فريق الأصالة والمعاصرة.. تم توزيعه؛

الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية؛

الفريق الحركي؛

فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب؛

الفريق الاشتراكي-المعارضة الاتحادية؛

فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب؛

فريق الاتحاد المغربي للشغل؛

مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي؛

مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل؛

السيدة لبنى علوي.

إذن ننقل للتصويت على المادة الفريدة للمشروع:

الموافقون: بالإجماع.

أعرض مشروع القانون برمته للتصويت:

الموافقون: بالإجماع.

إذن، وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 76.19 يوافق بموجبه على الاتفاق متعدد الأطراف بين السلطات المختصة بشأن تبادل الاقارارات عن كل بلد، الموقع من طرف المملكة المغربية في 25 يونيو 2019.

شكرا لكم السيد الوزير على المساهمة.

ننقل للدراسة والتصويت على مشروع قانون تنظيمي رقم 026.26 يقضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 02.12 المتعلق بالتعيين في المناصب العليا تطبيقاً لأحكام الفصلين 49 و92 من الدستور.

الكلمة للحكومة لتقديم مشروع القانون التنظيمي.

تفضلوا السيدة الوزيرة، تفضلوا للمنصة إيلا بغيثو السيدة الوزيرة.

السيدة أمل الفلاح، الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة:

السلام عليكم.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أعرض على أنظار مجلسكم الموقر مشروع قانون تنظيمي رقم 026.26 بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 02.12

بالتعيين في المناصب العليا تطبيقاً لأحكام الفصلين 49 و 92 من الدستور.

شكراً لكم السيدة الوزيرة.

إذن نواصل الجلسة بالدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 06.26 بتغيير وتتميم القانون رقم 038.13 المتعلق بإحداث المدرسة الوطنية العليا للإدارة.

الكلمة للحكومة لتقديم المشروع.

تفضلوا السيدة الوزيرة للمنصة.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أعرض على أنظار مجلسكم الموقر مشروع قانون رقم 06.26 بتغيير وتتميم القانون رقم 038.13 المتعلق بإحداث المدرسة الوطنية العليا للإدارة، الذي تم إعداده في إطار السعي إلى تعزيز أدوار هذه المدرسة في مجال التكوين الأساسي والتكوين المستمر واستكمال الخبرة لفائدة الأطر العليا وتأهيل المسؤولين الإداريين، والرفع من قدرتها على استقطاب أجود المترشحين، بما يساهم في دعم إدارات الدولة ومواكبتها في تنزيل أورشها وبرامجها.

ويهدف مشروع هذا القانون إلى ما يلي:

1- الرجوع إلى التسمية السابقة للمدرسة، المدرسة الوطنية للإدارة (l'ENA²)، تعزيزاً لإشعاعها ومكتسباتها التاريخية المرتبطة بهذه التسمية، وتجاوزاً للبس الذي تطرحه التسمية الحالية (l'ENSA³) مع بعض المؤسسات الأخرى؛

2- تدقيق الأحكام المتعلقة بالتكوين الأساسي والتكوين المستمر وبرامج استكمال الخبرة، لا سيما من خلال تحديد مجالاتها وأهدافها وربطها بحاجيات الإدارات المحددة في ضوء حوار التكوين، مع مراعاة البعد الجهوي في تنزيل مخططات وبرامج التكوين؛

3- تجاوز الإشكالات والصعوبات التي واجهت تسوية وضعية خريجي المدرسة منذ دخول القانون رقم 038.13 حيز التنفيذ سنة 2015، وذلك من خلال ما يلي:

- تخويل طلبة المدرسة من غير الموظفين منحة شهرية يعادل مبلغها الأجرة الشهرية المخولة للمتصرفين من الدرجة الثانية-الرتبة الأولى،

تلكم هي، السيد الرئيس، السيدات والسادة المستشارون المحترمون، المقترحات التي يتضمنها مشروع القانون التنظيمي المعروض على أنظاركم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيدة الوزيرة المحترمة.

الكلمة لمقرر لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان لتقديم تقرير اللجنة.

السي عبد القادر الكيحل، تقرير اللجنة.

المستشار السيد عبد القادر الكيحل:

وزع.

السيد رئيس الجلسة:

وزع.

أفتح باب المناقشة:

الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار.. تم تسليمه؛

الأصالة والمعاصرة.. نفس الشيء؛

الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية؛

الفريق الحركي؛

فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب؛

الفريق الاشتراكي-المعارضة الاتحادية؛

فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب؛

فريق الاتحاد المغربي للشغل؛

مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي؛

الكونفدرالية الديمقراطية للشغل؛

السيد خالد السطلي والمستشارة لبنى علوي.. تم توزيعه.

إذن ننتقل للتصويت على المادة الفريدة للمشروع:

الموافقون: بالإجماع.

أعرض مشروع القانون التنظيمي برمته للتصويت:

الموافقون: بالإجماع.

إذن، وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون تنظيمي رقم 026.26 يقضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 02.12 المتعلق

² Ecole Nationale d'Administration.

³ Ecole Nationale Supérieure de l'Administration.

الفريق الاشتراكي-المعارضة الاتحادية؛

الاتحاد العام لمقاومات المغرب؛

فريق الاتحاد المغربي للشغل؛

مجموعة الدستوري-الديمقراطي الاجتماعي؛

الكونفدرالية الديمقراطية للشغل؛

المستشارين السيد خالد سطى ولبني علوي.

ننتقل للتصويت على مواد المشروع:

المادة الأولى:

الموافقون: بالإجماع.

المادة الثانية التي تغير وتتم أحكام المواد التالية من القانون رقم 038.13 المتعلق بإحداث المدرسة الوطنية العليا للإدارة.

المادة 1:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 2:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 19:

الموافقون: بالإجماع.

أعرض المادة الثانية برمتها للتصويت:

الموافقون: بالإجماع.

المادة الثالثة المتممة للقانون السالف الذكر بالمواد التالية:

المادة 2 المكررة:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 2 المكررة مرتين:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 2 المكررة ثلاث مرات:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 19 المكررة:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 19 المكررة مرتين:

الموافقون: بالإجماع.

أعرض المادة الثالثة برمتها للتصويت:

مع إعفائهم من فترة التمرين بدلا من تعيينهم في الدرجة المذكورة ابتداء من تاريخ ولوجهم إلى المدرسة، مما سيسمح بتوظيفهم مباشرة بعد تخرجهم وتجاوز الصعوبات المرتبطة بتحويل المناصب المالية؛

- كذلك توسيع آفاق خريجي المدرسة من غير الموظفين، من خلال فتح إمكانية توظيفهم من جهة بمختلف مكونات القطاع العام (الإدارات العمومية والجماعات الترابية والمؤسسات العمومية والأشخاص الاعتبارية الخاضعة للقانون العام)، ومن جهة أخرى في هيئة المتصرفين المشتركة بين الوزارات أو إحدى الهيئات الأخرى التي يمكن ولوجها بناء على دبلوم المدرسة أو الشهادة التي تم بناء عليها الولوج إلى هذه المدرسة؛

- تحديد عدد المقاعد المخصصة للتكوين الأساسي وتوزيعها بين الموظفين وغيرهم، وكذا التوزيع التوقعي للخريجين على الإدارات المعنية بقرار لرئيس الحكومة، بما يضمن برمجة التكوينات والتعيينات مسبقا وتسوية وضعية الخريجين بسرعة وفعالية؛

- تخويل خريجي المدرسة غير المعينين في الهيئات العليا للوظيفة العمومية أقدمية اعتبارية مدتها خمس (5) سنوات تحتسب لأجل الترقى في الرتبة والدرجة والترشيح لشغل مناصب المسؤولية، تكريسا للإجراء التحفيزي المخول لهم حاليا؛

- تمكين خريجي المدرسة السابقين وكذا الطلبة الذين يتابعون تكوينهم بها حاليا من الاحتفاظ بمكتسباتهم، مع الاستفادة من الإجراءات المقررة لفائدة الأفواج المستقبلية.

تلكم السيد الرئيس، السيدات والسادة المستشارين المحترمين، أهم الأحكام التي يتضمنها مشروع القانون المعروض على أنظاركم، والتي صادقت عليه بالإجماع لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان بمجلسكم الموقر في اجتماعها المنعقد يوم الأربعاء 8 يوليو 2026.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيدة الوزيرة.

الكلمة لمقرر لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان لتقديم تقرير اللجنة، سلم تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان.

أفتح باب المناقشة: نفس الشيء، سلم.

فريق التجمع الوطني للأحرار؛

الأصالة والمعاصرة؛

الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية؛

الفريق الحركي؛

فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب؛

الموافقون: بالإجماع.

المادة الرابعة:

الموافقون: بالإجماع.

المادة الخامسة:

الموافقون: بالإجماع.

المادة السادسة:

الموافقون: بالإجماع.

المادة السابعة:

الموافقون: بالإجماع.

أعرض مشروع القانون برمته للتصويت:

الموافقون: بالإجماع.

إذن، وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 06.26 بتغيير وتتميم القانون رقم 038.13 المتعلق بإحداث المدرسة الوطنية العليا للإدارة.

شكرا السيدة الوزيرة.

نواصل الجلسة بالدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 045.26 بتغيير وتتميم القانون رقم 08.12 المتعلق بالهيئة الوطنية للطبيبات والأطباء.

الكلمة للحكومة لتقديم المشروع.

تفضل، السيد الوزير، للمنصة إذا رغبتم في ذلك.

السيد أمين التهاوي، وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أقدم أمام مجلسكم الموقر لتقديم مشروع قانون رقم 045.26 القاضي بتغيير وتتميم القانون رقم 08.12 المتعلق بالهيئة الوطنية للطبيبات والأطباء، وذلك بعد دراسته والمصادقة عليه من طرف لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية.

وبهذه المناسبة، أقدم بجزيل الشكر للسيد رئيس اللجنة والسيدات والسادة المستشارين أعضاء اللجنة على انخراطهم الإيجابي في دراسة هذا المشروع، بما يخدم إصلاح المنظومة الصحية الوطنية.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يأتي هذا المشروع في سياق مواصلة تنزيل أورش تعميم الحماية الاجتماعية وإصلاح المنظومة الصحية الوطنية، باعتبارهما من الركائز

الأساسية لبناء الدولة الاجتماعية، تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية.

كما يندرج في إطار تنزيل مقتضيات القانون الإطار رقم 06.22 المتعلق بالمنظومة الصحية الوطنية، لا سيما ما يرتبط بتعزيز حكمة المهن الصحية ومواكبة التحولات المؤسسية التي يشهدها القطاع.

وفي هذا السياق، أصبح من الضروري تحيين الإطار القانوني المنظم للهيئة الوطنية للطبيبات والأطباء بعد مرور أكثر من 13 سنة على دخوله حيز التنفيذ، حتى يواكب هذه التحولات ويمكن الهيئة من ممارسة اختصاصاتها في ظروف أكثر نجاعة وفعالية.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إن الفلسفة العامة لهذا المشروع تقوم على ثلاث مرتكزات أساسية:

1- تعزيز الدور المؤسسي للهيئة الوطنية للطبيبات والأطباء، وذلك من خلال توسيع اختصاصاتها الاستشارية وتعزيز مساهمتها في إعداد وتتبّع السياسات العمومية المرتبطة بالممارسة الطبية، إلى جانب ترسيخ دورها في مجال التكوين المستمر وتأطير المهنة؛

2- تحديث حكمة الهيئة في انسجام مع ورش الجهوية المتقدمة، ويعتبر هذا أحد أهم مستجدات المشروع، حيث تم اعتماد مقاربة جديدة تقوم على تعزيز اللامركزية وتقريب الهيئة من الطبيبات والأطباء على المستوى الترابي؛

ولهذه الغاية، يقترح المشروع إعادة هيكلة المجلس الوطني والرفع من عدد أعضائه واعتماد تمثيلية لجميع جهات المملكة، مما يعزز العدالة المجالية ويكرس مشاركة مختلف مكونات الجسم الطبي في تدبير شؤون المهنة.

كما تمت مراجعة تنظيم المجالس الجهوية، حتى تضطلع بأدوار أكبر في مواكبة قضايا الطبيبات والأطباء على المستوى الترابي، بما ينسجم مع التنظيم الجديد للمنظومة الصحية؛

3- توسيع قاعدة التمثيلة والانفتاح على مختلف الكفاءات الطبية، وفي هذا الإطار يعزز المشروع تمثيلية الأساتذة الباحثين، ويكرس حضور الطبيبات داخل أجهزة الهيئة، كما يفتح المجال لأول مرة لتمثيل الأطباء المغاربة المزاولين بالخارج، بما يتيح الاستفادة بخبراتهم وكفاءتهم في خدمة المنظومة الصحية الوطنية.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إن المشروع المعروض على أنظاركم يروم إرساء هيئة وطنية أكثر حداثة وأكثر تمثيلية وأكثر قربا من الطبيبات والأطباء وأكثر قدرة على مواكبة التحولات التي تعرفها المنظومة الصحية الوطنية، بما يعزز حكمة الممارسة الطبية، ويساهم في الارتقاء بجودة الخدمات الصحية المقدمة للمواطنات والمواطنين.

السيد الرئيس،

إن الهيئة الوطنية للطببات والأطباء ليست مجرد جهاز إداري، بل هي مؤسسة مهنية تضطلع بأدوار دستورية وأخلاقية ومجتمعية بالغة الأهمية، فهي الضمان لاحترام أخلاقيات المهنة والساهرة على تأطير الممارسة الطبية والحريصة على حماية كرامة الطبيب وصيانة حقوق المرضى في آن واحد، ولهذا فإن أي مراجعة للإطار القانوني المنظم لها ينبغي أن تنطلق من مبدأ أساسي وهو تعزيز استقلالية الهيئة وترسيخ حكامتها وضمان حيادها وتحصينها من كل ما قد يؤثر على استقلال قرارها أو على أداء أجهزتها لمهامها.

السيد الوزير،

لقد أبانت التجربة العملية خلال السنوات الماضية عن الحاجة إلى مراجعة عدد من المقتضيات القانونية والتنظيمية، سواء على مستوى تدبير أجهزة الهيئة أو على مستوى اختصاصاتها أو على مستوى آليات اشتغالها، بما ينسجم مع التحولات التي يعرفها القطاع الصحي، غير أننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل نؤكد على أن أي إصلاح تشريعي لا يقاس فقط بعدد المواد المعدلة، وإنما بمدى قدرته على معالجة الإشكالات الحقيقية التي يعيشها القطاع وعلى تعزيز الثقة داخل المؤسسة المهنية وترسيخ الشفافية وتكريس المساواة بين جميع الطبقات والأطباء.

كما نعتبر أن نجاح الهيئة رهين بضمان تمثيلية ديمقراطية حقيقية لمختلف مكونات الجسم الطبي وإرساء قواعد واضحة للحكمة الجيدة وربط المسؤولية بالمحاسبة وتدقيق الاختصاصات بما يمنع أي تدخل في الصلاحيات أو تضارب في الاختصاصات.

السيد الوزير،

إننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل ننظر إلى مهنة الطب باعتبارها رسالة قبل أن تكون ممارسة مهنية، ولذلك فإن حماية هذه المهنة تقتضي أيضا توفير بيئة مهنية سليمة وظروف اشتغال لائقة واحترام الحقوق المهنية والاجتماعية للطببات والأطباء لأن جودة الخدمات الصحية لا تنفصل عن جودة أوضاع الموارد البشرية التي تقدمها.

ومن هذا المنطلق، فإننا نؤكد أن إصلاح الهيئة يجب أن يواكب الإصلاح الشامل للمنظومة الصحية وأن يكون منسجما مع مختلف الأوراش المرتبطة بتأهيل الموارد البشرية وتحسين الحكامة وتعزيز الثقة في المؤسسات الصحية.

وإننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل وخلال الدراسة والتصويت على مشروع هذا القانون، تقدمنا بمجموعة من التعديلات من أجل تجويد المشروع.

وحرصا منا على إنجاح تنزيل هذا القانون سنتفاعل إيجابا معه، من أجل تحقيق التوازن بين استقلالية الهيئة وضمان حسن سيرها وحماية حقوق المهنيين وصون حق المواطن في علاج آمن وذو جودة.

وفي الختام، أجدد شكري للسيدات والسادة المستشارين على مساهمتهم القيمة لما سيساهم به هذا المشروع في مواكبة الإصلاحات الكبرى التي تعرفها بلادنا.

وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

إذن الكلمة لمقرر لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية لتقديم تقرير اللجنة حول مشروع القانون.. سلم.

أفتح باب المناقشة:

فريق التجمع الوطني للأحرار.. سلم؛

الأصالة والمعاصرة.. سلم؛

الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية؛

الفريق الحركي؛

فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب؛

فريق الاشتراكي-المعارضة الاتحادية؛

فريق الاتحاد العام لمقاولة المغرب.. سلم؛

الاتحاد المغربي للشغل، تفضلوا.

المستشارة السيدة فاطمة الإدريسي:

شكرا.

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

يناقش مجلسنا اليوم مشروع قانون رقم 045.26 القاضي بتغيير وتتميم القانون رقم 08.12 المتعلق بالهيئة الوطنية للطببات والأطباء، وهو مشروع يأتي في سياق تعرف فيه المنظومة الصحية الوطنية تحولات عميقة، سواء في ظل تنزيل ورش الحماية الاجتماعية أو ظل مواصلة إصلاح المنظومة الصحية الوطنية، وما يرافق ذلك من إعادة هيكلة المؤسسات والهيئات المهنية.

ومن هذا المنطلق، فإننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل نعتبر أن إصلاح الإطار القانوني المنظم للهيئة الوطنية للطببات والأطباء ليس مجرد تعديل تقني لبعض المقتضيات، وإنما هو جزء من رؤية شاملة تروم بناء منظومة صحية قوية قادرة على الاستجابة لانتظارات المواطنين والمواطنات وعلى توفير شروط الممارسة المهنية السليمة للطببات والأطباء.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيدة المستشارة المحترمة.

الكلمة لمجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.

الكلمة لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

تفضلوا السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة فاطمة زكاغ:

تنمريت، السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون،

نناقش اليوم مشروع قانون رقم 045.26 الذي يغير ويتم القانون رقم 08.12 المتعلق بالهيئة الوطنية للطببيات والأطباء، ونحن في مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل جد مستأؤون من التعامل مع مشروع قانون مؤسسة وهيئة ذات أهمية في علاقتها بصحة المواطنين، لأنكم تمارسون ضغطا تشريعيا على البرلمان، وتصرون على تحويله إلى مؤسسة للتصويت ليس إلا، بدل الدراسة والمناقشة لإنتاج قوانين وتشريعات في مستوى التحديات وتطلعات المواطن.

إن من أولوياتنا ككونفدرالية الدفاع عن الحق في الصحة لكل المواطنين بشكل متكافئ وعادل، وهذا الحق الذي يجب أن تضمنه الدولة وتنزله على أرض الواقع لن يتم إلا بتوفير خدمات صحية جيدة تقدمها فرق من مهنيي الصحة بمختلف فئاتهم واختصاصهم، ومن ضمنهم الأطباء الذين نحن اليوم بصدد دراسة مشروع قانون هيتهم المهنية، التي تتجلى أهميتها الأساسية، بل الحصرية في ضمان احترام أخلاقيات المهنة من طرف الأطباء والممارسة السليمة والقانونية للمهنة.

وفي هذا الإطار، وبالرغم من إكراه الضغط الزمني، فإننا نعتبر أن روح هذا المشروع الجديد تؤكد تراجعا كبيرا عن روح القانون رقم 08.12 الذي كان ثمرة نقاش، شارك فيه الأطباء ونقاباتهم بالقطاع الخاص والقطاع العام والقطاع الجامعي، وجاء بعد نضال طويل من أجل ديمقراطية هيئة الأطباء وتحديثها وانتخاب رئيسها الوطني ورؤسائها الجهويين من طرف الأطباء أنفسهم والتأكيد على دورها في السهر على أخلاقية مهنة الطب وحماية صحة المواطنين، كما جاء في بلاغ الديوان الملكي بتاريخ 7 دجنبر 2006، للإعلان عن تعيين رئيس جديد للهيئة، بتوجيهات واضحة بالعمل في تلك المرحلة الانتقالية، بتنسيق وثيق مع وزارة الصحة والهيئة والنقابات على تبيء الظروف المناسبة والإسراع بإعداد النصوص القانونية اللازمة لمراجعة القانون الحالي المنظم للهيئة.

وبناء على ذلك، وبعد عمل مشترك، تم إصدار القانون رقم 08.12

الذي يراد تعديله اليوم، لكن اليوم مع الأسف تم التخلي عن هذه المنهجية الديمقراطية وعن الروح التي سادت آنذاك، ولم يتم إشراك الأطباء المعنيين بالقانون في صياغة هذا المشروع.

وإذ كنا نتفق على ضرورة تغيير القانون الحالي للهيئة نظرا لمستجدات المنظومة الصحية، ولما ظهر بعد تطبيقه، مع الأسف، من تخلي عن المهام الأساسية للهيئة في السهر على الأخلاقيات وحماية المهنة والدفاع عن الحق في الصحة وبروز ممارسات غلبت مصالح أخرى بعيدة على عمق الهيئة ونبل المهنة، فإن القانون الجديد يجب أن يكون متقدما على سابقه وأن يكرس الروح الديمقراطية ويثمنها.

إن مشروع القانون المطروح علينا اليوم يمس باستقلالية الهيئة ويعمل على إضعافها بتغيب الديمقراطية ووضع مساطر غير منطقية، مع تركيز الصلاحيات في يد الرئيس عوض الأجهزة وغياب إشراك حقيقي للأطباء في تدبير هيتاتهم الجهوية والوطنية، بل خلق أجهزة غير مؤثرة كندوة المجالس عوض الجمعية العامة، مع تشتيت الجهود والتمثيلية، وعدم منح صلاحيات واضحة للهيئة لحماية المهنة من الدخلاء والممارسة غير المشروعة للمهنة، حرصا على صحة المواطنين وحقوقهم في علاج آمن، كذلك توسيع دائرة الزجر والإخلال بالتوازن الضروري بين الواجبات المهنية والجزاءات، بل تم تشديدها وصولا إلى القانون الجنائي.

وباستثناء مقتضى واحد إيجابي يضمن تصويت أطباء كل قطاع على المرشحين من نفس القطاع، فإن هناك ملاحظات تؤكد تراجع مشروع القانون المطروح.

ولكل هذه الأسباب، فإننا في مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بمجلس المستشارين سنصوت بالامتناع على مشروع القانون 045.26.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيدة المستشارة.

الكلمة للسيد خالد السطي.

تفضلوا.

المستشار السيد خالد السطي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بطبيعة الحال، باسم الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب أتناول الكلمة حول هاذ مشروع قانون رقم 045.26 بتغيير وتتميم القانون المتعلق

"يستطلع رأيها وجوبا في مشاريع ومقترحات القوانين والنصوص التنظيمية الصادرة لتطبيقها"، وذلك نظرا لأهمية رأي الهيئة عند إصدار النصوص التطبيقية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للحكومة.

السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

شكرا السيد الرئيس.

التعديل غير مقبول، لأن إضافة هذه العبارة من شأنها توسيع مجال الاستشارة الوجوبية للهيئة إلى نصوص لا ترتبط مباشرة بمزاولة مهنة الطب.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

رأي مقدمي التعديل؟

المستشارة السيدة لبنى علوي:

التشبيث.

السيد رئيس الجلسة:

التشبيث.

أعرض التعديل للتصويت:

الموافقون= 02؛

المعارضون= 47؛

الممتنعون= 10؛

إذن أعرض المادة 2 للتصويت:

الموافقون= 53؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 04.

أعرض المادة 4 للتصويت:

الموافقون= 55؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 02.

بالهيئة الوطنية للطببات والأطباء، في سياق يتطلب تعزيز حكمة هذه المؤسسة المهنية وتطوير آليات اشتغالها، بما يواكب الإصلاحات التي يعرفها قطاع الصحة ويصون كرامة المهنة وأخلاقياتها.

ونحن من حيث المبدأ نثمن كل توجه يروم تحديث الإطار القانوني للهيئة، فإننا نؤكد على أن أي تعديل ينبغي أن يكرس استقلالية الهيئة ويعزز مبادئ الديمقراطية والشفافية في تدبيرها، ويوسع مشاركة الطببات والأطباء في اتخاذ القرار مع ضمان نزاهة الانتخابات وحسن تدبير الموارد.

كما نعتبر أن نجاح هذا الإصلاح يظل رهينا بإيجاد للتوازن بين اختصاصات الهيئة والسلطات الحكومية، بما يحافظ على استقرار القرار المهني ويمكن الهيئة من الاضطلاع بأدوارها في التأطير والسيهر على احترام أخلاقيات المهنة والدفاع عن جودة الخدمات الصحية.

وفي هذا الإطار، ندعو إلى الحرص على أن تكون المقتضيات الجديدة منسجمة مع ورش إصلاح المنظومة الصحية ومع حقوق مهنيي الصحة وانتظارات المواطنين في الولوج إلى خدمات صحية ذات جودة.

وبناء على ما سبق، فإن موقفنا، السيد الوزير، من هذا المشروع يبقى مرتبطا بمدى استجابته لهذه الضمانات وبالتعديلات التي من شأنها تعزيز الحكامة والاستقلالية والنجاعة في أداء المهنة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم.

يمكن للسيد الوزير أخذ الكلمة للرد على المداخلات، إذا رغب في ذلك، طبقا للمادة 217 من النظام الداخلي.

ننتقل للتصويت على مواد المشروع:

المادة الأولى المغيرة أو المتممة لأحكام المواد التالية من القانون رقم 08.12 المتعلق بالهيئة الوطنية للطببات والأطباء:

المادة الأولى:

الموافقون= 55؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 02؛

المادة 2: ورد بشأنها تعديل من المستشارين خالد السطي ولبنى علوي (التعديل رقم 1).

المستشارة السيدة لبنى علوي:

بالنسبة للتعديل رقم 1 في المادة 2، ويتعلق الأمر بإضافة ما يلي:

أعرض المادة 5 للتصويت:

الموافقون = 55؛

المعارضون = 00؛

المتنعون = 02.

المادة 6: ورد بشأنها تعديلان، الأول من فريق الاتحاد المغربي للشغل (التعديل رقم 1) السيدة المستشارة، والثاني من المستشارين خالد السطي ولبنى العلوي (التعديل رقم 2).

تفضلوا، السيدة المستشارة، لتقديم التعديل ديال الاتحاد المغربي للشغل (التعديل رقم 1).

المستشارة السيدة فاطمة الإدريسي:

شكرا السيد الرئيس.

"لا يؤهل للترشح لعضوية المجلس الوطني أو لعضوية مجلس جهوي كل عضو قضى مدتين انتدابتين في المجلس الوطني أو في مجلس جهوي أو فيهما معا"، واحنا ضفنا "ابتداء من تاريخ دخول هذا القانون حيز التنفيذ".

هاذ الإضافة الغرض منها توضيح المقتضى القانوني بما ينسجم ومبدأ عدم رجعية القوانين، حيث لا يعقل أن يمتد أثره إلى الوقائع والتصرفات التي تمت قبل ذلك.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

رأي الحكومة؟

السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

التعديل غير مقبول لأن جميع مقتضيات هاذ القانون تطبق ابتداء من تاريخ دخوله حيز التنفيذ.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

رأي الفريق؟

المستشارة السيدة فاطمة الإدريسي:

يسحب.

السيد رئيس الجلسة:

السحب.

شكرا.

إذن الكلمة لأحد مقدمي التعديل من المستشارين.. السي خالد السطي، تفضلوا.

المستشار السيد خالد السطي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

بخصوص التعديل رقم 2 فيما يخص المادة السادسة، الفقرة اللي فيها الانتخابات.

"ينتخب أعضاء المجلس الوطني وأعضاء المجالس الجهوية"، احنا اقترحنا إضافة "من طرف الفئة التي ينتمون إليها بواسطة الاقتراع الفردي وبالغلبية النسبية في دورة واحدة وبكيفية سرية".

بطبيعة الحال الهدف، السيد الوزير، من هاذ الشي اللي اقترحنا، هو إضفاء الشفافية أكثر والانسجام فيما بين الفئات المعنية بصفة عامة ومن أجل تحديد عملية الانتخاب بدقة وتفاديا لأي تأويل.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

رأي الحكومة.

السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

التعديل غير مقبول، لأن هذا المقتضى تم التنصيص عليه ضمن أحكام الفقرة الثالثة المادة 38 من مشروع هذا القانون.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

إذن رأي مقدم المشروع؟

المستشار السيد خالد السطي:

التشبيث.

السيد رئيس الجلسة:

التشبيث.

إذن أعرض التعديل للتصويت:

الموافقون = 02؛

المعارضون = 43؛

الممتنعون=08.

أعرض المادة 6 للتصويت:

الموافقون=53؛

المعارضون=02؛

الممتنعون=02.

المادة 7: ورد بشأنها تعديل من فريق الاتحاد المغربي للشغل (التعديل رقم 2).

تفضلوا السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة فاطمة الإدريسي:

شكرا السيد الرئيس.

هنا بالنسبة للناس اللي تيسافدو من وضعية اللاحاق ولا من حالة الوضع رهن الإشارة، احنا ضفنا حتى الكتاب العامون، السيد الوزير، لأن هاذ الإضافة الغرض منها هو تمكين الكتاب العامين من التفرغ بالنظر للمهام الكثيرة ديال الهيئة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للحكومة.

السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

التعديل غير مقبول.

السيد رئيس الجلسة:

التعديل غير مقبول.

رأي الفريق؟

المستشارة السيدة فاطمة الإدريسي:

السحب.

السيد رئيس الجلسة:

السحب.

شكرا.

أعرض المادة 7 للتصويت:

الموافقون=52؛

المعارضون=00؛

الممتنعون=02.

المادة 8: ورد بشأنها تعديل من فريق الاتحاد المغربي للشغل (التعديل رقم 3).

تفضلوا السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة فاطمة الإدريسي:

شكرا السيد الرئيس.

هنا، السيد الوزير، ضفنا حتى الشركات ديال المستلزمات الطبية، على غرار الشركات ديال الأدوية والشركات ديال المنتجات الصحية باش ما يتقبلوش الهبات ديالهم، لأن هاذ الإضافة الغرض منها هو استثناء الهبات المقدمة من شركات المستلزمات الطبية من موارد الهيئة، لنفس الغاية التي استبعدت بها الهيئات السابقة اللي ذكرنا، السيد الوزير.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة للحكومة.

السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

التعديل غير مقبول، لأن عبارة "المنتجات الصحية" تشمل المستلزمات الطبية، طبقا لأحكام القانون رقم 10.22 المتعلق بإحداث الوكالة المغربية للأدوية والمنتجات الصحية.

السيد رئيس الجلسة:

رأي الفريق؟

السحب.

المستشارة السيدة فاطمة الإدريسي:

يسحب.

السيد رئيس الجلسة:

السحب.

أعرض المادة 8 للتصويت:

الموافقون=52؛

المعارضون=00؛

الممتنعون=02.

المادة 9: ورد بشأنها تعديل من فريق الاتحاد المغربي للشغل (التعديل رقم 4).

المادة 13:	الكلمة لكم السيدة المستشارة.
الموافقون = 52:	<u>المستشارة السيدة فاطمة الإدريسي:</u>
المعارضون = 00:	شكرا السيد الرئيس.
الممتنعون = 02.	بالنسبة للتعديل رقم 4 ضفنا الجملة ديال "عبر قرار مكتوب ومعلل
المادة 15:	يصدره الرئيس وينشر في الموقع الإلكتروني للهيئة".
الموافقون = 52:	هاذ الإضافة الغرض منها هو توضيح كيفية تنفيذ توقيف مزاوله
المعارضون = 00:	المهنة.
الممتنعون = 02.	شكرا.
المادة 16: ورد بشأنها تعديل من فريق الاتحاد المغربي للشغل (التعديل رقم 5).	<u>السيد رئيس الجلسة:</u>
تفضلوا، السيدة المستشارة.	شكرا.
<u>المستشارة السيدة فاطمة الإدريسي:</u>	الكلمة للحكومة.
شكرا السيد الرئيس.	<u>السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية:</u>
بالنسبة للتعديل رقم 5 ضفنا "يخصص مقعدان ضمن المقاعد	التعديل غير مقبول.
الخمس المشار إليها أعلاه للأساتذة الباحثين العاملين في كليات الطب	<u>السيد رئيس الجلسة:</u>
الخاصة".	التعديل غير مقبول.
كتعرفو، السيد الوزير، دابا ولات كليات الطب الخاصة، وكاينين	رأي الفريق؟
أساتذة اللي هذا.. (donc) حتى هوما كيطالبو بالتمثيلية دياهم فهاذ	السحب.
الهيئة، السيد الوزير.	<u>المستشارة السيدة فاطمة الإدريسي:</u>
شكرا.	يسحب.
<u>السيد رئيس الجلسة:</u>	<u>السيد رئيس الجلسة:</u>
شكرا.	السحب.
الكلمة للحكومة.	أعرض المادة 9 للتصويت:
<u>السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية:</u>	الموافقون = 52:
التعديل غير مقبول.	المعارضون = 00:
<u>السيد رئيس الجلسة:</u>	الممتنعون = 02.
التعديل غير مقبول.	المادة 11:
رأي الفريق؟	الموافقون = 52:
<u>المستشارة السيدة فاطمة الإدريسي:</u>	المعارضون = 00:
السحب.	الممتنعون = 02.

المستشارة السيدة فاطمة الإدريسي:

السحب.

السيد رئيس الجلسة:

السحب.

شكرا.

أعرض المادة 19 للتصويت:

الموافقون=51؛

المعارضون=00؛

الممتنعون=02.

المادة 20:

الموافقون=51؛

المعارضون=00؛

الممتنعون=02.

المادة 21:

الموافقون=51؛

المعارضون=00؛

الممتنعون=02.

المادة 22:

الموافقون=51؛

المعارضون=00؛

الممتنعون=02.

المادة 23:

الموافقون=51؛

المعارضون=00؛

الممتنعون=02.

المادة 24:

الموافقون=51؛

المعارضون=00؛

الممتنعون=02.

السيد رئيس الجلسة:

السحب.

شكرا.

أعرض المادة 16 للتصويت:

الموافقون=52؛

المعارضون=00؛

الممتنعون=02.

المادة 18:

الموافقون=52؛

المعارضون=00؛

الممتنعون=02.

المادة 19: ورد بشأنها تعديل من فريق الاتحاد المغربي للشغل (التعديل رقم 6).

الكلمة لكم السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة فاطمة الإدريسي:

شكرا.

التعديل رقم 6 اضعنا "حيث يتعين عليهم تقديم استقالتهم من هذه المهام في أجل أقصاه شهر واحد من تاريخ التعيين أو الانتخاب".

الغرض من الإضافة منح فرصة للخروج من حالة التنافي، حيث قد يفهم أن الغرض من هذا المقتضى هو منع المسؤولين النقابيين من التعيين أو الانتخاب في مهام المسؤولية الوطنية في الهيئة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

رأي الحكومة.

السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

التعديل غير مقبول، لأن منح أجل شهر للاستقالة يتيح مؤقتا الجمع بين مسؤوليتين متنافيتين.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

رأي الفريق؟

المادة 26 (الفقرة الثانية):	المادة 29:
الموافقون=51؛	الموافقون=51؛
المعارضون=00؛	المعارضون=00؛
الممتنعون=02.	الممتنعون=02.
المادة 27: ورد بشأنها تعديل من المستشارين خالد السطي ولبنى علوي (التعديل رقم 3).	المادة 30:
<u>المستشارة السيدة لبنى علوي:</u>	الموافقون=51؛
شكرا السيد الرئيس.	المعارضون=00؛
بالنسبة للتعديل رقم 3 بالنسبة للاتحاد الوطني للشغل بالمغرب: "يقوم رئيس المجلس الوطني.."، حذفنا "بتشاور" وعوضناها "بعد التداول مع المجلس"، وذلك تفعيلًا لاختصاصات المجلس، باعتباره هيئة للتداول وليس للتشاور.	الممتنعون=02.
شكرا السيد الرئيس.	المادة 32:
<u>السيد رئيس الجلسة:</u>	الموافقون=51؛
شكرا.	المعارضون=00؛
رأي الحكومة؟	الممتنعون=02.
<u>السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية:</u>	المادة 34:
التعديل غير مقبول، لأن الأمر يتعلق بمشاورات حول مشاريع ستعرض للتداول والمصادقة في ندوة المجالس.	الموافقون=51؛
<u>السيد رئيس الجلسة:</u>	المعارضون=00؛
رأي الفريق؟	الممتنعون=02.
<u>المستشارة السيدة لبنى علوي:</u>	المادة 35:
نسجبه.	الموافقون=51؛
<u>السيد رئيس الجلسة:</u>	المعارضون=00؛
السحب.	الممتنعون=02.
شكرا.	المادة 37:
أعرض المادة 27 للتصويت:	الموافقون=51؛
الموافقون=51؛	المعارضون=00؛
المعارضون=00؛	الممتنعون=02.
الممتنعون=02.	المادة 39:
المادة 41 (الفقرة الثانية):	الموافقون=51؛
الموافقون=51؛	المعارضون=00؛
المعارضون=00؛	الممتنعون=02.

المستشارة السيدة فاطمة الإدريسي:

السحب.

السيد رئيس الجلسة:

السحب.

أعرض المادة 45 للتصويت:

الموافقون=51:

المعارضون=00:

الممتنعون=02.

المادة 46: ورد بشأنها تعديل من فريق الاتحاد المغربي للشغل (التعديل رقم 8).

السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة فاطمة الإدريسي:

"يتم عزل كل عضو بالمجلس الجهوي لم يستجب للدعوة الموجهة إليه لحضور ثلاث اجتماعات متتالية للمجلس بدون اعتذار مسبق أو عذر مقبول"، حذفنا "مقبول" وأضفنا "معروف".

هاذ الإضافة أو هاذ التعديل الغرض منه الحد من السلطة التقديرية لأعضاء المجلس، حيث أن كلمة "مقبول" تبقى فضفاضة جدا في مثل هاذ الحالات، فالحذر قد يكون مقبولا لدى البعض وغير مقبول لدى البعض الآخر.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للحكومة.

السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

التعديل غير مقبول لأن النص الحالي يعطي صلاحية تقدير مشروعية الغياب إلى المجلس الجهوي، كما أن استعمال عبارة "عذر معروف" قد يؤدي إلى تأويل أحكام المقتضى المادة التي تنص على عذر مقبول من طرف المجلس.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

رأي الفريق؟

المستشارة السيدة فاطمة الإدريسي:

يسحب.

الممتنعون=02.

المادة 42 (الفقرة الرابعة):

الموافقون=51:

المعارضون=00:

الممتنعون=02.

المادة 43:

الموافقون=51:

المعارضون=00:

الممتنعون=02.

المادة 44:

الموافقون=51:

المعارضون=00:

الممتنعون=02.

المادة 45: ورد بشأنها تعديل من فريق الاتحاد المغربي للشغل (التعديل رقم 7).

السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة فاطمة الإدريسي:

شكرا السيد الرئيس.

بالنسبة للمادة 45 "يحضر ممثل أو ممثلو الإدارة"، احنا حذفنا "الإدارة" ودرنا "الوزارة ومصالحها الجهوية والإقليمية".

هنا غير من أجل التدقيق، باش نعرفو شكون المقصود بممثل وممثلي الإدارة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للحكومة.

السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

السيد الرئيس،

التعديل غير مقبول، لأن هذا التدقيق يدخل ضمن المجال التنظيمي وليس ضمن المجال التشريعي.

السيد رئيس الجلسة:

رأي الفريق؟

السيد رئيس الجلسة:

رأي الحكومة؟

السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

التعديل غير مقبول، لأن إضافة النواب تضعف المسؤولية في ندوة المجالس كجهاز تداولي وجهاز تنسيقي. شكرًا.

السيد رئيس الجلسة:

رأي الفريق؟

المستشارة السيدة فاطمة الإدريسي:

يسحب.

السيد رئيس الجلسة:

يسحب.

شكرًا.

أعرض المادة 49 للتصويت:

الموافقون=50؛

المعارضون=00؛

الممتنعون=01؛

المادة 52:

الموافقون=50؛

المعارضون=00؛

الممتنعون=01؛

المادة 54 (الفقرة الأولى):

الموافقون=50؛

المعارضون=00؛

الممتنعون=01؛

المادة 63:

الموافقون=50؛

المعارضون=00؛

الممتنعون=01؛

المادة 65:

السيد رئيس الجلسة:

السحب.

شكرًا.

أعرض المادة 46 للتصويت:

الموافقون=51؛

المعارضون=00؛

الممتنعون=02.

أعرض المادة 47 للتصويت:

الموافقون=51؛

المعارضون=00؛

الممتنعون=02.

المادة 48:

الموافقون=51؛

المعارضون=00؛

الممتنعون=02.

أعرض عنوان الباب الرابع للتصويت:

الموافقون=51؛

المعارضون=00؛

الممتنعون=02.

المادة 49: ورد بشأنها تعديل من فريق الاتحاد المغربي للشغل (التعديل رقم 9).

الكلمة لكم السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة فاطمة الإدريسي:

شكرًا.

بالنسبة للأعضاء ديال المجلس الجهوي، كأمين الرئيس والكتاب العام وكأمين أمين المال، ولكن ما كابينش من ينوب عنهم.

لذلك اقترحنا في التعديل أنه يكون الرئيس أو من ينوب عنه، الكاتب العام أو من ينوب عنه، أمين المال أو من ينوب عنه، لأن الغرض من هذه الإضافة هو ضمان تمثيل المجالس الجهوية في ندوة المجالس إذا ما تعذر على الرئيس أو الكاتب العام أو أمين المال الحضور.

شكرًا.

المادة 85:	الموافقون=50؛
الموافقون=52؛	المعارضون=00؛
المعارضون=00؛	الممتنعون=01؛
الممتنعون=02؛	أعرض عنوان الفرع الثاني من الباب الخامس للتصويت.
المادة 91:	الموافقون=52؛
الموافقون=52؛	المعارضون=00؛
المعارضون=00؛	الممتنعون=02؛
الممتنعون=02؛	المادة 66: (الفقرتان الرابعة والخامسة):
أعرض المادة الأولى برمتها للتصويت.	الموافقون=52؛
الموافقون=52؛	المعارضون=00؛
المعارضون=00؛	الممتنعون=02؛
الممتنعون=02؛	المادة 67: (الفقرة الرابعة):
المادة الثانية: التي تنسخ وتعوض المواد التالية من القانون السالف الذكر:	الموافقون=52؛
المادة 12:	المعارضون=00؛
الموافقون=52؛	الممتنعون=02؛
المعارضون=00؛	المادة 71:
الممتنعون=02؛	الموافقون=52؛
المادة 14:	المعارضون=00؛
الموافقون=52؛	الممتنعون=02؛
المعارضون=00؛	المادة 72:
الممتنعون=02؛	الموافقون=52؛
المادة 17:	المعارضون=00؛
الموافقون=52؛	الممتنعون=02؛
المعارضون=00؛	المادة 74: (الفقرة الأولى)
الممتنعون=02؛	الموافقون=52؛
المادة 25:	المعارضون=00؛
الموافقون=52؛	الممتنعون=02؛
المعارضون=00؛	المادة 84:
الممتنعون=02؛	الموافقون=52؛
	المعارضون=00؛
	الممتنعون=02؛

المادة 36:	الممتنعون = 02؛
الموافقون = 52؛	المادة الثالثة: المتمة لأحكام القانون السالف الذكر بالمواد التالية:
المعارضون = 00؛	المادة 43 المكررة:
الممتنعون = 02؛	الموافقون = 52؛
المادة 38:	المعارضون = 00؛
الموافقون = 52؛	الممتنعون = 02؛
المعارضون = 00؛	المادة 52 المكررة:
الممتنعون = 02؛	الموافقون = 52؛
المادة 40:	المعارضون = 00؛
الموافقون = 52؛	الممتنعون = 02؛
المعارضون = 00؛	المادة 53 المكررة:
الممتنعون = 02؛	الموافقون = 52؛
المادة 50:	المعارضون = 00؛
الموافقون = 52؛	الممتنعون = 02؛
المعارضون = 00؛	أعرض المادة الثالثة برمتها للتصويت:
الممتنعون = 02؛	الموافقون = 52؛
المادة 51:	المعارضون = 00؛
الموافقون = 52؛	الممتنعون = 02؛
المعارضون = 00؛	المادة الرابعة:
الممتنعون = 02؛	الموافقون = 52؛
المادة 68:	المعارضون = 00؛
الموافقون = 52؛	الممتنعون = 02؛
المعارضون = 00؛	المادة الخامسة:
الممتنعون = 02؛	الموافقون = 52؛
المادة 69:	المعارضون = 00؛
الموافقون = 52؛	الممتنعون = 02؛
المعارضون = 00؛	المادة السادسة:
الممتنعون = 02؛	الموافقون = 52؛
أعرض المادة الثانية برمتها للتصويت.	المعارضون = 00؛
الموافقون = 52؛	الممتنعون = 02؛
المعارضون = 00؛	

المادة السابعة:

الموافقون=52:

المعارضون=00:

الممتنعون=02:

المادة الثامنة:

الموافقون=52:

المعارضون=00:

الممتنعون=02:

أعرض مشروع القانون برمته للتصويت:

الموافقون=51:

المعارضون=00:

الممتنعون=04:

إذن، وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 045.26 بتغيير وتنظيم القانون رقم 08.12 المتعلق بالهيئة الوطنية للطببيبات والأطباء.

شكرا لكم السيد الوزير.

نواصل الجلسة بالدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 027.25 يقضي بتغيير وتنظيم القانون رقم 89.13 المتعلق بالنظام الأساسي للصحافيين المهنيين.

الكلمة للحكومة لتقديم المشروع.

تفضلوا.

إيلا عندكم بجوج يمكن ليكم تقدموهم بجوج، بعد ذلك سنعرضهم للتصويت كل واحد على حدة.

تفضلوا، السيد الوزير، للمنصة إذا رغبتم في ذلك.

السيد هشام صابري، كاتب الدولة لدى وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات، المكلف بالشغل:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أقدم أمام مجلسكم الموقر لتقديم كل من مشروع قانون رقم 013.26 القاضي بتغيير وتنظيم القانون رقم 2.00 المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة، ومشروع قانون رقم 027.25

القاضي بتغيير وتنظيم القانون رقم 89.13 المتعلق بالنظام الأساسي للصحافيين المهنيين، وذلك بعد المصادقة عليهما من قبل لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية بمجلس المستشارين.

وأود في البداية أن أتقدم بجزيل الشكر والتقدير للسيد رئيس اللجنة ولكافة السيدات والسادة أعضاء اللجنة، أغلبية ومعارضة، على روح المسؤولية التي طبعت مناقشة المشروعين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارات والمستشارين المحترمين،

يأتي مشروع قانون رقم 013.26 في سياق مواصلة تحديث المنظومة الوطنية لحماية حقوق المؤلف والحقوق المجاورة، مما يواكب التحولات التي يشهدها العالم الرقمي، ويستجيب للتحديات الجديدة المرتبطة باستغلال المصنفات، ولا سيما تنامي ظاهرة القرصنة الرقمية والبت غير المشروع للمحتويات السمعية البصرية.

كما يندرج هذا المشروع في إطار حرص المملكة على تعزيز منظومة حماية الملكية الفكرية وترسيخ بيئة قانونية تضمن حقوق المبدعين وأصحاب الحقوق وتشجع الاستثمار في الصناعات الثقافية والابداعية، خاصة في ظل الاستحقاقات الدولية الكبرى التي تستعد بلادنا لاحتضانها.

وقد حرصت الحكومة من خلال هذا المشروع على إدخال تعديلات جوهرية تروم تحيين عدد من المفاهيم القانونية ومواكبة التطورات التكنولوجية وتعزيز الحماية القضائية في مواجهة الاعتداءات الرقمية وتقوية آليات حماية الحقوق المؤلف والحقوق المجاورة بما يضمن مزيدا من الفعالية والنجاعة في تطبيق القانون.

وبشكل هذا المشروع خطوة جديدة في مسار تحديث المنظومة الوطنية للملكية الفكرية بما يعزز الأمن القانوني، ويشجع الإبداع والاستثمار ويكرس احترام التزامات المملكة في هذا المجال.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارات والمستشارين المحترمين،

أما مشروع قانون رقم 027.25 فيأتي في إطار مواصلة إصلاح المنظومة القانونية المؤطرة لمهنة الصحافة بما ينسجم مع أحكام دستور المملكة ويواكب التحولات المتسارعة التي يشهدها المشهد الإعلامي الوطني، ويعزز حماية الحقوق المهنية والاجتماعية للصحافيين.

وقد حرصت الحكومة من خلال هذا المشروع على إدخال تعديلات محددة دون المساس بالفلسفة العامة التي قام عليها القانون رقم 89.13 والذي يهدف تحيين بعض مقتضيات القانونية بما يستجيب لتطور الممارسة المهنية.

وفي هذا الإطار، يتضمن المشروع مقتضيات تروم تحيين وتدقيق بعض التعارف القانونية وتعزيز مسار التكوين المهني المستمر، بما يساهم

في الارتقاء بالكفاءة المهنية وترسيخ الاحترافية.

كما يعزز المشروع الضمانات القانونية المرتبطة ببطاقة الصحافة المهنية، من خلال تدقيق بعض مقتضيات المنظمة لها وتشديد الحماية القانونية ضد الاستعمال غير المشروع لها، حفاظا على مصداقية المهنة وصونا لثقة المجتمع في الصحافي المهني.

ويكرس المشروع كذلك حماية الحقوق المعنوية والمادية للصحافيين المهنيين بالتنصيص على استفادتهم من حقوق المؤلف والحقوق المجاورة، وفقا للتشريع الجاري به العمل بما يعزز الاعتراف بالإبداع الصحافي، باعتباره إنتاجا فكريا يتمتع بالحماية القانونية.

كما يتضمن مقتضيات تروم توحيد المصطلحات القانونية المستعملة، مما يحقق الانسجام بين مختلف النصوص المنظمة لقطاع الصحافة والنشر، ويواكب تطور مكوناته، مع الحفاظ على الحقوق القانونية والاجتماعية المكتسبة للصحافيين المهنيين.

إن هذا المشروع يجسد إرادة الحكومة في مواصلة الارتقاء بالإطار القانوني المنظم لمهنة الصحافة، بما يوفر حماية أفضل للصحافيين المهنيين ويعزز الاحترافية ويصون أخلاق المهنة ويرسخ الثقة في الإعلام الوطني.

وفي الختام، أجدد شكري للسيد رئيس اللجنة ولكافة السيدات والسادة المستشارات والمستشارين، أغلبية ومعارضة، على مساهمتهم القيمة في مناقشة هذين المشروعين.

وأدعو مجلسكم الموقر إلى المصادقة عليهما لما يشكلانه من خطوة إضافية في مسار تحديث المنظومة القانونية الوطنية وتعزيز حماية حقوق المؤلف والحقوق المجاورة والارتقاء بالإطار القانوني المنظم لمهنة الصحافة بما يخدم المصلحة العليا أو المصلحة العامة، ويواكب التحولات التي تعرفها بلادنا.

والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

الكلمة لمقرر لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية لتقديم تقرير اللجنة حول مشروع القانون.. وزع.

أفتح باب المناقشة:

فريق التجمع الوطني للأحرار.. وزع؛

الأصالة والمعاصرة؛

الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية؛

الفريق الحركي؛

فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب؛

الفريق الاشتراكي-المعارضة الاتحادية؛

فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب؛

فريق الاتحاد المغربي للشغل.. وزع؛

مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي؛

الكونفدرالية الديمقراطية للشغل؛

المستشارة لبنى علوي.. وزع.

إذن ننقل للتصويت على مواد المشروع:

إذن، المادة الأولى التي تغير وتتم أحكام المواد التالية من القانون رقم 89.13 المتعلق بالنظام الأساسي للصحافيين المهنيين.

المادة الأولى: ورد بشأنها أربع (4) تعديلات، الأول والثاني والثالث، من فريق الاتحاد المغربي للشغل، والرابع من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

الكلمة لأحد مقدمي التعديل من فريق الاتحاد المغربي للشغل (التعديل رقم 1).

المستشارة السيدة فاطمة الإدريسي:

شكرا السيد الرئيس.

بالنسبة للتعديل رقم 1، أضفنا التعريف ديال الصحافي المهني اللي هو: "كل شخص يزاول بصفة رئيسية ومنظمة إنتاج أو تحرير أو نشر محتوى صحافي عبر مختلف الوسائط والمنصات الإعلامية، وفق قواعد وأخلاقيات المهنة ويكون أجره... المهنة".

هاذ التعديل من أجل عدم حصر الصحافي في الوسائط التقليدية، حيث يعترف بالصحافة الرقمية والمنصات الإعلامية الرقمية، يربط العمل بضرورة التقيد بالقانون وأخلاقيات المهنة.

بالنسبة للتعديل رقم 2، التعريف ديال الصحافي المهني الحر: "كل صحافي مهني يمارس نشاطه الإعلامي بصفة مستقلة دون علاقة شغل دائمة مع مؤسسة صحافية ويقدم خدماته لفائدة جهة أو أكثر".

هاذ التعديل الهدف منه أن يشمل التعريف المتعاونين مع عدة مؤسسات وألا تحصر الصحافي الحرفي نموذج (freelance) التقليدي.

بالنسبة للتعديل رقم 3: "الصحافي المتدرب كل شخص حاصل على شهادة جامعية أو دبلوم معترف به يؤهله لممارسة مهنة الصحافة، يتابع تكويننا عمليا مؤقتا داخل مؤسسة صحافية، تحت إشراف مهني لاستكمال تأهيله قبل اكتساب صفة الصحافي المهني".

هاذ التعديل الهدف منه ربط صفة المتدرب بمؤهل أكاديمي واضح يجعل التدريب مرحلة للتأهيل العملي.

السيد رئيس الجلسة:

إذن رأي الحكومة في هذه التعديلات.

التعديل الأول، رأي الحكومة؟

حتى نصوت عليه.

السيد كاتب الدولة لدى وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات، المكلف بالشغل:

التعديلات غير مقبولة.

بالنسبة للتعديل الأول لأن هذا التعديل يستبدل معيار الانتماء للمؤسسة الصحافية بمعيار إنتاج المحتوى، وهو ما من شأنه توسيع نطاق تطبيق القانون ليشمل الفئات التي لا تدخل ضمن المفهوم الصحافي المهني.

بالنسبة للتعديل 2 أيضا غير مقبول، لأن هذا التعديل يتعارض مع مقتضيات المادة 14 من هذا القانون الذي تعتبر كل اتفاق تستفيد بموجبه المؤسسة الصحافية من خدمات صحافي مهني مقابل أجر، بمثابة عقد شغل، مهما كانت التسمية التي يطلقها الأطراف على العلاقة.

بالنسبة للتعديل الثالث، أيضا التعديل غير مقبول، لأنه يجعل الحصول على شهادة جامعية أو دبلوم معترف به شرطا إلزاميا، وهو ما يقصي فئة من الصحافيين الذين ولجوا المهنة عن طريق الممارسة المهنية والتكوين المستمر، وهو الاختيار الذي تبناه المشرع من صدور القانون.

السيد رئيس الجلسة:

إذن بالنسبة للتعديلات الثلاثة مرفوضة.

بالنسبة للتعديل 1، رأي الفريق؟

المستشارة السيدة فاطمة الإدريسي:

التشبيث.

السيد رئيس الجلسة:

أعرض التعديل للتصويت:

الموافقون=08:

المعارضون=40:

المتنعون=03:

التعديل رقم 2 كذلك مرفوض.

رأي الفريق؟

المستشارة السيدة فاطمة الإدريسي:

التشبيث.

السيد رئيس الجلسة:

التشبيث، قالها السيد الرئيس، خصك تشبيثي.

الموافقون=08:

المعارضون=40:

المتنعون=03:

نفس الشيء بالنسبة للتعديل رقم 3:

الموافقون=08:

المعارضون=40:

المتنعون=03:

إذن التعديل رقم 1 للكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

تفضلوا، السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة فاطمة زكاغ:

شكرا السيد الرئيس.

بالنسبة للتعديلات المقترحة فالمادة 1 هو: "الصحافي المهني المحترف كل شخص يزاول مهنة الصحافة بصورة رئيسية ومنظمة في مؤسسة صحافية معتمدة يوجد مقرها الرئيسي بالمغرب، ويشكل الأجر المتحصل عليه من هذه الممارسة مصدر دخله الرئيسي، وذلك وفقا للشروط المحددة من طرف المجلس الوطني للصحافة".

"الصحافي الحر هو كل شخص يزاول مهنة الصحافة بصفة غير قارة، بناء على طلب مؤسسة صحافية أو أكثر، يوجد مقرها الرئيسي بالمغرب، دون أن يرتبط بها بعقد الشغل المنتظم، ويستمد دخلها الرئيسي من هذه الممارسة، ويخضع في تصنيفه لتقييم المجلس الوطني للصحافة".

"الصحافي المتدرب هو كل شخص يزاول مهنة الصحافة في إطار تجربة مهنية أولية داخل مؤسسة صحافية يوجد مقرها بالمغرب، على ألا تتجاوز مدة هذه التجربة سنتين، شريطة الخضوع لبرنامج معتمد للتكوين المستمر من طرف المجلس الوطني للصحافة أو سنة واحدة للحاصلين على شهادة جامعية متخصصة في الصحافة أو ما يعادلها".

"الصحافي الشرفي كل صحافي مهني أحيل على التقاعد بعد مزاوله مهنة الصحافة لمدة لا تقل عن 21 سنة كاملة، وتمنح له هاذ الصفة تكريما لمساره المهني دون أن ترتب حقوقا مهنية نشيطة، ولا يمكن سحبها إلا في حالات استثنائية تتعلق بإثبات تزوير أو تحايل في المعطيات

التي بني عليها منح هذه الصفة".

ضرورة التنصيب على دور المجلس الوطني للصحافة، بصفته الجهة المؤهلة للتحقق من صفة الصحافي المهني والمصادقة على برامج التكوين المعتمد.

إعادة صياغة التعريف الصحافي الحر بشكل يميزه بوضوح عن الصحافي المحترف، من حيث العلاقة التعاقدية وانتظام الأجروالإدماج المهني.

إضافة مقتضى يوضح أن صفة الصحافي الشرفي تأتي تكريما لمسار مهني، وأن هذه الصفة لا ترتب حقوقا مهنية نشيطة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

هذا تعديل في 4 فقرات فهذا التعديل.

تفضلوا، السيد الوزير.

رأي الحكومة؟

السيد كاتب الدولة لدى وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات، المكلف بالشغل:

بالنسبة للفقرات، التعديلات الثلاثة الأولى هي تعديلات غير مقبولة، لنفس التعليل الذي سبق ذكره.

فقط بالنسبة للصحافي الشرفي، الصياغة الحالية تحقق الغاية التشريعية المرجوة من خلال تعريف الصحافي الشرفي تعريفا واضحا ومحددا، دون تحميل المادة مقتضيات تقريرية أو إجرائية لا تندرج ضمن موضوعها، مما يبرر الإبقاء عليها كما هي.

وبالتالي هو أيضا غير مقبول.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

رأي المجموعة؟

المستشارة السيدة فاطمة زكاغ:

التشبيث.

السيد رئيس الجلسة:

التشبيث.

أعرض التعديل للتصويت:

الموافقون=09؛

المعارضون=40؛

الممتنعون=03.

أعرض المادة الأولى للتصويت:

الموافقون=44؛

المعارضون=01؛

الممتنعون=08.

المادة 12: ورد بشأنها تعديلان، الأول من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل (التعديل رقم 2)، والثاني من المستشارين خالد السطي ولبنى علوي (التعديل رقم 1).

الكلمة لكم السيدة المستشارة من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل (التعديل رقم 2).

المستشارة السيدة فاطمة زكاغ:

شكرا السيد الرئيس.

التعديل في المادة 12 هو كالاتي: "تعتبر مخالفة للأحكام المنصوص عليها في هذا القانون كل ممارسة تتعلق بالإدلاء عمدا بمعطيات غير صحيحة بقصد الحصول على بطاقة الصحافة المهنية أو استعمال بطاقة منتهية أو تم سحبها بموجب قرار تآديبي أو انتحال صفة صحافي مهني دون التوفر على الشروط القانونية لذلك، أو القيام بتسليم أو إنتاج بطائق مماثلة من شأنها المساس بالمصداقية المهنية.

وتتم إحالة هذه المخالفات عند الاقتضاء على الجهات المختصة، وفقا للتشريعات الجاري بها العمل، مع مراعاة الضمانات القانونية المرتبطة بحرية التعبير وممارسة العمل الصحافي".

التعليل ديال هاذ التعديل هو:

- ضرورة الإبقاء على حماية بطاقة الصحافة المهنية كوثيقة رسمية؛

- الدعوة إلى التنصيب على دور المجلس الوطني للصحافة في التحقق من الأفعال قبل الإحالة القضائية أو على الأقل إشراكه في المسطرة؛

- استبعاد الأوصاف الزجرية القاسية مثل الجنحة، ما لم يتعلق الأمر بتزوير موثق.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

رأي الحكومة؟

السيد كاتب الدولة لدى وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات، المكلف بالشغل:

غير مقبول.

السيد رئيس الجلسة:

التعديل غير مقبول.

رأي الفريق؟

المستشارة السيدة فاطمة زكاغ:

التشبيث.

السيد رئيس الجلسة:

التشبيث.

أعرض التعديل للتصويت:

الموافقون على التعديل = 09؛

المعارضون = 42؛

الممتنعون = 03.

الكلمة لأحد مقدمي التعديل لبنى علوي (التعديل رقم 1).

المستشارة السيدة لبنى علوي:

شكرا السيد الرئيس.

بالنسبة للمادة 12 هو نفس التعديل، تم حذف العبارات الأولى
وتغييرها كالآتي:

"تعتبر مخالفة للأحكام المنصوص عليها في هذا القانون كل ممارسة تتعلق بالإدلاء عمدا بمعطيات غير صحيحة بقصد الحصول على بطاقة الصحافة المهنية أو استعمال بطاقة منتهية أو تم سحبها بموجب قرار تأديبي أو انتحال صفة صحافي مهني، دون التوفر على الشروط القانونية لذلك، أو القيام بتسليم أو إنتاج بطائق مماثلة من شأنها المساس بالمصداقية المهنية، وتتم إحالة هذه المخالفات عند الاقتضاء على الجهات المختصة، وفقا للتشريعات الجاري بها العمل، مع مراعاة الضمانات القانونية المرتبطة بحرية التعبير وممارسة العمل الصحافي".

وهذا التعديل أتى للتأكيد على دور المجلس الوطني للصحافة في التحقق من الأفعال قبل الإحالة القضائية، أو على الأقل إشراكه في المسطرة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

رأي الحكومة؟

السيد كاتب الدولة لدى وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات، المكلف بالشغل:

التعديل غير مقبول.

السيد رئيس الجلسة:

غير مقبول.

المستشارة السيدة لبنى علوي:

التشبيث.

السيد رئيس الجلسة:

التشبيث.

أعرض التعديل للتصويت:

الموافقون على التعديل = 09؛

المعارضون = 42؛

الممتنعون = 03.

أعرض المادة 12 للتصويت:

الموافقون = 42؛

المعارضون = 01؛

الممتنعون = 06.

المادة 13: ورد بشأنها تعديلان، الأول من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، (التعديل رقم 3)، والثاني من المستشارين خالد السطي ولبنى علوي.

الكلمة لأحد لكم السيدة المستشارة (التعديل رقم 3).

المستشارة السيدة فاطمة زكاغ:

المادة 13، التعديل المقترح "تسري على الصحافيين المهنيين أو من في حكمهم من الأجراء أحكام القانون رقم 65.99 المتعلق بمدونة الشغل والنصوص المتخذة لتطبيقه، مع مراعاة القواعد الأكثر فائدة لهم، سواء المنصوص عليها في هذا القانون أو في الاتفاقيات المنصوص عليها في المادة 24 أو في بنود العقد الفردي أو في النظام الداخلي للمؤسسة الصحافية، وتعتمد القاعدة الأكثر فائدة للصحافي في حالة تعارض أو تعدد المقتضيات المذكورة دون الإخلال بالضمانات القانونية الأساسية

المنصوص عليها في مدونة الشغل.

كما تلتزم المؤسسات الصحافية العمومية العاملة في قطاع الاتصال السمعي البصري باحترام مقتضيات مدونة الشغل وهذا القانون والاتفاقيات المنصوص عليها في المادة 24 بما يضمن كرامة الصحفيين وظروف عمل لائقة".

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

رأي الحكومة؟

السيد كاتب الدولة لدى وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات، المكلف بالشغل:

بالنسبة للتعديلات:

بالنسبة للتعديل الأول الصياغة الحالية أكثر دقة، لأنها تحدد صراحة العقد الذي ينظم العلاقة القانونية بين الصحفي المني والمؤسسة الصحافية، كما أن النظام الداخلي لا يمكن أن يحل محل النظام الأساسي أو يوفر نفس الضمانات التي قد يتضمنها، مما يجعل هذا التعديل يؤدي إلى تضيق نطاق الحماية المقررة للصحافي المني.

بالنسبة للتعديل الثاني..

السيد رئيس الجلسة:

التعديل الثاني باقي ما عرضناه السيد الوزير.

إذن التعديل الأول ديال مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

رأي الحكومة؟

مرفوض، غير مقبول.

إذن بالنسبة لرأي المجموعة؟

نعم؟ هو جواب على التعديل ديالكم، لأنه كان غادي يمر للتعديل ديال لبني علوي، ذاك الشي علاش أنا قلت لو.

إذن بالنسبة للتعديل فقط ديال الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، التعديل رقم 2، السيد الوزير.

السيد كاتب الدولة لدى وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات، المكلف بالشغل:

التعديل مرفوض.

السيد رئيس الجلسة:

رأي المجموعة؟

المستشارة السيدة فاطمة زكاغ:

التشبيث.

السيد رئيس الجلسة:

التشبيث.

أعرض التعديل للتصويت:

الموافقون= 09؛

المعارضون= 39؛

الممتنعون= 03.

الكلمة لكم السي خالد السطي (التعديل رقم 2).

المستشار السيد خالد السطي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

بطبيعة الحال في إطار توسيع نطاق الإحالة من الناحية القانونية، اقترحنا إضافة فقرة أو في بنود العقد الفردي أو في النظام الداخلي للمؤسسة الصحافية، كما تلتزم المؤسسات الصحافية العمومية العاملة في قطاع الاتصال السمعي البصري بتطبيق مقتضيات مدونة الشغل وهذا القانون والاتفاقيات المنصوص عليها في المادة 24 بما يضمن كرامة الصحفيين وظروف عمل لائقة.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

رأي الحكومة؟

السيد كاتب الدولة لدى وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات، المكلف بالشغل:

التعديل غير مقبول.

السيد رئيس الجلسة:

التعديل غير مقبول.

المستشار السيد خالد السطي:

التشبيث.

السيد رئيس الجلسة:

أعرض التعديل للتصويت:

السيد كاتب الدولة لدى وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات، المكلف بالشغل:

التعديل غير مقبول لأنه الصياغة الحالية بالنسبة للتعديل الأول،
الصياغة الحالية تحدد بدقة أطراف الاتفاق، وبالتالي فهي أكثر دقة.

وبالنسبة للتعديل الثاني، أيضا الصياغة الحالية أكثر اتساقا مع
القانون رقم 2.00 لأنها تحيل عليه إحالة عامة تشمل جميع الحقوق
والضمانات المقررة للصحافي المهني، سواء تعلق الأمر بالحقوق الأدبية
أو الحقوق المالية، دون الحاجة إلى تعدادها.

السيد رئيس الجلسة:

رأي المجموعة؟

المستشارة السيدة فاطمة زكاغ:

التشبيث.

السيد رئيس الجلسة:

التشبيث.

أعرض التعديل للتصويت:

الموافقون=10؛

المعارضون=41؛

الممتنعون=03.

الكلمة لكم السي خالد السطي لتقديم التعديل رقم 3.

المستشار السيد خالد السطي:

شكرا السيد الرئيس.

بطبيعة الحال، التعديل في المادة 19 يهدف إلى توضيح العلاقة بين
حقوق الاستغلال المهني للمؤسسة الصحافية والحقوق المعنوية
للصحافي، ما يحول دون نشوء نزاعات تأويلية.

في هاذ الصدد، احنا الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب نقترح في المادة 19
أن تحذف الفقرة: "يجب ألا يحول أي اتفاق دون استفادة الصحافي
المهني من حقوق المؤلف والحقوق المجاورة طبقا للتشريع الجاري به
العمل".

نقترح أن تحذف هذه الفقرة جملة وتفصيلا، وتعوض بالفقرة التالية
في المادة 19 دائما: "ولا يجوز لأي اتفاق أن يحرم الصحافي المهني من
حقوق المؤلف والحقوق المجاورة المخولة له بموجب التشريع الجاري
به العمل، بما في ذلك الحقوق المعنوية المرتبطة باسمه وصفته
وحقوقه المالية، متى كان العمل قابلا للاستغلال خارج العلاقة المهنية،
وفقا لما ينص عليه القانون رقم 2.00 المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق

الموافقون=09؛

المعارضون=39؛

الممتنعون=03.

أعرض المادة 13 للتصويت:

الموافقون=42؛

المعارضون=04؛

الممتنعون=06.

المادة 19 (فقرة أخيرة مضافة): ورد بشأنها تعديلان، الأول من
مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل (التعديل رقم 4)، والثاني
من المستشارين خالد السطي ولبنى علوي (التعديل رقم 3).

إذن نعرضو، السيد الوزير، كل تعديل على حدة.

الكلمة لكم، السيدة المستشارة، لعرض التعديل رقم 4 للكونفدرالية
الديمقراطية للشغل.

المستشارة السيدة فاطمة زكاغ:

شكرا السيد الرئيس.

التعديل المقترح في المادة 19: "يجوز للمؤسسة الصحافية أن تعيد
نشر مقال أو نص مكتوب أو عمل فني مؤلف من طرف صحافي مهني،
ما لم ينص اتفاق صريح بين الطرفين على خلاف ذلك، ولا يجوز لأي
اتفاق أن يحرم الصحافي المهني من حقوق المؤلف والحقوق المجاورة
المخولة له بموجب التشريع الجاري به العمل، بما في ذلك الحقوق
المعنوية المرتبطة باسمه وصفته وحقوقه المالية، متى كان العمل قابلا
للاستغلال خارج العلاقة المهنية وفقا لما ينص عليه القانون رقم 2.00
المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة".

يمثل هذا التعديل مكسبا مهما في مجال حقوق المؤلف والحقوق
المجاورة للصحافيين، لكن ضروري من توضيح العلاقة بين حقوق
الاستغلال المهني للمؤسسة الصحافية والحقوق المعنوية للصحافي، ما
يحول دون نشوء نزاعات تأويلية، كما نقترح تضمين مقتضى تنظيمي
لاحق أو عن طريق دليل مهني يصدر عن المجلس يضبط ويوضح كيفية
ممارسة هذه الحقوق في الواقع المهني.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

رأي الحكومة؟

الممتنعون= 07.

المادة الثانية: ورد بشأنها تعديلات من فريق الاتحاد المغربي للشغل (التعديل رقم 4) و(التعديل رقم 5).

أقترح أن تعرضوا كل تعديل على حدة، السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة فاطمة الإدريسي:

شكرا السيد الرئيس.

بالنسبة للتعديل رقم 4 تعوض عبارة "المؤسسة الصحافية" أو عبارة "المؤسسات الصحافية" المنصوص عليها في القانون رقم 89.13 بعبارة "المؤسسة الصحافية أو متعهد الاتصال السمعي البصري أو وكالة الأنباء".

احنا أضفنا "بحسب مدلول كل من منها كما هو محدد في النصوص التشريعية الجاري بها العمل".

هاذ الإضافة الهدف منها تجويد النص الأصلي والإحالة على النصوص التشريعية المعنية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

رأي الحكومة؟

السيد كاتب الدولة لدى وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات، المكلف بالشغل:

التعديل غير مقبول.

السيد رئيس الجلسة:

التعديل غير مقبول.

رأي المجموعة؟

المستشارة السيدة فاطمة الإدريسي:

التشبيث.

السيد رئيس الجلسة:

التشبيث.

إذن أعرض التعديل للتصويت:

الموافقون= 11؛

المعارضون= 38؛

المجاورة".

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد كاتب الدولة لدى وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات، المكلف بالشغل:

التعديل غير مقبول.

السيد رئيس الجلسة:

التعديل غير مقبول.

تشبيثون به؟

المستشار السيد خالد السطحي:

نعم، تشبيث.

السيد رئيس الجلسة:

أعرض التعديل للتصويت:

الموافقون= 11؛

المعارضون= 42؛

الممتنعون= 03.

أعرض المادة 19 (فقرة أخيرة مضافة) للتصويت:

الموافقون= 45؛

المعارضون= 04؛

الممتنعون= 07.

المادة 26:

الموافقون= 45؛

المعارضون= 04؛

الممتنعون= 07.

أعرض المادة الأولى برمتها للتصويت:

الموافقون= 45؛

المعارضون= 04؛

الممتنعون=03.

الكلمة لكم كذلك لتقديم التعديل رقم 5.

تفضلوا السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة فاطمة الإدريسي:

شكرا.

بالنسبة للتعديل رقم 5 "لا يترتب عن هذا التعويض أي مساس بالحقوق المكتسبة".

أحنا أضفنا، "أو الضمانات القانونية أو الوضعية المهنية أو الاجتماعية أو الأجرية للصحافيين المهنيين السابقة لدخول هذا القانون حيز التنفيذ".

التعديل الهدف منه توسيع المعنى حتى لا يقتصر على الوضعية القانونية أو الاجتماعية، بل ليشمل الوضعية المهنية والأجرية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

رأي الحكومة؟

السيد كاتب الدولة لدى وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات، المكلف بالشغل:

التعديل غير مقبول، لأن مفهوم الوضعية القانونية والاجتماعية يعد مفهوما شاملا يستوعب مختلف المراكز والحقوق التي يتمتع بها الصحافي المهني، بما في ذلك وضعيته المهنية والاجتماعية والأجرية، فضلا عن الضمانات القانونية المرتبطة بها.

كما أن استمرارية تطبيق العقود الفردية واتفاقيات الشغل الجماعية والأنظمة الأساسية تخضع للقواعد العامة المنظمة للعقود وعلاقات الشغل، لا سيما أحكام القانون رقم 65.99 المتعلق بمدونة الشغل وكذا المادة 13 من القانون رقم 89.13 التي تنص على تطبيق الأحكام الأكثر فائدة للصحافي المهني.

السيد رئيس الجلسة:

إذن التعديل غير مقبول.

رأي الفريق؟

المستشارة السيدة فاطمة الإدريسي:

التشبت.

السيد رئيس الجلسة:

التشبت.

إذن أعرض التعديل للتصويت:

الموافقون=15؛

المعارضون=39؛

الممتنعون=03.

إذن أعرض المادة الثانية للتصويت:

الموافقون=42؛

المعارضون=03؛

الممتنعون=07.

إذن أعرض مشروع القانون برمته للتصويت:

الموافقون=42؛

المعارضون=04؛

الممتنعون=07.

إذن، وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 027.25 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 89.13 المتعلق بالنظام الأساسي للصحافيين المهنيين.

نواصل الجلسة بالدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 013.26 بتغيير وتتميم القانون رقم 2.00 المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة.

الحكومة قدمت مع القانون السابق الذكر.

الكلمة لمقرر لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية لتقديم تقرير اللجنة حول مشروع القانون.. وزع.

فريق التجمع الوطني للأحرار، المناقشة.. وزع؛

الأصالة والمعاصرة؛

الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية؛

الفريق الحركي؛

فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.. وزع؛

الفريق الاشتراكي-المعارضة الاتحادية؛

فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.. وزع؛

فريق الاتحاد المغربي للشغل.. وزع؛

مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي؛

مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

تفضلوا، السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة فاطمة زكاغ:

شكرا السيد الرئيس.

باسم مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، أتناول الكلمة لمناقشة مشروع قانون رقم 013.26 المتعلق بتغيير وتنظيم القانون رقم 2.00 بشأن حقوق المؤلف والحقوق المجاورة.

لا أحد يجادل في أن مراجعة هذا القانون أصبحت ضرورة تفرضها التحولات الرقمية المتسارعة، وما أفرزته من تحديات جديدة مرتبطة بحماية المصنفات الفكرية ومكافحة القرصنة ومواكبة التطور المتسارع للذكاء الاصطناعي والمنصات الرقمية.

ومن هذا المنطلق، نسجل بإيجابية توجه الحكومة نحو تحيين الإطار القانوني المنظم لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة وتعزيز حماية المبدعين ومواكبة الالتزامات الدولية للمملكة، غير أن مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل ترى أن المشروع رغم أهميته لا يجيب بالشكل الكافي عن عدد من الإشكالات الجوهرية.

من جهة أولى، مازال النص لا يقدم تصورا قانونيا واضحا للتعامل مع الإشكالات التي يفرضها الذكاء الاصطناعي، خاصة ما يتعلق باستعمال المصنفات المحمية في تدريب النماذج الذكية وكيفيات حماية حقوق المؤلفين وضمان استفادتهم العادلة من استغلال أعمالهم.

ومن جهة ثانية، يركز المشروع على تعزيز الحماية القانونية دون أن يواكب ذلك بإجراءات عملية لتقوية آليات تنفيذ القانون وتطوير حكمة المكتب المغربي لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة وضمان المزيد من الشفافية والنجاعة في تدبير وتوزيع العائدات لفائدة أصحاب الحقوق.

كما أن المشروع لم يعالج بالقدر الكافي الأوضاع الاجتماعية والمهنية لفئات واسعة من المبدعين الذين مازالوا يعانون من الهشاشة، رغم أن حماية الملكية الفكرية ينبغي أن تنعكس إيجابا على أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية.

السيد الوزير،

إن مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تعتبر أن حماية حقوق المؤلف رهان أساسي لتشجيع الإبداع الوطني، لكنها في الوقت نفسه ترى أن هذا الورش يستوجب مقاربة أكثر شمولية، تربط بين حماية الحقوق الفكرية وضمان العدالة في توزيع العائدات وتطوير آليات الحكامة ومواكبة التحولات التكنولوجية المتسارعة.

ولهذه الاعتبارات، فإن مجموعتنا تعلن امتناعها عن التصويت عليه، باعتبار أن النص مازال يحتاج إلى مزيد من التجويد وإلى حيز زمني للمناقشة وإشراك المعنيين بالأمر.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير إذا رغب في ذلك، أخذ الكلمة للرد طبقا للمادة 217 من النظام الداخلي.

ننتقل للتصويت على مواد المشروع:

المادة الأولى المغيرة والمتممة لأحكام المواد التالية من القانون رقم 2.00 المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة.

المادة 1:

الموافقون=46؛

المعارضون=00؛

الممتنعون=01.

المادة 7:

الموافقون=46؛

المعارضون=00؛

الممتنعون=01.

المادة 10:

الموافقون=46؛

المعارضون=00؛

الممتنعون=01.

المادة 2.24 (الفقرة الثانية):

الموافقون=46؛

المعارضون=00؛

الممتنعون=01.

المادة 1.43 (الفقرة الأولى):

الموافقون=46؛

المعارضون=00؛

الممتنعون=01.

المادة 44:

الموافقون=46؛

المعارضون=00؛

المعارضون=00:

الممتنعون=01.

المادة الثالثة:

الموافقون=46؛

المعارضون=00:

الممتنعون=01.

أعرض مشروع القانون برمته للتصويت:

الموافقون=46؛

المعارضون=00:

الممتنعون=01.

إذن، وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 013.26 بتغيير وتتميم القانون رقم 2.00 المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة.

شكرا لكم.

ورفعت الجلسة التشريعية.

الملحق:المداخلات المسلمة مكتوبة لرئاسة الجلسة:1- مداخلات فريق الأصالة والمعاصرة:

1) مداخلات الفريق في مناقشة مشروع قانون ورقم 047.26 المتعلق بالمندوبية السامية للتخطيط ومشروع قانون رقم 046.26 المتعلق بالنظام الإحصائي الوطني:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أساهم باسم فريق الأصالة والمعاصرة في إطار مناقشة مشروع قانون رقم 046.26 المتعلق بالنظام الإحصائي الوطني، ومشروع قانون رقم 047.26 المتعلق بالمندوبية السامية للتخطيط واللذين نعتبرهما في فريقنا مشروعان ينسجمان بالتأكيد مع الأوراش الوطنية الكبرى التي انخرطت فيها بلادنا، ويعززان تنزيل الاستراتيجية الوطنية التي تروم تحديث منظومة إنتاج المعلومة الإحصائية في أفق الارتقاء بجودة القرار العمومي، انسجاما مع متطلبات النموذج التنموي

الممتنعون=01.

المادة 1.59:

الموافقون=46؛

المعارضون=00:

الممتنعون=01.

المادة 6.59:

الموافقون=46؛

المعارضون=00:

الممتنعون=01.

المادة 2.60:

الموافقون=46؛

المعارضون=00:

الممتنعون=01.

المادة 61:

الموافقون=46؛

المعارضون=00:

الممتنعون=01.

المادة 2.61:

الموافقون=46؛

المعارضون=00:

الممتنعون=01.

المادة 64:

الموافقون=46؛

المعارضون=00:

الممتنعون=01.

أعرض المادة الأولى برمتها للتصويت:

الموافقون=46؛

المعارضون=00:

الممتنعون=01.

المادة الثانية:

الموافقون=46؛

الجديد.

إن فريقنا يثمن مضامين هذين المشروعين الذين يجعلان من المعلومة الإحصائية ركيزة أساسية للتخطيط الاستراتيجي وصناعة القرار وتتبع وتقييم السياسات العمومية، باعتبار أن نجاح أي سياسة عمومية رهين بتوفر معطيات دقيقة وموثوقة ومحينة وقابلة للاستثمار. وفي هذا الإطار، نعتبر أن مشروع قانون رقم 46.26 يشكل نقلة نوعية من خلال وضع إطار قانوني حديث للنظام الإحصائي الوطني وتحديد مكوناته واختصاصاته وترسيخ المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية، وفي مقدمتها الموضوعية والحياد والشفافية والدقة، وجودة المعطيات وضمان الولوج إلى المعلومة الإحصائية.

وللوصول إلى هذه الأهداف، يقترح المشروع إحداث "المجلس الوطني للمعلومة الإحصائية"، باعتباره هيئة مستقلة للضبط تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي، تطبيقا للفصل 159 من الدستور، وهو ما سيعزز بكل تأكيد احترام المبادئ المؤطرة للإحصاءات الرسمية، ويرتقي بجودة المنظومة الإحصائية الوطنية، ويضمن التنسيق بين مختلف الهيئات المنتجة للإحصاءات، مع إخضاع عمل المجلس لألية التقرير السنوي الذي يناقش داخل البرلمان، تكريسا للشفافية وربط المسؤولية بالمحاسبة.

السيد الرئيس المحترم،

نثمن تحويل المندوبية السامية للتخطيط إلى هيئة للحكمة الجيدة تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال الإداري والمالي، وهو ما سيعزز مكانتها ويضمن أداء مهامها، وفق آليات الحياد والنزاهة والموضوعية والاعتماد على المعايير الدقيقة والأدوات الحديثة في التتبع والتقييم ودعم اتخاذ القرار.

في هذا الصدد، نسجل بارتياح كبير مضامين مشروع القانون التي وسعت من اختصاصات المندوبية لتشمل دعم التنسيق الاستراتيجي لسياسات التنمية، في انسجام مع النموذج التنموي الجديد، مع مراعاة البعد الجهوي والتراخي كل ذلك سيساهم في تعزيز فعالية التخطيط العمومي وتحقيق مزيدا من الالتقائية بين مختلف السياسات والبرامج العمومية.

كما نسجل بإيجابية كبيرة تنصيب المشروع على إعداد تقرير سنوي حول أنشطة المندوبية السامية للتخطيط، يعرض بعد المصادقة عليه على جلالته الملك، ويوجه إلى رئيس الحكومة ورئيسي مجلسي البرلمان، ويكون موضوع مناقشة داخل المؤسسة التشريعية، وهذا المقتضى سيعزز الرقابة البرلمانية ويكرس مبادئ الحكامة الجيدة.

السيد الرئيس المحترم،

إننا في فريقنا ونحن نثمن مضامين هذين المشروعين، فإننا نؤكد بالموازاة مع ذلك على ضرورة توفير الإمكانيات البشرية والموارد المالية

والتقنية الكافية وتسريع التحول الرقمي للمنظومة الإحصائية وتعزيز التنسيق بين مختلف المتدخلين، بما يمكن من إنتاج معطيات أكثر دقة وسرعة وجودة.

وفي الختام، فإننا في فريق الأصالة والمعاصرة نصوت بالإيجاب على هذين المشروعين، خاصة وأنهما يشكلان حجر الزاوية في بناء منظومة وطنية حديثة للإحصاء والتخطيط تعزز نجاعة السياسات العمومية، وتساهم في تنزيل الأوراش الإصلاحية التي انخرطت فيها بلادنا تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله.

(2) مداخلة الفريق في مناقشة مشروع قانون رقم 047.26 المتعلق بالمندوبية السامية للتخطيط:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الأصالة والمعاصرة في إطار مناقشة مشروع قانون رقم 047.26 المتعلق بالمندوبية السامية للتخطيط، والذي يأتي في إطار مواصلة تنزيل الإصلاحات المؤسساتية التي نص عليها دستور سنة 2011.

واسمحوا لي في البداية أن أؤكد أن مضامين هذا المشروع تهدف إلى الارتقاء بالمندوبية السامية للتخطيط إلى هيئة مستقلة تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال الإداري والمالي.

ونعتبر في فريقنا أن هذا المشروع سيساهم بالتأكيد في تطوير هذه المؤسسة وتعزيز الثقة في الإحصاء الوطني وضمان إنتاج معطيات موضوعية تشكل أساسا سليما لإعداد السياسات العمومية وتتبع نتائجها وتقييم أثرها في أفق اتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب، بعيدا عن التقديرات أو المعطيات غير الدقيقة..

السيد الوزير المحترم،

بقدر إشادتنا بهذا المشروع، فإننا نطالب بتعزيز دور المندوبية من خلال توفير الإمكانيات البشرية واللوجستية الكفيلة بتمكين المندوبية من أداء مهامها في أحسن الظروف، مع تطوير آليات التنسيق وتبادل المعلومات مع مختلف الإدارات والمؤسسات العمومية، بما يضمن انسجام المعطيات الإحصائية وسرعة إنتاجها.

كما أن تعزيز انفتاح المندوبية على الجامعات ومراكز البحث والخبراء من شأنه المساهمة في تطوير الدراسات الاستشرافية وإغناء التقارير بمعطيات علمية موثوقة، تكرس ثقافة التخطيط المبني على الأدلة.

وفي الختام، فإننا في فريق الأصالة والمعاصرة نصوت على هذا

المشروع بالإيجاب، لأنه يشكل محطة مهمة في مسار تحديث هذه المؤسسة الوطنية.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

(3) مداخلة الفريق في مناقشة مشروع قانون رقم 76.19 القاضي بالموافقة على الاتفاق متعدد الأطراف بين السلطات المختصة بشأن تبادل الإقرارات عن كل بلد، الموقع من طرف المملكة المغربية بتاريخ 25 يونيو 2019:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بداية، نثمن عاليا كل المبادرات التشريعية التي جاءت بها الحكومة لتطوير وتجويد منظومتنا التشريعية، وهي مناسبة كذلك لنعبر عن دعمنا لمشروع القانون رقم 76.19 القاضي بالموافقة على الاتفاق متعدد الأطراف بين السلطات المختصة بشأن تبادل الإقرارات عن كل بلد، الموقع من طرف المملكة المغربية بتاريخ 25 يونيو 2019.

هذا المشروع الذي يأتي في سياق مواصلة بلادنا لنهجها الإصلاحية الرامي إلى تحديث المنظومة الجبائية وتعزيز الحكامة المالية وترسيخ مبادئ الشفافية والتعاون الدولي في المجال الضريبي، انسجاماً مع التوجهات الملكية السامية الرامية إلى بناء اقتصاد وطني تنافسي ومنفتح يحترم المعايير الدولية.

السيد الرئيس المحترم،

إن اعتماد هذا الاتفاق يجسد التزام بلادنا بالمعايير الدولية الخاصة بمكافحة التهرب الضريبي وتحويل الأرباح، ويمكن الإدارة الجبائية المغربية من الاستفادة من آلية تبادل المعلومات المتعلقة بالمجموعات متعددة الجنسيات، بما يعزز قدرتها على تقييم المخاطر الضريبية وضمان عدالة أكبر بين الملتزمين.

كما أن هذا المشروع يعكس المكانة التي أصبح يحتلها المغرب كشريك موثوق داخل المنظومة الاقتصادية والمالية الدولية، ويؤكد حرصه على الوفاء بالتزاماته الدولية بما يساهم في تحسين مناخ الأعمال وتعزيز ثقة المستثمرين وحماية الوعاء الضريبي الوطني.

ومن هذا المنطلق، فإننا في فريق الأصالة والمعاصرة نعتبر أن هذا النص يشكل خطوة إضافية نحو إرساء نظام ضريبي أكثر إنصافاً وشفافية، ويعزز جهود الدولة في مكافحة الممارسات الضريبية الضارة دون الإخلال بجاذبية الاقتصاد الوطني وبحقوق الملتزمين.

وفي المقابل، نؤكد على أهمية مواكبة تنزيل هذا الاتفاق بتقوية القدرات التقنية والبشرية للإدارة الضريبية وضمان أعلى مستويات حماية وسرية المعطيات المتبادلة واستثمار هذه الآلية بما يخدم

المصلحة الوطنية ويعزز موارد الدولة.

السيد الرئيس المحترم،

من المؤكد أن هذا المشروع قانون من شأنه تعزيز الانخراط المسؤول للمملكة في منظومة التعاون الضريبي الدولي ويعكس إرادة ثابتة في ترسيخ الحكامة الجبائية وتعزيز مصداقية بلادنا على الصعيد الدولي.

وبناء عليه، فإننا في فريق الأصالة والمعاصرة نعلن تصويتنا بالإيجاب على مشروع قانون رقم 76.19، داعين إلى مواصلة الإصلاحات الكفيلة بتطوير المنظومة الضريبية الوطنية بما يحقق العدالة الجبائية ويحافظ على تنافسية الاقتصاد الوطني ويعزز التنمية المستدامة.

(4) مداخلة الفريق في مناقشة مشروع القانون التنظيمي رقم 026.26 بقضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 02.12 المتعلق بالتعيين في المناصب العليا تطبيقاً لأحكام الفصلين 49 و 92 من الدستور:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الأصالة والمعاصرة حول هذا المشروع، حيث نرحب بإدراج الوكالة الوطنية لحماية الطفولة ضمن لائحة المؤسسات العمومية الاستراتيجية التي يتم التداول في شأن تعيين المسؤولين عنها في المجلس الوزاري.

كما نرحب بمستجد إضافة منصب "المحافظين القضائيين العامين" ضمن المناصب العليا التي يتم التداول بشأنها في مجلس الحكومة.

بالإضافة إلى تغيير تسمية المؤسسة المحمدية للأعمال الاجتماعية لقضاة وموظفي العدل لتصبح متطابقة مع مقتضيات الجديدة.

وعليه، فإننا نصوت على هذا المشروع قانون بالإيجاب.

(5) مداخلة الفريق في مناقشة مشروع قانون رقم 06.26 بتغيير وتتميم القانون رقم 038.13 المتعلق بإحداث المدرسة الوطنية العليا للإدارة:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الأصالة والمعاصرة حول هذا المشروع، من أجل تعزيز أدوار التكوين الأساسي والتكوين المستمر واستكمال الخبرات لفائدة الأطر العليا وتأهيل المسؤولين بإدارات الدولة.

مقدمتها توسيع اختصاصات الهيئة من خلال تعزيز دورها الاستشاري في دراسة وإبداء الرأي بشأن مشاريع القوانين والنصوص التنظيمية المرتبطة بمزاولة مهنة الطب، إلى جانب إسناد مهام إعداد برامج التكوين المستمر والإشراف عليها، بما يضمن تطوير الكفاءات الطبية ومواكبة المستجدات العلمية والتقنية ونعتبر كذلك أن الإجراءات المرتبطة بتقوية مبادئ الحكامة والشفافية تشكل مكسبا مهما، سواء عبر إعادة تنظيم توزيع الاختصاصات بين المجلس الوطني والمجالس الجهوية، أو من خلال اعتماد الرقمنة في تدبير شؤون الهيئة وإرساء مبدأ نشر التقارير السنوية، فضلا عن مراجعة المقتضيات المنظمة للانتخابات والمسااطر التأديبية بما يحقق مزيدا من الفعالية ويحترم الضمانات القانونية واستقلال السلطة القضائية.

ولا يفوتنا أن نؤكد أهمية تمكين الهيئة الوطنية للطببيات والأطباء من مواكبة الإصلاحات الهيكلية التي يعرفها القطاع، وفي مقدمتها ورش المجموعات الصحية الترابية والوظيفة الصحية، بما يعزز دورها كشريك مؤسساتي يساهم في إنجاح الإصلاح الصحي إلى جانب مختلف المتدخلين، وليس فقط كهيئة تعنى بتنظيم الممارسة المهنية.

وفي ختام هذه المداخلة، نجدد دعوتنا إلى التعجيل بإخراج النصوص التنظيمية الكفيلة بالتنزيل السليم لهذا القانون، حتى يحقق الأهداف المرجوة منه والمتمثلة في تحديث الإطار القانوني المنظم لمهنة الطب، وتطوير حكامه الهيئة والمساهمة في الارتقاء بجودة الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين والمواطنات.

ولكل ما سبق، فإننا في فريق الأصالة والمعاصرة نصوت على هذا المشروع قانون بالإيجاب. وشكرا.

(7) مداخلة الفريق في مناقشة مشروع قانون رقم 027.25 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 89.13 المتعلق بالنظام الأساسي للصحافيين المهنيين:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الأصالة والمعاصرة للمساهمة في مناقشة مقتضيات مشروع قانون رقم 027.25 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 89.13 المتعلق بالنظام الأساسي للصحافيين المهنيين، الذي يندرج كما جاء في عرضكم في إطار مواصلة إصلاح المنظومة القانونية المؤطرة لقطاع الصحافة والنشر بما ينسجم مع أحكام الدستور، خاصة ما يتعلق بضمان حرية التعبير والصحافة، ومع الالتزامات الدولية للمغرب في مجال حقوق الإنسان، كما يواكب التحولات المتسارعة التي يعرفها المشهد الإعلامي الوطني، ويهدف

تم الرجوع إلى التسمية السابقة للمدرسة التي هي المدرسة الوطنية للإدارة أولا لتجاوز اللبس الذي تطرحه التسمية الحالية (ENSA) مع بعض المؤسسات الأخرى.

وكذلك بهدف تدقيق الأحكام المتعلقة بالتكوين الأساسي من حيث تحديد المجالات والأهداف وكذلك تجاوز الإشكالات والصعوبات التي واجهت خريجي المؤسسة منذ سنة 2015.

وعليه، فإننا نصوت على هذا المشروع قانون بالإيجاب.

(6) مداخلة الفريق في مناقشة مشروع قانون رقم 045.26 القاضي بتغيير وتتميم القانون رقم 08.12 المتعلق بالهيئة الوطنية للطببيات والأطباء:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس المستشارين بمناسبة مناقشة مشروع قانون رقم 045.26 القاضي بتغيير وتتميم القانون رقم 08.12 المنظم للهيئة الوطنية للطببيات والأطباء.

ويأتي هذا النص التشريعي في إطار الدينامية الإصلاحية التي يشهدها قطاع الصحة ببلادنا، والتي انخرطت فيها الحكومة تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية الرامية إلى بناء منظومة صحية حديثة تركز على الحكامة الجيدة، وتضمن الولوج المنصف إلى العلاج، وتواكب ورش تعميم الحماية الاجتماعية، باعتباره أحد أهم الأوراش الاستراتيجية التي تعرفها المملكة.

لقد أسهم القانون رقم 08.12 منذ دخوله حيز التنفيذ في تأطير مهنة الطب وتعزيز استقلالية الهيئة الوطنية، غير أن الممارسة أظهرت عددا من الثغرات والصعوبات التي فرضتها التحولات المتسارعة التي يعرفها القطاع الصحي، سواء من حيث تطور أساليب الممارسة الطبية أو تزايد عدد الأطباء أو التغييرات المؤسساتية التي تعرفها المنظومة الصحية الوطنية، وهو ما يجعل مراجعة هذا الإطار القانوني أمرا ضروريا لضمان ملاءمته مع المرحلة الحالية.

ومن هذا المنطلق، فإن مشروع القانون المعروض علينا اليوم يمثل لبنة جديدة في مسار تحديث الهيئة الوطنية للطببيات والأطباء، عبر إرساء قواعد أكثر فعالية في التدبير وتعزيز آليات الحكامة وتبسيط مسااطر التسيير بما يمكن الهيئة من الاضطلاع بمهامها الأساسية في تنظيم المهنة والسير على احترام أخلاقياتها والإسهام في الرفع من جودة الممارسة الطبية.

كما نسجل باهتمام ما تضمنه المشروع من مستجدات مهمة، وفي

إلى تحديث الإطار القانوني المنظم لمهنة الصحافة وتعزيز الاحترافية وممارسة الصحافة الحرة والمسؤولية.

السيد الوزير المحترم،

من المؤكد أن الصحافة بمختلف أصنافها، تعتبر المدخل الأساسي لقياس مدى ديمقراطية المجتمع، وإحدى أهم لبنات بناء دولة الحق والقانوني، فالصحافة تلعب أدورا محوريا في تفعيل أحد أهم الحقوق الدستورية المتمثل في الحق في الولوج للمعلومة المنصوص عليها في الفصل 27 من الدستور المغربي، كما تساهم في مواكبة الأوراش التنموية والإصلاحية التي تعرفها بلادنا.

وبالاطلاع على مضامين مشروع القانون، يتضح أنه جاء بتعديلات جوهرية تهدف إلى ترسيخ أسس صحافة حرة ومسؤولة وذات مصداقية، من خلال تدقيق التعريف القانوني للصحافي المهني وتوسيع دائرة الاعتراف بفئات العاملين في الصحافة المكتوبة والإلكترونية والسمعية البصرية ووكالات الأنباء، فضلا عن إقرار التكوين المهني المستمر كأحد عناصر تعزيز الكفاءة المهنية، إلى جانب تعزيز شفافية ونزاهة مسطرة منح بطاقة الصحافة المهنية، من خلال تدقيق بعض الشروط القانونية وتوضيح حالات فقدان الأهلية، بهدف حماية المهنة من انتحال الصفة وصيانة مصداقية البطاقة المهنية. باعتبارها الوسيلة القانونية لإثبات صفة الصحافي المهني، وقطع الطريق أمام بعض الأشخاص الذي يعتمدون إعداد بطائق صحافة لا علاقة لها بالمجلس الوطني للصحافة ومخالفة للقانون.

كما يرمي المشروع إلى ضمان استفادة الصحافي المهني من حقوق المؤلف والحقوق المجاورة، طبقا للتشريع الجاري به العمل من خلال ضمان التوازن بين العلاقة التعاقدية التي تربط الصحافي بالمؤسسة الصحافية، من جهة، وحقه في ملكية أعماله الأصلية من جهة أخرى، بما يعزز مهنية القطاع ويشجع على الإبداع، وهو ما نعتبره في فريق الأصالة والمعاصرة أحد أهم المستجدات التشريعية التي من شأنها دعم الصحفي المهني وتشجيعه على إنتاج مادة صحفية قيمة وغنية.

السيد الوزير المحترم،

ختاما، يتضح إذن أن مشروع القانون المعروض أمامنا، نعتبره في فريق الأصالة والمعاصرة بالغ الأهمية، حيث جاء لمواكبة المستجدات والتطورات المتسارعة التي يعرفها الميدان الصحفي، لذا قررنا التصويت على مشروع القانون رقم 027.25 يقضي بتغيير وتنظيم القانون رقم 89.13 المتعلق بالنظام الأساسي للصحافيين المهنيين بالإيجاب.

(8) مداخلة الفريق في مناقشة مشروع قانون رقم 013.26 بتغيير وتنظيم القانون رقم 2.00 المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الأصالة والمعاصرة، للمساهمة في مناقشة مقترحات مشروع قانون رقم 013.26 بتغيير وتنظيم القانون رقم 2.00 المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة إلى تحديث المنظومة القانونية لحماية حقوق المؤلف والحقوق المجاورة، من خلال مواكبة التطورات التكنولوجية والمستجدات الرقمية التي يعرفها المجال الفني والإبداعي، كما يندرج في إطار تعزيز حماية حرية الإبداع والتعبيرات الثقافية وتقوية الآليات القانونية والقضائية والإدارية لمحاربة جريمة القرصنة، فضلا عن توفير إطار قانوني يواكب الاستحقاقات الرياضية الكبرى في مقدمتها كأس العالم 2030، التي ستعظم ببلادنا.

السيد الوزير المحترم،

بخصوص المشروع موضوع المناقشة نؤكد في فريق الأصالة والمعاصرة على أهمية المستجدات التشريعية التي جاء بها، خاصة تلك المرتبطة باستغلال المصنفات عبر الوسائط الرقمية والحاجة الملحة إلى توفير الحماية القانونية لحقوق المؤلفين وضمان حقوقهم المادية والمعنوية، خاصة في ظل الانتشار الواسع للمنصات الرقمية والتطبيقات المعتمدة على الذكاء الاصطناعي وتعدد طرق النشر والتداول، الشيء الذي يجعل أعمال الفنانين والمؤلفين والمنتجين عرضة للاستغلال غير المشروع، وهو ما جعل القانون رقم 2.00 المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة ضعيف الفعالية وغير قادر على لعب دوره الأساسي، لذا كان لا بد من تحيين مقتضياته التشريعية، حتى يستطيع حماية الحقوق الأدبية والمالية.

السيد الوزير المحترم،

بالتدقيق في مقتضيات مشروع القانون، يتضح أنكم استطعتم تدرك الفراغات القانونية التي يعيش على إيقاع المجال الفني والأدبي وتوفقتم إلى حد كبير في معالجتها خاصة تلك المتعلقة بحماية حقوق المؤلفين والمبدعين وكذا محاربة ظاهرة القرصنة، التي باتت إحدى المعضلات التي تنخر الجسم الفني وتحطم آمال ومعنويات الفنانين والمبدعين المغاربة بالنظر إلى كلفتها الكبيرة.

من جهة أخرى، نجد أن مشروع القانون رقم 013.26 بتغيير وتنظيم القانون رقم 2.00 المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة جاء بتعديلات نعتبرها في فريق الأصالة والمعاصرة بالغة الأهمية، كتلك التي شملت توسيع صلاحيات المكتب المغربي لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة، لتشمل الترخيص باستغلال الفلكلور واستخلاص العائدات المالية المترتبة عنه، إضافة إلى ضمان الحقوق المالية للمؤلفين، وتوسيع عقد النشر ليشمل النشر الرقمي، وتوسيع قاعدة المستفيدين من نظام النسخة الخاصة ليشمل ناشري الكتب والصحف، وغيرها من

المستجدات المهمة.

يتضح، السيد الوزير المحترم، أنكم تتوفرون على إرادة سياسية حقيقة لحماية الفنانين والمبدعين المغاربة ودفعهم نحو المزيد من العمل الجاد والإبداع، ولعل ما جاء به مشروع القانون من تعزيز الحماية حقوق المؤلفين والمبدعين لخير دليل على ذلك، ونعتقد أن تفعيله وتنزيله بالصرامة المطلوبة سيضع حدا للممارسة غير المشروعة التي تلحق كل يوم أضرارا كبيرة جدا بحقوق المؤلفين والمبدعين.

لذا، فإننا في فريق الأصالة والمعاصرة قررنا التصويت بالإيجاب على مشروع قانون رقم 013.26 بتغيير وتنظيم القانون رقم 2.00 المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة.

II- مداخلات الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية:

1) مداخلات الفريق في مناقشة مشروع قانون رقم 046.26 يتعلق بالنظام الإحصائي الوطني:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

زميلاتي وزملائي المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لمناقشة مشروع قانون 046.26 يتعلق بالنظام الإحصائي الوطني.

في البداية، نتقدم بجزيل الشكر للسيد وزير الداخلية وأطر المندوبية السامية للتخطيط على هذا التجديد الذي يوحد المعلومة الإحصائية بالمملكة ويمهيك دواليها.

السيد الرئيس،

نحن اليوم لا نناقش مجرد نص تقني حول الإحصاء، نحن نناقش أحد الأعمدة الصامته للدولة الحديثة، الثقة في الرقم العمومي، فالسياسات العمومية لا تُبنى على الانطباع، ولا على التخمين ولا على الخطاب تُبنى على معطيات موثوقة، قابلة للتحقق، منشورة في الوقت المناسب، ومحمية من التسييس ومن الاستعمال غير المشروع.

من هذه الزاوية، أعتبر أن مشروع قانون رقم 046.26 المتعلق بالنظام الإحصائي الوطني يشكل خطوة مؤسسية مهمة، لأنه ينتقل بالمغرب من منطق إنتاج الإحصاء كوظيفة إدارية متفرقة إلى منطق نظام وطني للإحصاء مؤطر بالمبادئ والمعايير والتنسيق والجودة.

إن أول ما ينبغي تثمينه هو أن المشروع يستحضر المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية: الاستقلالية المهنية، الحياد، الموضوعية، الشفافية، الدقة، الجودة، الموثوقية، والمساواة فيولوج إلى المعلومة وهذه ليست عبارات إنشائية، بل هي صلب ما أقرته الأمم المتحدة

في المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية، حيث تعتبر الإحصاءات الرسمية عنصراً لا غنى عنه في النظام المعلوماتي للمجتمع الديمقراطي. السيد الرئيس،

إن إحداث المجلس الوطني للمعلومة الإحصائية، بشخصية اعتبارية واستقلال إداري ومالي، هو مستجد مهم، فالتجارب الدولية تبين أن قوة المنظومة الإحصائية لا تقاس فقط بقوة الجهاز المنتج للإحصاء، بل بوجود حوكمة وطنية قادرة على التنسيق بين الإدارات وتوحيد المفاهيم واعتماد التصنيفات وضمان الجودة وتفاذي تضارب الأرقام الرسمية.

وهنا نلمس تقاطعاً واضحاً مع مرجعيات البنك الدولي، فإطار (Statistical Performance Indicators) يقيس أداء الأنظمة الإحصائية عبر خمسة أعمدة واثنتين وعشرين بعداً، ولا ينظر فقط إلى توفر الأرقام، بل إلى نضج النظام الإحصائي ككل مصادر البيانات، الخدمات الإحصائية، المنتجات، البنية التحتية والحكامة.

لكن تثمين المشروع لا يمنع من طرح أسئلة جوهرية:

السؤال الأول، يتعلق بالاستقلالية الفعلية. النص يتحدث عن الاستقلال الإداري والمالي، وهذا جيد، لكن التجربة الدولية تعلمنا أن الاستقلالية لا تُقاس فقط بالنص، بل بطريقة التعيين، ومدة الانتداب وشفافية الميزانية، وإمكانية نشر المعطيات دون ضغط سياسي أو إداري.

المدونة الأوروبية للممارسات الإحصائية المعتمدة في إطار (Eurostat) تجعل الاستقلالية المهنية وجودة العمليات والمخرجات في صلب 16 مبدأً موجهاً للإحصاء الرسمي الأوروبي.

السؤال الثاني، يتعلق بتركيبة المجلس. المشروع يمنح المجلس دوراً استراتيجياً واسعاً: المعايير، التصنيفات، الجودة، التأشير، البرنامج الإحصائي، التقييم.

لذلك ينبغي أن نتأكد أن تركيبته تعكس تعددية النظام الإحصائي، الجامعة، البحث العلمي، القطاع الخاص، الجماعات الترابية، المجتمع المدني، وحماية المعطيات، لأن الإحصاء لم يعد شأن إدارياً صرفاً أصبح بنية تحتية للسيادة الرقمية والاقتصادية.

السؤال الثالث، يهم استعمال السجلات الإدارية: وهذا تطور إيجابي جداً، دول متقدمة عديدة انتقلت من الإحصاء المكلف والثقيل إلى إحصاء يعتمد على الربط الذكي بين قواعد البيانات الإدارية، لكنه في الوقت نفسه يطرح تحدياً حساساً كيف نضمن حماية المعطيات الشخصية؟ كيف نمنع الربط المفرط؟ كيف نضمن أن المعطيات الفردية لا تستعمل لأغراض ضريبية أو أمنية أو زجرية؟ المشروع يتضمن ضمانات مهمة في السر الإحصائي ومنع استعمال المعلومات الفردية لأغراض غير إحصائية، وهذا يجب الحفاظ عليه وتعزيزه تقنياً

ومؤسساتياً.

السؤال الرابع، هو جودة الرقم لا توفره فقط. اليوم، كل الدول تنتج أرقاماً، الفرق بين نظام قوي ونظام ضعيف هو: هل الرقم دقيق؟ هل يصدر في الوقت المناسب؟ هل المنهجية منشورة؟ هل يمكن مقارنته زمنياً ومجالياً؟ هل يثق فيه المواطن والمستثمر والباحث؟ توصية منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية حول الممارسات الإحصائية الجيدة تؤكد أن جودة الإحصاءات أساسية للتحليل الجيد والشفافية والمساءلة واشتغال الديمقراطية.

السؤال الخامس، يتعلق بالعبء على الأسر والمقاولات. القانون ينص على غرامات في حالة رفض الجواب أو تقديم معطيات غير صحيحة.

هذا مفهوم، لكن في المقابل، يجب أن نؤكد أن الدولة مطالبة أيضاً بتقليل العبء الإحصائي وعدم تكرار نفس الطلبات على المقاولات والمواطنين.

الممارسات الأوروبية الحديثة تؤكد مبدأ تقليل العبء عبر إعادة استعمال مصادر البيانات القائمة وتفاذي الازدواجية وتبسيط الاستثمارات.

السيد الرئيس،

إن المغرب راكم تجارب مهمة، الإحصاء العام للسكان والسكنى، الحسابات الوطنية، مؤشرات التنمية البشرية، الدراسات القطاعية، المعطيات المجالية وتجربة المندوبية السامية للتخطيط، لكن التحدي اليوم تغير لم نعد فقط أمام إحصاء كلاسيكي، بل أمام اقتصاد بيانات، وذكاء اصطناعي ومنصات رقمية ومعطيات آنية وحاجة متزايدة إلى تقييم السياسات العمومية بالأثر لا بالنوايا، لذلك نقترح أن يكون طموح هذا القانون أكبر من تنظيم الإحصاء.

يجب أن يكون مدخلاً إلى سيادة إحصائية وطنية تقوم على خمس ركائز:

أولاً: استقلالية مهنية حقيقية؛

ثانياً: جودة ومعايير موحدة؛

ثالثاً: حماية صارمة للمعطيات؛

رابعاً: انفتاح مسؤول على الباحثين والمستثمرين والمواطنين؛

خامساً: ربط الإحصاء بتقييم السياسات العمومية والنجاعة الترابية.

وفي هذا الإطار، أقترح أن يلتزم المجلس الوطني مستقبلاً بنشر تقرير سنوي لا يكتفي بوصف أنشطته، بل يقيس أداء النظام الإحصائي الوطني وفق مؤشرات واضحة أجال النشر، جودة البيانات، نسبة استعمال السجلات الإدارية، مستوى الولوج المفتوح، عدد الأخطاء

المصححة، رضا المستخدمين وتغطية المجالات الترابية والاجتماعية.

لأن السؤال الحقيقي ليس هل ننتج أرقاماً؟ بل هل ننتج ثقة؟

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

زميلاتي وزملائي المستشارين المحترمين،

إن هذا المشروع يستحق الدعم من حيث فلسفته العامة، لأنه يضع المغرب في مسار تحديث المنظومة الإحصائية، لكن نجاحه لن يتوقف على النص وحده، بل على النصوص التنظيمية وعلى استقلال المجلس وعلى الموارد البشرية والتقنية وعلى القدرة على جعل الإحصاء العمومي خدمة ديمقراطية وتنموية لا مجرد واجب إداري.

ولكن رغم كل هذه الملاحظات والاقتراحات، فإننا نشيد أيما إشادة بهذه الخطوة التشريعية الجبارة، ونصوت بالإيجاب على هذا القانون. شكراً على حسن إصغائكم.

(2) مداخلة الفريق في مناقشة مشروع قانون رقم 047.26 المتعلق بالمندوبية السامية للتخطيط:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

زميلاتي وزملائي المستشارين المحترمين،

أتشرف بالوقوف أمامكم اليوم باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، لنناقش مشروع قانون رقم 047.26 المتعلق بالمندوبية السامية للتخطيط.

اسمحوا لي، في البداية، أن أتوجه إلى السيد وزير الداخلية بالتقدير على هذا المشروع، الذي يندرج ضمن مسار متواصل لإعادة بناء عدد من المؤسسات الوطنية على أسس أكثر وضوحاً ونجاعة، في انسجام مع التحولات التي تعرفها بلادنا تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله.

لقد عودتنا وزارة الداخلية، خلال السنوات الأخيرة، على مقاربة هادئة في الإصلاح المؤسسي بعيدة عن منطق القطيعة، وقائمة على التراكم والتحديث التدريجي، سواء تعلق الأمر بالجهوية المتقدمة أو اللاتمرکز الإداري أو إصلاح المنظومات الترابية أو تحديث الإدارة أو اليوم إعادة تنظيم مؤسسة تعد من أهم مؤسسات إنتاج المعرفة العمومية في بلادنا.

السيد الوزير،

قد يبدو، للوهلة الأولى، أن هذا المشروع يتعلق بإعادة تنظيم المندوبية السامية للتخطيط، لكنه في الحقيقة يطرح سؤالاً أكبر بكثير:

كيف تفكر الدولة؟

ذلك أن الدول لم تعد تُقاس فقط بحجم اقتصادها أو بنيتها التحتية أو قدراتها المالية، وإنما أيضاً بقدرتها على إنتاج المعرفة، وتحويل البيانات إلى سياسات وتحويل الأرقام إلى قرارات.

لقد تغير معنى التخطيط نفسه.

في ستينيات القرن الماضي، كان التخطيط يعني تحديد أهداف اقتصادية وتوزيع الموارد، ثم أصبح، ابتداءً من ثمانينيات القرن الماضي، تخطيطاً استراتيجياً يقوم على السيناريوهات والتوقعات.

أما اليوم، فقد أصبح التخطيط يقوم على مفهوم مختلف تماماً، هو الحوكمة المبنية على الأدلة.

لم تعد الدولة تخطط لأنها تعرف المستقبل، وإنما لأنها تمتلك أدوات أفضل لفهمه، واستشرافه، والتكيف معه.

وفي عالم تتغير فيه المعطيات الاقتصادية والجيوسياسية والتكنولوجية بسرعة غير مسبوقة، لم يعد القرار العمومي الناجح هو القرار الأسرع، وإنما القرار الأكثر استناداً إلى المعرفة.

ومن هنا تبرز أهمية هذا المشروع، فهو لا يعيد تنظيم مؤسسة للإحصاء فقط، بل يؤسس لمؤسسة يفترض أن تكون منتجة للمعرفة العمومية ومرافقة لصانع القرار ومساهمة في تقييم السياسات واستشراف التحولات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

غير أن أي مشروع من هذا الحجم ينبغي أن يناقش، ليس فقط من زاوية ما أضافه من اختصاصات، وإنما أيضاً من زاوية مدى الانسجام بين فلسفته العامة وآلياته القانونية.

وهنا أسجل عدداً من الملاحظات.

أولاً، من الإيجابي أن المشروع وسع اختصاصات المندوبية لتشمل، إلى جانب الإحصاء والحسابات الوطنية، تقييم السياسات العمومية والاستشراف والتنسيق الاستراتيجي للتنمية، وهذا يعكس وعياً بأن المعرفة أصبحت مورداً استراتيجياً للدولة.

لكن في المقابل، فإن المشروع لم يوضح بما يكفي العلاقة المنهجية بين هذه الوظائف الأربع، فالإحصاء له منطقته العلمي والحسابات الوطنية لها معاييرها المحاسبية.

أما تقييم السياسات فيقوم على قياس الأثر والفعالية والكفاءة، بينما يقوم الاستشراف على بناء السيناريوهات وتحليل المخاطر.

وكان من الممكن أن يقدم المشروع تصوراً أوضح لكيفية التكامل بين هذه الوظائف، حتى لا تتحول إلى اختصاصات متجاوزة بدل أن تكون منظومة معرفية متكاملة؛

ثانياً، خصص المشروع حيزاً مهماً للبرنامج السنوي ومتعدد

السنوات للمندوبية، وهي آلية ضرورية لضمان وضوح الأولويات.

غير أن النص لم يبين كيف سيتم تحيين هذا البرنامج في ظل الأزمات أو المتغيرات الكبرى، بينما أصبحت المرونة اليوم جزءاً من جودة التخطيط، وليست استثناء عليه؛

ثالثاً، يلزم المشروع مختلف الإدارات بتوفير البيانات اللازمة للمندوبية، وهو مقتضى مهم، لكن جودة الإحصاء الوطني لا تتوقف على إلزامية نقل البيانات فقط، بل على جودة هذه البيانات منذ إنتاجها وعلى توحيد المفاهيم والمنهجيات بين مختلف الإدارات.

ولذلك، فإن نجاح هذا القانون سيكون رهيناً ببناء منظومة وطنية منسجمة للبيانات، وليس فقط بتوسيع صلاحيات المندوبية؛

رابعاً، استوقفي اختيار المشروع إحداث هيئة دائمة للتشاور وهي فكرة جديرة بالتنويه، لأنها تعكس وعياً بأن إنتاج المعرفة لم يعد حكراً على الإدارة، بل أصبح جهداً جماعياً تشارك فيه الجامعات ومراكز البحث والفاعلون الاقتصاديون والمؤسسات التربوية.

غير أن فعالية هذه الهيئة ستظل مرتبطة بما ستحدده النصوص التنظيمية من تركيبة واختصاصات وآليات اشتغال؛

خامساً، من بين أهم مستجدات المشروع إسناد مهمة تقييم سياسات التنمية إلى المندوبية. وهذه وظيفة استراتيجية، لأن التقييم لا ينبغي أن يكون مجرد وصف لما تحقق، بل أن يجب عن سؤال جوهري: هل حققت السياسات العمومية النتائج التي أنشئت من أجلها؟ وهل استُخدمت الموارد العمومية بأقصى درجات النجاعة؟

وأعتقد أن هذا المجال يحتاج مستقبلاً إلى تطوير منهجيات وطنية واضحة، تعتمد مؤشرات للأثر وللכفاءة، وللاستدامة، حتى يتحول التقييم إلى أداة فعلية لتحسين القرار العمومي.

السيد الوزير،

إن أكبر تحول يشهده العالم اليوم ليس الثورة الرقمية في حد ذاتها، وإنما الانتقال من اقتصاد الموارد إلى اقتصاد المعرفة.

وأعتقد أن المغرب، وهو يدخل مرحلة جديدة من الإصلاحات الكبرى، يحتاج أكثر من أي وقت مضى إلى مؤسسات لا تنتج الأرقام فقط، بل تنتج الفهم.

ذلك أن الفرق بين البيانات والمعرفة هو أن الأولى تصف الواقع، بينما الثانية تفسره، وتساعد على استشرافه وصياغة السياسات المناسبة له.

ومن هذا المنطلق، فإن الرهان الحقيقي لهذا المشروع ليس في تغيير البنية التنظيمية للمندوبية، وإنما في جعلها فضاءً وطنياً لإنتاج المعرفة العمومية ذات الجودة العالية والقادرة على مواكبة النموذج التنموي الجديد وتتبع الأوراش الملكية الكبرى ومواكبة التحولات الديموغرافية

والاقتصادية والمجالية التي يعرفها المغرب.

السيد الرئيس،

إن الدول القوية ليست فقط تلك التي تمتلك الموارد، وإنما تلك التي تمتلك القدرة على قراءة الواقع قبل الآخرين وفهم تحولاته واستباق مخاطره وتحويل المعرفة إلى سياسات عمومية ناجعة.

ومن هنا، فإن مشروع قانون رقم 074.26 يمثل فرصة مهمة لتعزيز هذا المسار، شريطة أن يواكب تنزيله بنصوص تنظيمية دقيقة وباستثمار مستمر في الكفاءات وفي جودة البيانات وفي تطوير أدوات التحليل والاستشراف.

وبهذا المعنى، فإننا أمام مشروع لا يتعلق بإدارة، بل بأحد المقومات الأساسية للدولة الحديثة: القدرة على إنتاج المعرفة التي تصنع القرار، وهو ما يدفعنا إلى التصويت عليه باقتناع تام.

شكراً على حسن إصغائكم.

(3) مداخلة الفريق في مناقشة مشروع القانون التنظيمي رقم 026.26 القاضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 02.12 المتعلق بالتعيين في المناصب العليا:

بسم الله الرحمن الرحيم والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني، باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، أن أدخل لمناقشة مشروع القانون التنظيمي رقم 026.26 القاضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي 02.12 المتعلق بالتعيين في المناصب العليا، وذلك في سياق وطني يتسم بتعزيز مبادئ الحكامة الجيدة وربط المسؤولية بالمحاسبة وتكريس الشفافية في تدبير المرافق العمومية، انسجاماً مع المقترضات الدستورية، خاصة الفصلين 49 و92 من دستور المملكة.

إن هذا المشروع يأتي ليعكس دينامية الإصلاح التي تعرفها منظومة التعيين في المناصب العليا، من خلال تحيين لوائح المؤسسات والمقاولات العمومية الاستراتيجية وتحيين لائحة المناصب العليا التي يتم التداول بشأنها داخل مجلس الحكومة، وهو ما نعتبره خطوة إيجابية في اتجاه ملاءمة النصوص القانونية مع التحولات المؤسساتية التي تعرفها بلادنا.

السيد الرئيس المحترم،

نسجل في الفريق الاستقلالي بإيجابية إدراج "الوكالة الوطنية لحماية الطفولة" ضمن لائحة المؤسسات العمومية الاستراتيجية، لما لهذا الورش من أهمية بالغة في حماية حقوق الطفل والنهوض بأوضاع الطفولة في بلادنا، خاصة في ظل التحديات الاجتماعية التي تفرض تعزيز آليات الرعاية والحماية الاجتماعية لفائدة الفئات الهشة.

ونعتبر أن هذا الإدراج من شأنه أن يرفع من مستوى الحكامة داخل هذه المؤسسة، ويضمن تعيين كفاءات قادرة على تنزيل السياسات العمومية في هذا المجال الحيوي.

كما نشتم تغيير تسمية "المؤسسة المحمدية للأعمال الاجتماعية لقضاة وموظفي العدل"، وهو تعديل يعكس حرص المشرع على توحيد المفاهيم وتدقيقها، بما ينسجم مع الأدوار الجديدة لهذه المؤسسة، ويعزز من مكانتها داخل المنظومة الاجتماعية لموظفي قطاع العدل.

وفي نفس السياق، فإن إضافة منصب "المحافظين القضائيين العاملين بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية" إلى لائحة المناصب العليا، يعد خطوة مهمة نحو تعزيز البنية الإدارية والقضائية وتكريس استقلالية السلطة القضائية، من خلال تمكينها من موارد بشرية مؤهلة تخضع في تعيينها لمعايير الشفافية والاستحقاق.

غير أن دعمنا لهذا المشروع لا يمنعنا من التأكيد على مجموعة من الملاحظات التي نعتبرها أساسية لتعزيز نجاعته، فالتعيين في المناصب العليا لا يجب أن يظل مجرد إجراء شكلي، بل ينبغي أن يقوم على معايير دقيقة وواضحة، تضمن تكافؤ الفرص وتكرس مبدأ الاستحقاق، بعيداً عن أي اعتبارات غير موضوعية. كما ندعو إلى تعزيز آليات المتابعة والتقييم لأداء المسؤولين المعيّنين وربط ذلك بمؤشرات دقيقة لقياس النجاعة والفعالية.

السيد الرئيس المحترم،

إن ورش إصلاح الإدارة لا يمكن أن يكتمل إلا بإرساء ثقافة جديدة في التدبير العمومي قوامها النجاعة وربط المسؤولية بالمحاسبة وتحفيز الكفاءات الوطنية على الانخراط في خدمة الصالح العام.

ومن هذا المنطلق، فإننا ندعو الحكومة إلى مواصلة هذا الإصلاح، من خلال مراجعة شاملة لمنظومة الوظيفة العمومية وتبسيط المساطر وتعزيز الرقمنة، بما يضمن تقريب الإدارة من المواطن وتحسين جودة الخدمات العمومية.

وفي الختام، نؤكد في الفريق الاستقلالي دعمنا لمضامين هذا المشروع، مع التأكيد على ضرورة مواصلة الإصلاحات الموازية التي من شأنها أن تعزز حكمة التعيين في المناصب العليا، وتخدم في نهاية المطاف التنمية الشاملة لبلادنا.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

(4) مداخلة الفريق في مناقشة مشروع قانون رقم 06.26 القاضي بتغيير وتتميم القانون رقم 038.13 المتعلق بإحداث المدرسة الوطنية العليا للإدارة:

بسم الله الرحمن الرحيم والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترم،

السيدات والسادة المستشارين،

يشرفني أن أندخل باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، في مناقشة مشروع قانون رقم 06.26 القاضي بتغيير وتنظيم القانون رقم 038.13 المتعلق بإحداث المدرسة الوطنية العليا للإدارة.

في مستهل هذه المداخلة، نؤكد انخراطنا المسؤول والداعم لكل الأوراش الإصلاحية التي تقودها الحكومة، انسجاماً مع التوجهات الملكية السامية، الرامية إلى تحديث الإدارة العمومية وجعلها في خدمة المواطن والتنمية.

كما نسجل أن هذا المشروع يأتي في توقيت دقيق، يتطلب تسريع وتيرة إصلاح الإدارة والرفع من نجاعة مواردها البشرية.

السيد الرئيس المحترم،

إن الفريق الاستقلالي، لا يكتفي بدعم المبادرات التشريعية، بل يحرص على أن تكون هذه المبادرات في مستوى الانتظارات الوطنية وقادرة على إحداث الأثر الحقيقي على أرض الواقع.

ومن هذا المنطلق، نعتبر أن إصلاح المدرسة الوطنية العليا للإدارة يجب أن يتجاوز منطق التحيين الشكلي، ليرتقي إلى مستوى الإصلاح العميق لمنظومة تكوين النخب الإدارية.

ذلك أن الرهان اليوم لم يعد فقط تكوين أطر عليا، بل إعداد قيادات إدارية قادرة على اتخاذ القرار ومواكبة التحولات الكبرى، والانخراط الفعلي في تنزيل أوراش الدولة، وعلى رأسها الجبهة المتقدمة واللاتمركز الإداري والتحول الرقمي.

السيد الرئيس المحترم،

إننا في الفريق الاستقلالي، ندعم هذا المشروع ونثمنه، لكننا في نفس الوقت نؤكد أن دعمنا مشروط بمدى قدرته على تحقيق نقلة نوعية حقيقية.

ولذلك، نطرح بكل وضوح ومسؤولية جملة من الملاحظات:

أولاً، لا يمكن أن تحقق المدرسة أهدافها دون ربط فعلي بين التكوين وحاجيات الإدارة، خاصة على المستوى الترابي، حيث تتجلى اليوم أكبر التحديات في تدبير الشأن العام؛

ثانياً، إن تكافؤ الفرص والشفافية في الولوج إلى هذه المؤسسة يجب أن يشكل قاعدة لا محيد عنها، لأن الحديث عن إصلاح الإدارة يبدأ من ضمان استقطاب الكفاءات الحقيقية؛

ثالثاً، إن غياب آليات دقيقة لتقييم أثر التكوين يطرح تساؤلات مشروعة حول مدى نجاعة هذه المؤسسة، وهو ما يستدعي إرساء منظومة صارمة للتتبع والتقييم؛

رابعاً، نعتبر أن انفتاح المدرسة على التجارب الدولية لم يعد خياراً،

بل ضرورة حتمية، لمواكبة المعايير الحديثة في إعداد القيادات الإدارية.

السيد الرئيس المحترم،

إن الحكومة، اليوم، مدعوة إلى جعل هذا المشروع ليس مجرد تعديل قانوني، بل مدخلاً للإصلاح الحقيقي وعميق لمنظومة تكوين الأطر العليا، بما ينعكس إيجاباً على جودة المرفق العمومي.

وفي هذا الإطار، نؤكد أن رهان إصلاح الإدارة لا يقبل أنصاف الحلول، ولا يحتمل المقاربات الجزئية، بل يتطلب جرأة سياسية، ووضوحاً في الرؤية، وربطاً فعلياً بين التكوين والمحاسبة والنتائج.

وفي الختام، فإن الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية يجدد دعمه المبدئي لهذا المشروع، باعتباره خطوة في اتجاه تحديث منظومة تكوين الأطر العليا، غير أن هذا الدعم يظل مقروناً بضرورة إغنائه وتجويده خلال المسار التشريعي، بما يضمن وضوح الأهداف، ودقة الآليات ونجاعة المقترحات، حتى تستجيب المدرسة الوطنية للإدارة للرهانات الجديدة المرتبطة بتأهيل الكفاءات وتخليق المرفق العمومي وتعزيز الحكامة وربط المسؤولية بالمحاسبة.

كما نؤكد أن نجاح هذا الورش لن يقاس فقط بصدور النص القانوني، بل بقدرته على إحداث أثر ملموس في أداء الإدارة العمومية وعلى إنتاج أطر قادرة على قيادة التحول الإداري ومواكبة الأوراش الاستراتيجية وخدمة المواطن بكفاءة واستباقية.

ومن ثم، فإننا ندعو إلى مواصلة العمل المشترك بين الحكومة والبرلمان، بروح المسؤولية والتوافق البناء، من أجل إخراج نص تشريعي يرقى إلى مستوى تطلعات بلادنا، ويعزز مكانة هذه المؤسسة، باعتبارها رافعة أساسية لتأهيل الإدارة المغربية.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

(5) مداخلة الفريق في مناقشة مشروع قانون رقم 045.26 المتعلق بتغيير وتنظيم القانون رقم 08.12 المتعلق بالهيئة الوطنية للطبقيات والأطباء:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

نعتز في الفريق الاستقلالي بالمساهمة في هذا الورش التشريعي الهام الذي يترجم الرؤية الملكية السامية لإصلاح المنظومة الصحية وتعميم الحماية الاجتماعية، إن انخراطنا في تزكية هذا المشروع ينبع من إيماننا العميق بضرورة تحديث آليات حكامه المهن الطبية لمواكبة التحولات الجذرية التي يشهدها القطاع ببلادنا، وضمان ولوج منصف وعادل للخدمات الصحية.

ومن هذا المنطلق، نعلن تأييدنا لهذا المسار الإصلاحي الذي يجعل من الهيئة فاعلاً محورياً في إنجاح الورش الملكي الكبير استناداً

للاعتبارات التالية:

الاعتبار الأول مرتبط بالملاءمة الاستراتيجية مع إصلاح المنظومة الصحية: حيث يأتي دعمنا لهذا المشروع لكونه يتجاوز التعديلات التقنية البسيطة، ليصبح جزءاً لا يتجزأ من رؤية شاملة لإعادة هيكلة القطاع الصحي الوطني.

إننا في الفريق الاستقلالي نرى في ملاءمة الإطار القانوني للهيئة مع مستجدات المجموعات الصحية الترابية ركيزة أساسية لضمان انسجام السياسات الصحية الجهوية، فهذا التوجه سيمكن الهيئة من أداء وظائفها بكفاءة عالية، مما ينعكس إيجاباً على جودة العرض الصحي الوطني، كما أن هذا الإصلاح يرسخ العدالة المجالية والاجتماعية في توزيع الخدمات الطبية عبر ربوع المملكة وسنعمل من خلال هذا القانون على توفير بيئة اشتغال سليمة تحفز الطبيب على العطاء والتميز المهني.

الاعتبار الثاني يتمثل في كون مقتضيات مشروع القانون تسعى لتعزيز التمثيلية وتوسيع قاعدة الانخراط: وفي هذا الإطار نشيد في الفريق الاستقلالي بالتوجه الجديد الرامي إلى توسيع تمثيلية المجلس الوطني بالانتقال من 27 إلى 40 عضواً، مما يضمن تعدداً في الآراء والخبرات.

بالإضافة إلى أن إدماج الأساتذة الباحثين وأطباء القوات المسلحة الملكية والأطباء الممارسين خارج أرض الوطن، يعكس رغبة حقيقية في الاستفادة من كافة الكفاءات الوطنية.

كما أن تفعيل مبدأ المناصفة داخل أجهزة الهيئة يكرس العدالة النوعية وينسجم مع الثوابت الدستورية للمملكة، فهذا التنوع من شأنه أن يجعل من الهيئة مؤسسة أكثر ديمقراطية وقدرة على التعبير عن تطلعات مختلف فئات الجسم الطبي، وهو ما سيساهم في تقوية اللحمة المهنية وتوحيد جهود كافة المتدخلين في القطاع.

الاعتبار الثالث يتمثل في ترسيخ الحكامة الترابية والبعد الجهوي: نشتمن عالياً في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية تعزيز البعد الجهوي، من خلال إعادة هيكلة المجالس الجهوية للهيئة لتتلاءم مع التقسيم الجهوي الجديد للمملكة.

إن إحداث مجموعات صحية ترابية يتطلب بالضرورة مجالس جهوية قوية ومستقلة وقادرة على اتخاذ القرار المحلي بفعالية.

كما أن تحديد حد أدنى لأعضاء كل مجلس جهوي يضمن الفعالية والتمثيلية الحقيقية لمختلف أقاليم الجهة فهذا التوجه سيسهم بلا شك في حل إشكالية التفاوتات المجالية الحادة في توزيع الأطر الطبية بين الجهات، وسيمكننا من وضع أسس متينة لحكامة طبية ترابية تخدم المواطن في قريته ومدينته على حد سواء.

الاعتبار الرابع يهم مسألة تقوية الأدوار المهنية والتكوين المستمر: نعتبر في الفريق الاستقلالي أن إسناد الدور المحوري للهيئة في وضع

برامج التكوين الطبي المستمر يعد قفزة نوعية لتجويد الممارسة الطبية، فمواكبة التطورات العلمية والتكنولوجية المتسارعة في الطب تقتضي تأطيراً مستمراً للأطباء يرفع من جودة الخدمات المقدمة للمواطنين.

إن استطلاع رأي الهيئة وجوباً في مشاريع النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالمهنة يعزز من مكانتها الاستشارية والقانونية، كما أن هذا الدور التأطيري سيساهم في تحسين ظروف عمل الطبيبات والأطباء وضمان استقرارهم المهني ببلادنا، وهو ما سيحد من ظاهرة هجرة الكفاءات الوطنية نحو الخارج التي تؤثر في القطاع.

الاعتبار الخامس يتعلق بتعزيز الاستقلالية المالية والضمانات التأديبية: إننا في الفريق الاستقلالي نؤكد على أهمية تعزيز الاستقلالية المالية للهيئة وإحداث آليات ناجعة لاستخلاص الاشتراكات، مما يضمن لها حيادها وقوة قرارها كما نثمن مراجعة المساطر التأديبية وتكريس مبادئ الشفافية والمسؤولية والمحاسبة داخل أجهزة الهيئة.

إن توضيح القواعد المنظمة للعلاقة بين الأجهزة الداخلية للهيئة سيعزز التواصل والتنسيق ويمنع تداخل الاختصاصات، هذه الضمانات القانونية الجديدة ستحمي حقوق الأطباء وتضمن كرامتهم، وفي الوقت نفسه تضمن حقوق المرتفقين وصحة المواطنين، وبذلك، نضع إطاراً أخلاقياً ومهنياً متيناً يرفع من شأن رسالة الطب النبيلة في مجتمعنا.

يؤكد الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية أن تصويته الإيجابي على هذا المشروع نابع من قناعة راسخة بأن إصلاح الهيئة الوطنية للطبيبات والأطباء هو مدخل أساسي لإصلاح المنظومة الصحية برمتها.

(6) مداخلة الفريق في مناقشة مشروع قانون رقم 027.25 الذي يقضي بتغيير وتنظيم القانون رقم 89.13 المتعلق بالنظام الأساسي للصحفيين المهنيين:

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

نعتبر في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية أن هذا التعديل خطوة تشريعية هامة وضرورية لمواكبة التحولات التي يشهدها قطاع الصحافة والنشر ببلادنا، وتعزيز المنظومة القانونية بما يضمن تنظيم المهنة والارتقاء بأوضاع المهنيين، تماشياً مع الطموحات الوطنية لبناء إعلام قوي ومهي.

لقد جاء مشروع القانون بتدقيقات جوهرية في تعريف الصحفي المهني بمختلف فئاته، سواء كان محترفاً أو حراً أو متدرباً، مع اشتراط وجود المقر الرئيسي لمزاولة النشاط أو السكن بالمغرب لضمان القرب من القضايا الوطنية.

إن هذا التنظيم المحكم من شأنه قطع الطريق على العشوائية والحد من التطفل على مهنة المتاعب، كما أن التدقيق في فترات

المتعلق بالنظام الإحصائي الوطني:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الحركي في إطار مناقشة مشروع قانون رقم 046.26 المتعلق بالنظام الإحصائي الوطني، هذا النص التشريعي الذي نعتبره لبنة أساسية لثورة رقمية وتنموية حقيقية بالمملكة.

إن التخطيط السليم للمستقبل وبناء السياسات العمومية الناجعة لا يمكن أن يستقيم دون قراءة دقيقة للواقع، والقراءة الدقيقة تحتاج بالضرورة إلى بيانات موثوقة ومؤشرات علمية تعكس حقيقة المعيش اليومي للمواطنين.

ومن هنا تبرز أهمية هذا المشروع الذي جاء ليعيد هيكلة منظومتنا الإحصائية الوطنية تماشياً مع توجهات جلالة الملك وتفعيلاً للفصل 159 من الدستور.

إننا نثمن عالياً المستجدات التي يحملها هذا النص، وعلى رأسها إحداث المجلس الوطني للمعلومة الإحصائية كشخصية اعتبارية مستقلة مالياً.

إن هذه الخطوة ستضمن تكريس مبادئ الحياد والموضوعية، وتحمي سرية البيانات، مما سيعزز ثقة الشركاء الدوليين والمستثمرين والمواطنين في أرقامنا الوطنية.

غير أننا في فريقنا نود إثارة الانتباه إلى بعض التحديات المصاحبة للتزليل:

1- الالتقائية الإحصائية: نطالب بضمان التنسيق المرن بين المندوبية السامية للتخطيط كمنتج محوري، وباقي القطاعات الوزارية لضمان عدم تضارب الأرقام؛

2- البُعد الترابي: ندعو إلى تقوية الإحصاء الجهوي والمحلي، فالعدالة المجالية تبدأ من فهم الفوارق التنموية بين الجهات بناءً على بيانات ترابية دقيقة؛

3- السيادة الرقمية: نؤكد على ضرورة حماية الأمن السيبراني لقواعد البيانات الضخمة التي ستجمعها المنظومة الوطنية.

وفي الختام، إن التزام رئيس المجلس الوطني بتقديم تقرير سنوي يناقش تحت قبة البرلمان يعكس عمق الحكامة وربط المسؤولية بالمحاسبة.

لذلك، نعلن في فريقنا عن دعمنا الكامل والتصويت بالإيجاب لصالح هذا المشروع، تطلعاً لمنظومة إحصائية قوية تخدم التنمية الشاملة لبلادنا.

التدريب والتكوين المستمر يرفع من منسوب الاحترافية المطلوبة في العمل الصحفي. إن هذا الوضوح القانوني يمنح المهنيين إطاراً مرجعياً يحدد بدقة الواجبات والمسؤوليات الملقة على عاتقهم في إطار سيادة القانون.

نعتبر في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية أن حرص مشروع القانون على ترسيخ الحماية الاجتماعية والقانونية بصيغة صريحة للصحفيين من الجوانب المضيق في هذا التعديل، حيث اعتبر الحقوق المنصوص عليها في مدونة الشغل والاتفاقيات الجماعية حداً أدنى لا يجوز التنازل عنه أو الانتقاص منه.

كما أن التنصيص على بطلان كل شرط تعاقدى ينتقص من هذه الحقوق يعكس إرادة تشريعية قوية لتعزيز الاستقرار المهني والمادي لنساء ورجال الإعلام في مواجهة أي تعسف محتمل إن حماية كرامة الصحفي وتأمين عيشه الكريم هي المدخل الأساسي لضمان جودة المحتوى الإعلامي وحياديته ومصداقيته في نقل الخبر.

كما نسجل بإيجابية مقتضيات المادة 19 المضافة التي تحصن حقوق المؤلف والحقوق المجاورة للصحفي، مما يحفظ جهده الإبداعي والفكري من أي استغلال غير قانوني بغض النظر عن طبيعة العقود المبرمة.

وبالموازاة مع ذلك، فإن توسيع مفهوم "المؤسسة الصحفية" ليشمل متعهدي الاتصال السمعي البصري ووكالات الأنباء، يمثل استجابة واقعية للتحويلات الرقمية التي فرضت أنماطاً جديدة من العمل الصحفي.

وفي إطار الحفاظ على الحقوق المكتسبة، ثمن المادة الثانية التي أكدت أن هذا التعديل لن يترتب عنه أي مساس بالوضعية القانونية أو الاجتماعية للصحفيين الممارسين قبل دخوله حيز التنفيذ.

إن هذا الضمان القانوني يمنح الطمأنينة للمهنيين ويؤكد أن الإصلاح يهدف إلى التجويد والتمكين وليس التضيق، خاصة مع وضوح مقتضيات المادة 26 المتعلقة بالمراسلين المعتمدين.

إننا أمام نص قانوني يسعى للمزاوجة بين الحداثة في التدبير والمحافظة على رصيد المكتسبات المهنية المتراكمة، مما يسهم في استقرار المقاولات الإعلامية وتنمية مواردها البشرية.

وبناء على ما تقدم، وانطلاقاً من قناعة الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية الراسخة بأهمية تمكين الصحافة الوطنية من آليات الاشتغال العصرية التي تضمن استقلاليتها ومهنتها، فإننا نعلن عن تصويتنا بالإيجاب على مشروع قانون رقم 027.25.

III- مداخلات الفريق الحركي:

(1) مداخلة الفريق في مناقشة مشروع قانون رقم 046.26

وشكراً لكم.

(2) مداخلة الفريق في مناقشة مشروع قانون رقم 047.26 المتعلق بالمندوبية السامية للتخطيط:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الحركي لأعبر عن اعتزازنا ودعمنا الكامل لمشروع قانون رقم 047.26 المتعلق بالمندوبية السامية للتخطيط.

إننا اليوم لا نناقش مجرد تعديل إداري بسيط، بل نؤسس مرحلة تاريخية جديدة في مسار تحديث هياكل الدولة المغربية، تفعيلاً للرؤية الملكية السامية الداعية إلى إصلاح عميق للمنظومة الإحصائية وتوجيهها لدعم التنسيق الاستراتيجي.

السيد الرئيس المحترم،

إن تحويل المندوبية السامية للتخطيط إلى هيئة مستقلة للحكامة الجيدة بناءً على الفصل 159 من الدستور، هو استجابة مباشرة التحديات التنموية المستدامة.

إن صناعة القرار التنموي الناجع ومواكبة النموذج التنموي الجديد لا يمكن أن تتحقق بدون بيانات مستقلة، موثوقة، وتمتع بالمصداقية والموضوعية والحياد التام.

إن منح هذه المؤسسة الاستقلال الإداري والمالي سيبعد إنتاج المعلومة الإحصائية عن أي تجاذبات سياسية أو ظرفية كما نثمن عالياً الاختصاصات الجديدة الموكلة للهيئة، خاصة في مجالات التتبع والتقييم العلمي للسياسات العمومية، وكذا إدماج البعد الترابي والجهوي في الحسابات الوطنية.

ونعتبر هذا التحول سيمكن البرلمان والفاعلين الترابيين، من قياس الأثر الحقيقي للبرامج التنموية والسياسات العمومية على المواطن المغربي بوضوح ودقة ومسؤولية.

السيد الرئيس،

إن فريقنا إذ يصوت بالقبول لصالح هذا المشروع فإنه يؤكد على ضرورة التعجيل بإخراج النصوص التنظيمية المرتبطة به، وتوفير كافة الإمكانيات اللوجستية والتقنية الحديثة، لتمكين هذه المؤسسة الاستراتيجية من أداء مهامها الجديدة بالشكل الذي يخدم تطلعات مغرب المستقبل.

والسلام عليكم.

(3) مداخلة الفريق في مناقشة مشروع قانون رقم 76.19 يوافق بموجبه على الاتفاق متعدد الأطراف بين السلطات المختصة بشأن تبادل الإقرارات عن كل بلد، الموقع من طرف المملكة المغربية في 25 يونيو 2019:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الحركي لمناقشة مشروع قانون رقم 76.19 الذي يوافق بموجبه على الاتفاق متعدد الأطراف بين السلطات المختصة بشأن تبادل الإقرارات عن كل بلد، الموقع من طرف المملكة المغربية في يونيو 2019.

إن هذا المشروع يندرج ضمن الدينامية الدولية الرامية إلى تعزيز الشفافية الضريبية، ومحاربة التهرب الضريبي، والحد من تحويل الأرباح من طرف الشركات متعددة الجنسيات بما ينسجم مع المعايير التي وضعتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومجموعة العشرين.

ونحن في الفريق الحركي، نؤكد دعمنا لكل المبادرات التي تمكن بلادنا من حماية سيادتها الضريبية وتعزيز العدالة الجبائية وتوسيع الوعاء الضريبي وضمان منافسة اقتصادية نزيهة بين مختلف الفاعلين.

غير أن موافقتنا على هذا المشروع لا تعني إغفال مجموعة من الملاحظات والتساؤلات.

أولاً: إن نجاح هذا الاتفاق رهين بقدرة الإدارة الضريبية المغربية على استثمار المعلومات المتبادلة وتحويلها إلى آليات فعالة للكشف عن ممارسات التهرب الضريبي والتسعير التحويلي، وليس الاكتفاء بتبادل المعطيات بشكل شكلي؛

ثانياً: نتساءل عن مدى جاهزية البنية الرقمية والإدارية لاستقبال هذا الحجم من المعلومات الحساسة وتحليلها وضمان سريتها وحمايتها وفق أعلى المعايير الدولية؛

ثالثاً: ينبغي أن ينعكس هذا الانخراط الدولي إيجاباً على الموارد الجبائية للمملكة، وأن يساهم في تقليص الخسائر الناتجة عن تحويل الأرباح نحو الملاذات الضريبية، بما يوفر موارد إضافية لتمويل السياسات العمومية وتعزيز الدولة الاجتماعية؛

رابعاً: ندعو الحكومة إلى مواصلة ملازمة المنظومة الجبائية الوطنية مع المعايير الدولية، مع الحرص في الوقت نفسه على الحفاظ على جاذبية الاستثمار، وعدم إثقال كاهل المقاولات الوطنية بإجراءات إدارية إضافية قد تؤثر على تنافسيتها.

كما نؤكد أن الانفتاح على التعاون الضريبي الدولي يجب أن يوازيه

التعيين فيها في مجلس الحكومة.

السيد الرئيس،

حضرات السيدات والسادة الحضور،

إننا في الفريق الحركي نعتبر المسؤولية الإدارية، بمثابة المحك الرئيسي الذي تعول عليه الدولة من خلال الأنشطة الموزعة بين المرافق العمومية وشبه العمومية في تدبير أنشطتها اليومية والمرتبطة مباشرة بمسلسل التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

ومن هنا تكمن أهمية منظومة الاختيار والتعيين على رأس المؤسسات العمومية والشبه العمومية، وخاصة الاستراتيجية منها والتي تستوجب تعديلات متتالية ومستمرة، سواء على مستوى المؤسسات أو على مستوى ترتيبها، مما يستوجب وضع مرجعية لها منطوق معين وتعتمد على مقاييس وشروط محددة لانتقاء المؤسسات وترتيبها.

ولكون جل التعديلات مرتبطة فقط بالملاءمة والتعيين، فإننا في الفريق الحركي نعلن عن تفاعلنا الإيجابي مع مشروع القانون.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

5) مداخلة الفريق في مناقشة مشروع قانون رقم 06.26 القاضي بتغيير وتتميم القانون رقم 038.13 المتعلق بإحداث المدرسة الوطنية العليا للإدارة:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزيرة المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الحركي لمناقشة مشروع قانون رقم 06.26 القاضي بتغيير وتتميم القانون رقم 038.13 المتعلق بإحداث المدرسة الوطنية العليا للإدارة، وهي مؤسسة نعتبرها ركيزة أساسية في بناء إدارة عمومية حديثة فعالة وقادرة على مواكبة الأوراش التنموية الكبرى التي تشهدها بلادنا.

إننا في الفريق الحركي نثمن مشروع هذا القانون والذي يهدف إلى تحديث الإدارة العمومية وتطوير منظومة التكوين والتأهيل لفائدة أطر الإدارة، لكن وبالرغم مما جاء به من مقتضيات خاصة تلك المتعلقة بتحسين الوضعية المادية والنظامية لطلبة المدرسة وتعزيز جاذبيتها، فإننا في الفريق الحركي نسجل أن الحكومة ما تزال تتعامل مع إصلاح الإدارة العمومية بمنطق التجزئ والمعالجة القطاعية بدل اعتماد رؤية شمولية ومندمجة لتأهيل الرأسمال البشري الإداري.

كما نسجل غياب تصور واضح بشأن آليات تتبع إدماج خريجي المدرسة داخل مختلف القطاعات والمؤسسات العمومية، وضمان الاستفادة المثلى من الكفاءات التي يتم تكوينها بكلفة مالية مهمة تتحملها الدولة.

إصلاح داخلي عميق للمنظومة الجبائية، يقوم على تبسيط المساطر وترسيخ الثقة بين الإدارة والملمزين وتحقيق الإنصاف الجبائي وتوسيع الوعاء الضريبي بدل الرفع من الضغط الضريبي على الفاعلين الملمزين.

السيد الرئيس،

إن بلادنا راكمت خلال السنوات الأخيرة تقدماً مهماً في مجال التعاون الدولي لمحاربة التهرب الضريبي، غير أن التحدي الحقيقي يظل في تحويل هذه الاتفاقيات إلى نتائج ملموسة ترفع من المداخل الجبائية، وتحارب الاقتصاد غير المهيكل، وتكرس مبادئ الحكامة الجيدة والشفافية.

وبناءً على ذلك، فإننا في الفريق الحركي ندعو الحكومة إلى تقديم تقييم دوري لأثار هذا الاتفاق، من خلال بيان عدد عمليات تبادل المعلومات وحجم المبالغ الضريبية التي تم استخلاصها بفضل هذه الآلية، وانعكاسها على حماية الحقوق المالية للدولة..

وفي الختام، نجدد في الفريق الحركي دعمنا لكل المبادرات التي تعزز مصداقية المملكة داخل المنظومة الضريبية الدولية، شريطة أن يكون الهدف النهائي هو تحقيق العدالة الجبائية وحماية الاقتصاد الوطني، وترسيخ الثقة في المؤسسات.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

4) مداخلة الفريق في مناقشة مشروع قانون تنظيمي رقم 026.26 بقضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 02.12 المتعلق بالتعيين في المناصب العليا تطبيقاً لأحكام الفصلين 49 و92 من الدستور:

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترم،

حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الحركي للمساهمة في مناقشة مشروع قانون تنظيمي رقم 026.26 يقضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 02.12 المتعلق بالتعيين في المناصب العليا، والذي تقدمت به الحكومة في إطار مواصلة الجهود المبذولة لتفعيل مضامين الفصلين 49 و92 من الدستور، ومواكبة التطورات والتحديات التي تستوجب تغيير مشروع القانون.

ويهدف مشروع القانون التنظيمي الذي بين أيدينا إلى تحيين لائحة المؤسسات العمومية والمناصب العليا المنصوص عليها في الملحق رقم 1 والملحق رقم 2 من مشروع القانون أعلاه، من خلال إدراج الوكالة الوطنية لحماية الطفولة ضمن لائحة المؤسسات الاستراتيجية، بالإضافة إلى استبدال تسمية "المؤسسة المحمدية للأعمال الاجتماعية لقضاة وموظفي العدل بتسمية" المؤسسة المحمدية للأعمال الاجتماعية لموظفي العدل" وكذا إضافة منصب "المحافظين القضائيين العامين" إلى لائحة المناصب العليا بالإدارات العمومية التي يتم التداول في شأن

السيد الرئيس،

لكن الرهان اليوم لا يقتصر على تعديل جزئي لبعض المقتضيات القانونية بل ينبغي أن يكون جزءا من رؤية متكاملة لإصلاح المهنة من خلال توطيد الحكامة وتعزيز الشفافية والديمقراطية في انتخاب أجهزتها وتدير شؤونها وضمان عدالة مجالية ومنصفة لجميع الطبيبات والأطباء بمختلف فئاتهم وربط المسؤولية بالمحاسبة، لأن الممارسة اليوم أبانت على مجموعة من الاختلالات والإشكالات، سواء على مستوى تدبير أجهزة الهيئة أو على مستوى اختصاصاتها أو على مستوى آليات اشتغالها ومواكبة التحولات التي يعرفها قطاع الصحة ببلادنا.

السيد الرئيس،

لذا نؤكد لكم، السيد الوزير المحترم، أن الفريق الحركي سيضل دائما يدعم جميع الإصلاحات التي تدخل في ورش تعميم الحماية الاجتماعية، وخصوصا إصلاحات المنظومة الصحية الوطنية بعيدا عن منطق الأغلبية أو المعارضة التي لا تحتمل هذه المهنة النبيلة، والتي ستضمن للمواطن المغربي حقه الدستوري في الولوج إلى الخدمات الصحية.

(7) مداخلة الفريق في مناقشة مشروع قانون رقم 027.25 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 89.13 المتعلق بالنظام الأساسي للصحافيين المهنيين:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أدخل باسم الفريق الحركي بمجلسنا الموقر في إطار مناقشة مشروع قانون رقم 027.25 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 89.13 المتعلق بالنظام الأساسي للصحافيين المهنيين، الذي جاء لتعزيز الجهود الرامية إلى تطوير المنظومة القانونية المنظمة لمهنة الصحافة بما يضمن ملاءمتها وانسجامها مع المقتضيات الدستورية المتعلقة بحرية التعبير والصحافة ومع الالتزامات الدولية للمغرب في مجال حقوق الإنسان وحماية الحقوق المهنية والاجتماعية للصحافيين.

وكذلك لمواكبة التحولات العميقة المهنية والرقمية التي يعرفها المشهد الإعلامي ببلادنا، ترسيخا لبيئة قانونية سليمة وأكثر ملاءمة لمختلف الفاعلين في القطاع، وسانحة لبناء صحافة حرة، مستقلة، مسؤولة وذات مصداقية وأكثر احترافية.

السيد الرئيس المحترم،

في إطار التفاعل الإيجابي لفريقنا مع مضامين ومستجدات هذا المشروع الهام، نثمن تعديل وتحسين وتدقيق التعريفات بما فيها تعريف الصحفي المهني المحترف والصحفي المهني المتدرب، وهو تدقيق من شأنه توسيع دائرة الاعتراف القانوني ليشمل مختلف الفئات في الصحافة

ومن جهة أخرى، فإن مشروع قانون لم يقدم أجوبة كافية بخصوص مدى ملاءمة التكوين المقدم داخل المؤسسة مع التحولات المتسارعة التي تعرفها الإدارة الحديثة، خاصة في مجالات الرقمنة والذكاء الاصطناعي وتدريب المشاريع العمومية وتقييم السياسات العمومية، والحكامة الترابية.

كما نعتبر أن تحديث المدرسة الوطنية العليا للإدارة يقتضي تعزيز استقلاليتها الأكاديمية والبيداغوجية وتوسيع شراكاتها مع المؤسسات الوطنية والدولية المتخصصة وإرساء منظومة للتقييم المستمر لجودة التكوين ومردوديته على أداء الإدارة العمومية.

وعليه، فإننا ندعو الحكومة إلى استثمار هذه المناسبة من أجل إطلاق إصلاح عميق وشامل لمنظومة تدبير الموارد البشرية بالإدارة العمومية، قائم على الكفاءة والاستحقاق والشفافية وربط المسؤولية بالمحاسبة.

وختاماً، فإننا في الفريق الحركي، رغم تسجيلنا لهذه الملاحظات، سنتعامل مع هذا المشروع بروح المسؤولية والجدية، بما يخدم المصلحة العامة، ويساهم في بناء إدارة عمومية حديثة، ناجعة وقادرة على رفع تحديات المرحلة.

وفقنا الله جميعاً لما فيه خير للبلاد والعباد تحت القيادة الحكيمة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله ورعاه.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

(6) مداخلة الفريق في مناقشة مشروع قانون رقم 045.26 بتغيير وتتميم القانون رقم 08.12 المتعلق بالهيئة الوطنية للطبيبات والأطباء:

السيد الرئيس المحترم،

السادة والسيدات الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الحركي في مناقشة مشروع قانون رقم 045.26 بتغيير وتتميم القانون رقم 08.12 المتعلق بالهيئة الوطنية للطبيبات والأطباء، والذي يأتي في سياق مواصلة سلسلة الإصلاحات التشريعية والتنظيمية التي تعرفها المنظومة الصحية ببلادنا.

السيد الرئيس،

إننا في الفريق الحركي نثمن مضامين المشروع الذي نحن بصدد مناقشته اليوم، والذي يروم إلى تعزيز دور الهيئة الوطنية للطبيبات والأطباء بما ينسجم مع التحولات التي يشهدها القطاع الصحي، باعتبارها مؤسسة مستقلة تضطلع بأدوار أساسية في تنظيم الهيئة وحماية أخلاقياتها والدفاع عن جودة الممارسة الطبية.

المكتوبة، والإلكترونية والسمعية البصرية، ووكالات الأنباء.

نسجل كذلك إيجابا في الفريق الحركي توضيح الوضعية القانونية المتعلقة ببطاقة الصحافة المهنية، بغية تعزيز مصداقية وشفافية مسطرة منح وسحب البطاقة منعا لانتحال الصفة أو التلاعب بوثائق رسمية، من خلال تأطير النص بشكل أكثر دقة للحالات التي تشكل جنحة يعاقب عليها بموجب القانون الجنائي المرتبطة بالتلاعب بهذه البطاقة المهنية.

وبنفس الحس الإيجابي، نثمن كذلك التنصيص في هذا المشروع على حق الصحفيين المهنيين من الاستفادة من حقوق المؤلف والحقوق المجاورة وعلى عدم إمكانية الاتفاق حول عدم الاستفادة صونا للحقوق الأدبية والمالية للصحفي المهني وضمنا لحماية الإبداع الصحفي وتحفيز الإنتاج الفكري.

السيد الرئيس المحترم،

مستحضرين في الفريق الحركي رهانات وتحديات إصلاح وتطوير قطاع الإعلام، وواقع مهنة الصحافة ببلادنا، وكذلك للتحويلات التي تعرفها المهنة، وللوضعية الاجتماعية والمهنية الصعبة للصحفيين المهنيين، كان بود الحكومة أن تبادر إلى مراجعة شاملة للمنظومة القانونية المؤطرة لمهنة الصحافة، بدل اعتماد المقاربة التجزئية الضيقة في إصلاح قطاع الإعلام والصحافة.

شكرا على حسن إصغائكم.

8) مداخلة الفريق في إطار مناقشة مشروع قانون رقم 013.26 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 2.00 المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الحركي بمجلس المستشارين لمناقشة مشروع قانون رقم 013.26 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 2.00 المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة، الذي يندرج ضمن تعزيز الترسنة القانونية المرتبطة بحماية حرية الإبداع والتعبيرات الثقافية وفق دستور المملكة وتحديث وتطوير المنظومة القانونية لحماية حقوق المؤلف والحقوق المجاورة ومواكبة التحولات الرقمية والتطور الذي تعرفه أنماط استغلال المصنفات عبر المنصات الإلكترونية.

السيد الرئيس المحترم،

بكل تأكيد، يشكل هذا المشروع الهام الذي نحن بصدد مناقشته اليوم نقلة نوعية في مجال مكافحة القرصنة والبت غير المشروع، وتقوية الآليات القانونية والقضائية والإدارية ذات الصلة، خاصة

في ظل استفحال استغلال المصنفات الأدبية والفنية بفعل الرقمنة وانتشار المنصات الإلكترونية، مما يستلزم تعزيز وتطوير آليات حماية حقوق المؤلف والحقوق المجاورة، بغية ضمان ملائمة التشريع الوطني مع الطفرة الرقمية التي يعرفها المشهد الرقمي وطنيا ودوليا، خاصة وأن بلادنا مقبلة على تنظيم كأس العالم 2030 بمعية إسبانيا والبرتغال، مما يستوجب بلورة إطار قانوني يضمن حماية حقوق البث.

السيد الرئيس المحترم،

في إطار التفاعل الإيجابي للفريق الحركي مع مضامين ومستجدات هذا المشروع الهام، نثمن توسيع النص لاختصاصات المكتب المغربي لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة لتشمل الترخيص باستغلال الفولكلور واستخلاص العائدات المالية المترتبة عنه وتخصيصها لدعم الصناعات الثقافية بعد خصم مصاريف التدبير، كما نثمن كذلك تعزيز الحماية الاقتصادية لحقوق المؤلف عبر تمكين المؤلف من الاستفادة من مقابل مالي عن مختلف أوجه استغلال مصنفاته.

وبنفس الحس الإيجابي، نثمن تعزيز آليات الحماية القانونية لحقوق المؤلف من خلال تمكين القضاء من إصدار أوامر فورية لوقف جميع أشكال الاعتداء على الحقوق المحمية، بما فيها المخالفات المرتكبة عبر الوسائط الرقمية.

السيد الرئيس المحترم،

مستحضرين في الفريق الحركي أهمية وراهنية حماية الإبداع وحقوق المؤلف والحقوق المجاورة، نتطلع إلى مراجعة شاملة للمنظومة القانونية ذات الصلة، بعيدا عن المقاربة التجزئية المعتمدة..

شكرا على حسن إصغائكم.

IV- مداخلات فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب:

1) مداخلة الفريق في مناقشة مشروع قانون رقم 046.26 المتعلق بالنظام الإحصائي الوطني ومشروع قانون رقم 047.26 المتعلق بالمندوبية السامية للتخطيط:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

لي عظيم الشرف أن أتدخل باسم فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب في هذه الجلسة التشريعية لمناقشة مشروع قانون رقم 046.26 المتعلق بالنظام الإحصائي الوطني ومشروع قانون رقم 047.26 المتعلق بالمندوبية السامية للتخطيط، المندرجان في إطار مواصلة تحديث المنظومة الإحصائية والمؤسسية لبلادنا وتعزيز الحكامة الجيدة، وترسيخ ثقافة التخطيط الاستراتيجي والتقييم المبني على المعطيات العلمية الدقيقة.

الجديدة التي أتى بها مشروع القانون رقم 046.26 بالنظام الإحصائي الوطني، والقانون رقم 047.26 المتعلق بالمندوبية السامية للتخطيط الهادفين إلى تحديث وتطوير المنظومة الوطنية للإحصاء، التي لا شك أنها ستعرف نقلة نوعية، لا سيما عبر إرساء نظام إحصائي جديد والارتقاء بالمؤسسة الإحصائية الوطنية وتطوير حكامتها وتوسيع اختصاصاتها وتعزيز مكانتها كمؤسسة دستورية.

وختاماً، نعلن عن دعمنا لهذه المبادرة التشريعية الهامة، ونؤكد على دعمنا لجميع الأوراش والإصلاحات التي تهدف إلى تطوير المنظومة الإحصائية الوطنية والارتقاء بها.

(2) مداخلة الفريق في مناقشة مشروع قانون رقم 76.19 يوافق بموجبه على الاتفاق متعدد الأطراف بين السلطات المختصة بشأن تبادل الإقرارات عن كل بلد الموقع من طرف المملكة المغربية بتاريخ 25 يونيو 2019:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

بداية، يشرفني أن أتدخل باسم فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب للمناقشة على مشروع قانون رقم 76.19، القاضي بالموافقة على الاتفاق متعدد الأطراف بين السلطات المختصة بشأن تبادل الإقرارات عن كل بلد، الموقع من طرف المملكة المغربية بتاريخ 25 يونيو 2019.

كما نعبّر عن تقديرنا للمجهودات المتواصلة التي تبذلها وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، من أجل تعزيز حضور المملكة المغربية داخل المنظومة الدولية وترسيخ مكانتها كشريك مسؤول وموثوق، ملتزم باحترام التزاماته الدولية، ومنخرط بفاعلية في مختلف المبادرات الرامية إلى تعزيز التعاون الدولي في مختلف المجالات.

ويأتي مشروع قانون رقم 76.19 القاضي بالموافقة على الاتفاق متعدد الأطراف بين السلطات المختصة بشأن تبادل الإقرارات عن كل بلد، الموقع من طرف المملكة المغربية بتاريخ 25 يونيو 2019، ليجسد هذا التوجه من خلال انخراط المملكة في الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز الشفافية الضريبية وتطوير آليات التعاون وتبادل المعلومات بين الإدارات الضريبية، وفق قواعد واضحة تحترم المعايير الدولية وتخدم مبادئ العدالة الجبائية.

إن هذا الاتفاق، يندرج ضمن الدينامية الدولية الرامية إلى تعزيز حكامه النظام الضريبي العالمي، والحد من الممارسات المرتبطة بتحويل الأرباح وتآكل الوعاء الضريبي، بما يساهم في ترسيخ مبادئ الشفافية،

بداية، نجدد اعتزازنا بالإصلاحات السياسية والإدارية التي عرفتها بلادنا على عهد صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، لتوطيد دعائم الديمقراطية التي أطلقها جلالته.

كما نعرب لكم، السيد الوزير، عن تقديرنا الكبير لعزيمتكم الثابتة ورغبتكم القوية لمواصلة وتعزيز المسار الديمقراطي السليم في المملكة والمساهمة في بناء مغرب المؤسسات؛ مغرب التنمية والتضامن الذي يرعاه صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، ونثمن عملكم الدؤوب والمتواصل من أجل مواصلة مسار التنمية، والسير على تسريع مختلف المخططات والبرامج التنموية المسطرة، وتنسيقها مع باقي المتدخلين.

لا يخفى عليكم ما تلعبه المندوبية السامية للتخطيط من أدوار مهمة على عدة مستويات، وما تمثله نتائج البحوث والدراسات الإحصائية التي تقوم بها في إطار المهمة المنوطة بها من أهمية من أجل تطوير المستوى الاجتماعي والاقتصادي للمملكة، وخير مثال على ذلك الدور الطلائعي الذي لعبته أثناء الأزمات التي عرفتها بلادنا من خلال نشر مجموعة من الدراسات والأرقام حول الوضعية الاقتصادية للأسر المغربية وتحليل الظرفية الاقتصادية للبلاد، كما كان لها دور كبير في توفير المعطيات الإحصائية والتقييمية في عدة مجالات كالنمو والتضخم والفقر والفوارق الاجتماعية.

وفي هذا الإطار، نشيد بالعمل الدؤوب والمتواصل الذي تقوم به المندوبية السامية للتخطيط في عدة مجالات، وخاصة على مستوى إنتاج المعرفة والتحليل الاقتصادي والاجتماعي والديموغرافي، عبر قيامها بإصدار العديد من التقارير والإصدارات تهم دراسات اقتصادية واجتماعية ومواكبة مختلف التحولات التنموية الكبرى التي تشهدها بلادنا، لا سيما تلك المرتبطة بالتنمية المستدامة والجهوية المتقدمة والتعاون الدولي وتطوير البحث والتكوين والرأسمال البشري وتنمية الموارد المالية.

وما كان لهذه المؤسسة أن تحتل هذه المكانة لولا وجود عنصر بشري فعال وكفاءات تتفانى وتتفاعل مع الأحداث المتسارعة في حينها.

لذلك ندعو بهذه المناسبة إلى الاهتمام بهذا الرأسمال البشري والحفاظ عليه وتثمينه وتحسين أوضاعه الاجتماعية والاقتصادية والمهنية.

لقد مر ما يكفي من الزمن لتقييم تجربة بلادنا في مجال إنتاج الإحصاءات الرسمية، لا سيما في ظل التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي تشهدها بلادنا، وفي ظل التطور الذي تعرفه اليوم مناهج التخطيط والإحصاء والتقييم، وهو ما يستدعي المزيد من الإصلاحات لتعزيز المنظومة الوطنية للإحصاء لمواكبة مختلف التطورات التي يعرفها هذا المجال.

وفي هذا الإطار، نؤكد على أهمية الإصلاحات الهامة والمقتضيات

ويكتسي هذا المشروع أهمية خاصة بالنظر إلى ارتباطه بمجال حيوي يتصل بحسن تنظيم المرافق العمومية، وتحديد الجهات المختصة بالتعيين في المناصب العليا، وفق ما يقتضيه الدستور من توزيع واضح للاختصاصات، بما يرسخ الوضوح القانوني ويعزز الانسجام بين النصوص التنظيمية والواقع المؤسسي.

كما يكرس هذا التعديل مبدأ الملاءمة المستمرة بين التشريع والتنظيم الإداري، باعتبار أن فعالية النصوص القانونية تظل رهينة بقدرتها على مواكبة التحولات المؤسسية، سواء من خلال إحداث مؤسسات جديدة أو إعادة تنظيم اختصاصات بعض المؤسسات القائمة بما يحافظ على وحدة المنظومة القانونية ويضمن حسن سير المرافق العمومية واستمرارية أدائها.

ويؤكد هذا المشروع كذلك أن تحديث المنظومة القانونية لا يقتصر على إصدار نصوص جديدة، بل يشمل أيضا مراجعة القوانين التنظيمية كلما اقتضت الضرورة ذلك، حتى تظل منسجمة مع المستجدات التشريعية والمؤسسية، وتوفر إطارا قانونيا واضحا يحدد بدقة المناصب المعنية وإجراءات التعيين فيها.

وإن الحفاظ على فعالية نظام التعيين في المناصب العليا يظل رهينا باستمرار الارتكاز على المبادئ الدستورية المؤطرة لهذا المجال، وفي مقدمتها الكفاءة والاستحقاق وتكافؤ الفرص والشفافية وربط المسؤولية بالمحاسبة، باعتبارها مبادئ تشكل أساس الحكامة الجيدة، وتسهم في تعزيز جودة التدبير العمومي والرفع من مردودية المؤسسات.

إن مشروع القانون التنظيمي المعروض اليوم يندرج ضمن هذا المنطق الرامي إلى تحيين الإطار القانوني بما يحقق الانسجام المؤسسي ويضمن الوضوح في ممارسة الاختصاصات، وهو ما يمنحه أهميته القانونية والتنظيمية في سياق التطور المستمر الذي تعرفه المنظومة الإدارية والمؤسسية.

(4) مداخلة الفريق في مناقشة مشروع قانون رقم 045.26 بتغيير وتتميم القانون رقم 08.12 المتعلق بالهيئة الوطنية للطببيات والأطباء:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

يشرفني أن أدخل باسم فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب للمناقشة والتصويت على مشروع قانون رقم 045.26 بتغيير وتتميم القانون رقم 08.12 المتعلق بالهيئة الوطنية للطببيات والأطباء، في سياق يبرز أهمية مواصلة تطوير الإطار القانوني المنظم لممارسة المهن الصحية، بما ينسجم مع التحولات التي يعرفها قطاع الصحة ويعزز مكانة الهيئات المهنية، باعتبارها شريكا أساسيا في ترسيخ أخلاقيات

وتعزيز الثقة بين الدول، وإرساء بيئة اقتصادية أكثر استقرارا وإنصافا، قادرة على تشجيع الاستثمار المنتج القائم على المنافسة المشروعة.

كما يعكس انخراط المملكة المغربية في هذا الاتفاق، حرصها على مواصلة ملاءمة منظومتها القانونية مع التطورات التي يعرفها النظام المالي والضريبي الدولي، بما يعزز مصداقيتها لدى شركائها، ويؤكد التزامها باحترام القواعد الدولية المؤطرة للتعاون الاقتصادي والمالي، ويكرس حضورها كفاعل مسؤول في الجهود الرامية إلى بناء نظام دولي أكثر شفافية وتوازنا.

وإلى جانب أبعاده التقنية، فإن هذا الاتفاق يحمل دلالات السلطات الاستراتيجية، باعتباره يعزز التعاون المؤسسي بين المختصة، ويمكن من تطوير آليات تبادل المعلومات في إطار من الثقة المتبادلة والاحترام الكامل للضمانات القانونية المتعلقة بسرية المعطيات واستعمالها في الأغراض التي أنشئ الاتفاق من أجلها.

إن فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، يعتبر أن الانخراط في مثل هذه الاتفاقيات متعددة الأطراف يعكس إرادة المملكة في مواصلة الانفتاح على محيطها الدولي، وتعزيز مساهمتها في بلورة قواعد الحكامة الاقتصادية العالمية، بما يخدم مصالحها الاستراتيجية، ويرسخ مكانتها كشريك فاعل وذو مصداقية داخل المنتظم الدولي.

وفي الختام، فإننا نعتبر أن هذا المشروع يندرج في إطار مواصلة تعزيز التعاون الدولي في المجالين المالي والضريبي، وتكريس التزام المملكة بالمعايير الدولية ذات الصلة، بما يسهم في توطيد الثقة مع شركائها، ويدعم مسار الاندماج الإيجابي للمغرب في المنظومة الاقتصادية الدولية، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله.

(3) مداخلة الفريق في مناقشة مشروع قانون تنظيمي رقم 026.26 القاضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 02.12 المتعلق بالتعيين في المناصب العليا:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

يشرفني أن أدخل باسم فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب للمناقشة والتصويت بالجلسة العامة على مشروع قانون تنظيمي رقم 026.26 القاضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 02.12 المتعلق بالتعيين في المناصب العليا، والذي يشكل محطة تشريعية تدرج في إطار مواصلة تحيين المنظومة القانونية المؤطرة للتعيين في المناصب العليا، بما يضمن انسجامها مع التطور الذي تعرفه البنية المؤسسية والإدارية، ويواكب مختلف التعديلات التي طالت عددا من المؤسسات والهيئات العمومية.

المهنة والرفع من جودة الممارسة الطبية، وحماية حقوق المرضى وصيانة كرامة المهنة.

ويكتسي هذا المشروع أهمية خاصة بالنظر إلى الدور الذي تضطلع به الهيئة الوطنية للطببيات والأطباء في تنظيم المهنة والسهرة على احترام قواعد وأدابها والإسهام في تأطير الممارسين، بما يضمن التوازن بين حقوق المهنيين وواجباتهم ويعزز الثقة في المنظومة الصحية.

إن تحديث النصوص المنظمة للهيئات المهنية يشكل ضرورة تفرضها التحولات التي يشهدها القطاع الصحي، سواء من حيث تنوع أنماط الممارسة أو تطور التخصصات الطبية، أو بروز تحديات جديدة تستوجب إطاراً قانونياً أكثر مرونة ونجاعة، يمكن الهيئة من الاضطلاع بمهامها وفق مبادئ الحكامة الجيدة والشفافية والفعالية.

كما أن تطوير الإطار القانوني للهيئة يكتسي أهمية خاصة في ظل الأوراش الكبرى التي يشهدها القطاع الصحي، والتي تجعل من الموارد البشرية ركيزة أساسية لإنجاح مختلف الإصلاحات، فتعزيز التأطير المهني، وترسيخ قواعد المسؤولية والأخلاقيات وتشجيع التكوين المستمر، كلها عناصر تساهم في الارتقاء بجودة الخدمات الصحية وتعزيز ثقة المواطن في مؤسسات الرعاية الصحية.

ومن هذا المنطلق، فإن تعزيز حكمة الهيئة الوطنية للطببيات والأطباء، وتحيين مقتضيات القانونية المؤطرة لاشتغالها من شأنه أن يرسخ استقلاليتها في ممارسة اختصاصاتها، ويمكنها من أداء أدوارها التنظيمية والتأديبية والتمثيلية بكفاءة، بما يخدم المصلحة العامة ويحافظ على المكانة الاعتبارية لمهنة الطب.

ويظل الرهان الأساسي هو أن تواكب النصوص القانونية التطورات التي يعرفها القطاع الصحي، وأن توفر للهيئات المهنية الوسائل القانونية الكفيلة بأداء مهامها في أفضل الظروف، بما يعزز جودة الممارسة الطبية، ويكرس قيم المسؤولية والنزاهة والالتزام ويسهم في تطوير المنظومة الصحية بما يستجيب لتطلعات المواطنين.

(5) مداخلة الفريق في مناقشة مشروع قانون رقم 06.26 بتغيير وتتميم القانون رقم 038.13 المتعلق بإحداث المدرسة الوطنية العليا للإدارة:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

يشرفني أن أتدخل باسم فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب للمناقشة والتصويت على مشروع قانون رقم 06.26 بتغيير وتتميم القانون رقم 038.13 المتعلق بإحداث المدرسة الوطنية العليا للإدارة الذي يأتي في سياق يفرض مواصلة تطوير منظومة التكوين الإداري، بما ينسجم مع التحولات التي تعرفها الإدارة العمومية، ويستجيب

للرهانات المرتبطة بتعزيز النجاعة والارتقاء بجودة الأداء العمومي.

فالمدرسة الوطنية العليا للإدارة أصبحت تضطلع بدور محوري في إعداد وتأهيل الأطر العليا، من خلال تكوين يزواج بين المعارف القانونية والإدارية والاقتصادية والمهارات القيادية والتدبيرية، بما يمكن من مواكبة التحولات المتسارعة التي تعرفها الإدارة الحديثة ويعزز قدرتها على تقديم خدمات عمومية أكثر جودة وفعالية.

ويأتي هذا المشروع ليواكب التطور الذي عرفته المدرسة منذ إحداثها، ويعزز الإطار القانوني المنظم لها، بما يتيح لها الاضطلاع بمهامها في ظروف أكثر ملاءمة، ويرسخ مكانتها كمؤسسة وطنية متخصصة في تكوين الكفاءات الإدارية وتأهيل القيادات القادرة على تدبير المرافق العمومية وفق مبادئ الحكامة الجيدة.

كما يعكس هذا التعديل أهمية الاستثمار في الرأسمال البشري باعتباره أحد أهم مرتكزات تحديث الإدارة، ذلك أن تطوير النصوص القانونية المنظمة لمؤسسات التكوين يشكل مدخلاً أساسياً لمواكبة التحولات التي يشهدها تدبير الشأن العام، ولمواجهة التحديات المرتبطة بالتحول الرقمي وتبسيط المساطر وتجويد الخدمات وتعزيز ثقافة الأداء والنتائج.

ومن جهة أخرى، فإن تعزيز أدوار المدرسة الوطنية العليا للإدارة من شأنه أن يساهم في ترسيخ ثقافة التكوين المستمر والانفتاح على أفضل الممارسات والتجارب المقارنة وتطوير البحث والخبرة في مجال الإدارة العمومية، بما يعزز كفاءة الموارد البشرية ويرفع من قدرة المؤسسات العمومية على مواكبة متطلبات التنمية.

إن تحديث الإطار القانوني المنظم لهذه المؤسسة لا يقتصر على الجانب التنظيمي فحسب، بل يعكس وعياً بأهمية تكوين الكفاءات الإدارية، باعتباره استثماراً استراتيجياً في مستقبل الإدارة العمومية، ويساهم في توفير شروط أكثر ملاءمة لتأهيل أطر قادرة على مواكبة الأوراش الإصلاحية بكفاءة ومسؤولية.

ولهذه الاعتبارات، فإننا في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب سنصوت لفائدة مشروع هذا القانون.

(6) مداخلة الفريق في مناقشة مشروع قانون رقم 027.25 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 89.13 المتعلق بالنظام الأساسي للصحفيين المهنيين:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون،

يشرفني أن أتدخل باسم فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب في هذه الجلسة التشريعية لمناقشة مشروع قانون رقم 027.25 المتعلق

راكمته هذه التجربة من إيجابيات ومن سلبيات، وفق رؤية استشرافية ومسؤولة، تستحضر مجمل تحولات الجسم الصحافي، ومتغيرات المشهد الإعلامي وطنيا ودوليا.

والهدف من ذلك، هو الوقوف على ما تحقق من مكتسبات، وما ينبغي العمل من أجل تحقيقه في المستقبل والسعي إليه، قصد الاستجابة للتطلعات الديمقراطية، ولطموحات المهنيين، وانتظارات المجتمع والسعي إلى إرساء مرحلة جديدة في قطاع الصحافة والنشر، ذلك ما نتمنى أن يحققه هذا المشروع، والذي نريده أن يكون مدخلا حقيقيا لإصلاح شامل للقطاع، يجيب على مختلف الإشكاليات البنوية التي يعاني منها، ويساهم في النهوض بالأوضاع المهنية والاقتصادية والاجتماعية للصحفيين، وفي تقوية الحرية الصحفية في بلادنا، وبما ينسجم مع مقتضيات الدستور ومع التزامات بلادنا في مجال حرية الصحافة وحقوق الإنسان وصيانة كرامة الصحفيين المهنيين.

وفي هذا الإطار، ندعو إلى إطلاق ديناميات إصلاحية جديدة تشمل المنظومة القانونية برمتها، وخاصة القانون المتعلق بالصحافة والنشر والذي يشكل كتلة واحدة غير قابلة للتجزئ.

وختاما، فإن ممارسة حرية الصحافة وحمايتها وضمان استمراريتها لا يكون إلا في وسط مهني مستقر مؤطر بمؤسسات شرعية، وعبر مهنيين محترفين، ومقاولات مواطنة ومسؤولة، وإجراءات اقتصادية واجتماعية داعمة.

7) مداخلة الفريق في مناقشة مشروع قانون رقم 013.26 بتغيير وتتميم القانون رقم 2.00 المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون،

يشرفني أن أتدخل باسم فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب في هذه الجلسة التشريعية العامة لمناقشة مشروع قانون رقم 013.26 بتغيير وتتميم القانون رقم 2.00 المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة، الذي يندرج ضمن ورش تحديث المنظومة القانونية لحماية الملكية الفكرية وحقوق التأليف.

لا شك أن مشروع القانون رقم 013.26 يأتي في سياق مهم يعرف فيه مجال الحقوق الفكرية والأدبية في بلادنا العديد من التحولات الوطنية والدولية المتسارعة، لا سيما في ظل الثورة الرقمية والتطور التكنولوجي وتقنيات الذكاء الاصطناعي، وهو ما يستدعي تحديث المنظومة القانونية الوطنية لمواكبة هذه التحولات الجديدة، وذلك بالشكل الذي يصبو الحقوق المالية والفكرية للمبدعين ويضمن التوازن بين حرية التعبير والإبداع والحق في الوصول إلى المعلومة.

بالنظام الأساسي للصحفيين المهنيين الذي يشكل حلقة جديدة من حلقات إصلاح المنظومة الوطنية للصحافة والإعلام.

فلقد باتت الصحافة في واقعنا الحالي تشكل سلطة رابعة بالفعل تشارك مع المؤسسات التنفيذية والتشريعية والقضائية في بناء الوطن وممارسة الرقابة وتنوير المجتمع، فدور الصحافة والإعلام لا يقتصر فقط على عملية نقل المعلومات وتداولها بل يأتي في مقدمة المهام المقدسة لحرية الكلمة، وتسخيرها لخدمة الأوطان.

وفي هذا الإطار، فلقد حققت بلادنا على المستوى التشريعي والمؤسسي والتنظيمي المرتبط بالصحافة والإعلام العديد من المكتسبات التي لا يمكن إنكارها، وذلك من خلال إصدار عدة قوانين تنظم العمل الصحفي، كقانون الصحافي المهني، وقانون الصحافة والنشر والقانون المنظم للمجلس الوطني للصحافة.

ورغم أهمية المكتسبات التي تم تحقيقها، فإننا نؤكد على أهمية توفير المزيد من الظروف الملائمة لتطوير قطاع الصحافة والنشر الذي يمر من مرحلة مهمة، يجب مواكبتها على المستوى التشريعي والتنظيمي والممارساتي وبالشكل الذي يمكن معه توفير أقصى الضمانات للصحفيين المهنيين حتى ينعموا بأقوم الشروط وأفضلها، ويتمكنوا بأنجع الوسائل وأحسنها من أداء مهامهم.

إن الوعي بأهمية الصحافة والتواصل قد تضاعفت في مجتمعنا، ليس لأن التكنولوجيات الحديثة والثورة الإعلامية ساهمت في ذلك فحسب، ولكن أيضا لأن التحديات التي تواجه بلادنا على مختلف الجبهات، تتطلب الانخراط الجماعي وتكثيف الجهود من أجل تطوير الصحافة والإعلام على الصعيدين الصناعي والبشري، وحماية المقولة الصحافية ومختلف العاملين في هذا القطاع.

فالظروف أكدت أنه لا بديل عن الصحافة الاحترافية التي ما زالت هي صمام الأمان لصناعة رأي عام مسؤول وناضج في مواجهة التضليل والفوضى التي يعرفها المجال بسبب الممارسات اللا أخلاقية، يوازيها ما تشهده منصات التواصل الاجتماعي من تطور مستمر وسريع للمعلومة، يجعلنا في كثير من الأحيان أمام تحديات الأخبار الزائفة وعدم احترام أخلاقيات المهنة وانتهاك مبادئها، حيث إن الصحافة الاحترافية هي الضمانة الأساسية للتعددية، والممارسة حرية الصحافة.

وبالعودة إلى مضامين مشروع قانون الذي بين أيدينا، فإنها تشكل في مجملها مقاربة مهمة، خاصة من حيث الأهداف التي يرمي إليها والإشكالات التي جاء لمعالجتها، لا سيما ما يتعلق بتعريف بعض أصناف الصحفيين المهنيين وبالوضعية القانونية المرتبطة ببطاقة الصحافة المهنية ونطاق تطبيق القانون رقم 89.13.

وفي هذا الإطار، ونظرا للمكانة المتميزة التي تحتلها مهنة الصحافة، فإن ورش إصلاح المنظومة الوطنية للصحافة، يجب أن يكون فرصة لاستثمار النقاش الواسع الذي رافق هذا الإصلاح والاستفادة مما

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يطيب لي أن أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب في هذه الجلسة العامة التشريعية المخصصة للمناقشة والتصويت على مشروع قانون رقم 046.26 يتعلق بالنظام الإحصائي الوطني ومشروع قانون رقم 047.26 يتعلق بالمندوبية السامية للتخطيط.

وهما مشروع القانونين اللذان يندرجان ضمن ورش مؤسساتي متكامل، يروم تحديث منظومة إنتاج المعرفة الإحصائية وترسيخ ثقافة القرار العمومي المبني على الأدلة والمعطيات الدقيقة، بما يواكب التحولات العميقة التي تعرفها بلادنا.

السيد الرئيس المحترم،

لقد اختار المغرب، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، أن يجعل من الإصلاح المؤسسي ركيزة لتحقيق التنمية المستدامة وأن يؤسس لسياسات عمومية أكثر نجاعة وفعالية.

ويأتي هذا الورش المرتبط بالمنظومة الإحصائية ببلادنا في سياق تنزيل مشاريع كبرى من قبيل تعميم الحماية الاجتماعية، وتفعيل الميثاق الجديد للاستثمار وتسريع ورش الجبهة المتقدمة، ومواصلة التحول الرقمي وتعزيز السيادة الصناعية والغذائية والطاقية، إلى جانب الاستعداد لتنظيم كأس العالم 2030.

وكل هذه الأوراش الكبرى تحتاج إلى منظومة إحصائية وطنية حديثة وإلى مؤسسة قوية تتولى إنتاج البيانات وتحليل المؤشرات واستشراف التحولات وتقييم أثر السياسات العمومية على أسس علمية وموضوعية.

وفي هذا الإطار، فإن مشروع القانون المتعلق بالنظام الإحصائي الوطني يضع إطارا قانونيا عصريا لتنظيم إنتاج الإحصاءات الرسمية وتعزيز التنسيق بين مختلف المتدخلين وتكريس مبادئ الجودة والحياد والشفافية وحماية سرية المعطيات.

أما مشروع القانون المتعلق بالمندوبية السامية للتخطيط، فإنه يمنح هذه المؤسسة إطارا مؤسساتيا أكثر حداثة يعزز قدرتها على القيام بأدوارها في إنتاج المعرفة وإعداد الدراسات واستشراف المستقبل وتقييم السياسات العمومية.

وهذا التكامل بين المشروعين يعكس وعيا بأن الإحصاء لم يعد مجرد نشاط تقني، بل أصبح عنصرا استراتيجيا في بناء الدولة الحديثة وفي تحسين جودة القرار العمومي وفي تعزيز ثقة المواطنين والمستثمرين والشركاء الدوليين في المؤسسات الوطنية.

السيد الرئيس المحترم،

إننا في فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب نثمن المضامين الإيجابية

إننا في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، وفي إطار تفاعلنا مع هذا المشروع، فإننا نؤكد على ما يلي:

1- نعتبر أن مشروع القانون والمستجدات التي أتى بها تشكل ورشاً تشريعياً يهم تعزيز السيادة الثقافية لبلادنا، إذ أن الحديث عن حقوق المؤلف والحقوق المجاورة هو حديث عن حماية سوق الشغل وعن ضمان دخل كريم للمبدعين وعن مستقبل الصناعات الثقافية والإبداعية في بلادنا؛

2- لقد مر ما يكفي من الزمن لتقييم التجربة الوطنية في هذا المجال، حيث أثبت الواقع أن القانون رقم 2.00 لم يعد قادراً على مواكبة التحولات العميقة التي عرفها قطاع الثقافة والإعلام، لا سيما مع انتشار منصات البث والتحميل والذكاء الاصطناعي، إذ أصبحت القرصنة الرقمية تهدد بشكل مباشر لقمة عيش الفنان والصحافي والمبدع والناشر؛

3- إن المقتضيات الواردة في هذا المشروع، لا سيما تلك المتعلقة باحترام حقوق المؤلف، والتنصيب على قواعد تهم المصنفات المولدة بالذكاء الاصطناعي، ليعد خطوة مهمة في حماية المبدع والفنان والمؤلف، حيث تعتبر خطوة ضرورية لإعادة التوازن، فلا يعقل أن يستمر المبدع المغربي في الإنتاج بينما تستغل أعماله بالمجان؛

4- لا شك أن توسيع نطاق الحقوق المجاورة وضمان تعويض عادل وضمان الحقوق المالية كما جاء في مقتضيات مشروع قانون رقم 013.26، وتمكين المكتب المغربي لحقوق المؤلف من آليات واختصاصات جديدة وتشديد الرقابة على القرصنة التجارية، ستساهم في تعزيز هيكله القطاع وتوفير مناخ جيد للاستثمار في الإنتاج الوطني والحد من المنافسة غير المشروعة؛

5- وأخيراً، إننا إذ نثمن المقتضيات الواردة في المشروع الهادفة إلى حماية حقوق المؤلف، ونؤكد على أهمية الاستثناءات والتقييدات الواردة في المشروع التي تتعلق بأغراض التعليم والبحث العلمي، صونا للحق الدستوري فيولوج إلى الثقافة والعلم والمعرفة، فإننا نؤكد في الوقت ذاته على أن هذا التوازن يجب ألا يتحول إلى ذريعة للإضرار بالمؤلف وحقوقه الأدبية والمالية وللتهرب من الأداء، فالاستثناء يجب أن يبقى استثناء.

V- مداخلات فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب:

(1) مداخلة الفريق في مناقشة مشروع قانون رقم 046.26 يتعلق بالنظام الإحصائي الوطني ومشروع قانون رقم 047.26 يتعلق بالمندوبية السامية للتخطيط:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

ومن هذا المنطلق، فإننا نعتبر أن مراجعة القانون المنظم للهيئة الوطنية للطببيات والأطباء تشكل خطوة مهمة نحو ملاءمة تنظيمها مع التحولات التي يعرفها القطاع الصحي بما يعزز حكامتها، ويرفع من نجاعة أدائها، ويمكنها من الاضطلاع بأدوارها في تأطير المهنة، وصيانة أخلاقياتها.

ونحن في فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب نشتم المضامين الإيجابية التي جاء بها مشروع هذا القانون، سيما تلك المتعلقة بمنح الهيئة أدوارا جديدة تتجاوز مهامها التقليدية لتشمل المساهمة في التكوين الطبي المستمر وتعزيز التنسيق مع المجموعات الصحية الترابية ووزارة الصحة وباقي مؤسسات الحكامة الصحية وكذا مقتضيات المتعلقة بتوسيع قاعدة التمثيلية داخل المؤسسات المهنية، وهو ما من شأنه ضمان تحقيق تمثيلية وطنية أكثر توازنا.

كما نعتبر أن مشروع هذا القانون ينخرط في مسارات تحديث التنظيم المهني لقطاع الصحة، ويشكل دعامة أساسية لبناء منظومة صحية حديثة، قوامها الكفاءة والحكمة والمسؤولية وجودة الخدمات، بما ينسجم مع الطموحات الوطنية الرامية النهوض بالمنظومة الصحية الوطنية، بما ينسجم مع الرؤية الاستراتيجية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده. ونحن سنصوت عليه بالموافقة.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

VI- مداخلات فريق الاتحاد المغربي للشغل:

(1) مداخلات الفريق في مناقشة مشروع قانون رقم 027.25 بتغيير وتتميم القانون رقم 89.13 المتعلق بالنظام الأساسي للصحافيين المهنيين:

السيد الرئيس،

يأتي مشروع القانون في سياق وطني يتميز بتنامي الصحافة الرقمية وزيادة الحاجة إلى تعزيز الحق في حرية التعبير من خلال تنظيم المهنة والارتقاء بجودتها والحفاظ على استقلالية الممارسة الصحفية، وكذا تعزيز الحماية القانونية والاجتماعية للصحافي المهني.

ونرى في فريق الاتحاد المغربي للشغل أن الرهان اليوم بما تضمنه مشروع القانون من مقتضيات إيجابية، هو الاستجابة للتحولات العميقة التي عرفتها مهنة الصحافة، أمليين أن تتم إعادة النظر فيه بشكل شمولي وليس فقط الاكتفاء بإدخال تعديلات جزئية على بعض مواد.

إذ لا بد من تجاوز التعريفات التقليدية لكل من الصحافي المهني والصحافي المتدرب، وهي تعريفات لم تعد تعكس واقع الممارسة الصحافية في ظل التحولات الرقمية وتعدد المنصات الإعلامية وظهور أنماط جديدة من إنتاج ونشر المحتوى واستحضار بما يكفي المهن

التي جاء به مشروع القانونين لأنه وكما نعلم جميعا، فالالاقتصاد المعاصر هو اقتصاد البيانات والمقولة الوطنية تحتاج إلى مؤشرات دقيقة لتحديد توجهاتها الاستثمارية والمستثمر الأجنبي يبني قراراته على جودة المعلومات المتاحة والجهات الترابية تحتاج إلى معطيات موثوقة لإعداد برامجها التنموية، كما أن البرلمان والحكومة بحاجة إلى مؤشرات علمية لتقييم نجاعة السياسات العمومية وقياس أثرها الحقيقي.

ومن هذا المنطلق، فإن الاستثمار في المنظومة الإحصائية الوطنية ليس تكلفة إضافية، بل هو استثمار في جودة التخطيط، وفي حسن توجيه الإنفاق العمومي وفي الرفع من تنافسية الاقتصاد الوطني وفي تعزيز جاذبية المملكة للاستثمار.

وفي الختام، فإننا نعتبر أن مشروع القانونين يشكلان إصلاحا مؤسسيا متكاملا، من شأنه أن يعزز حكمة المعلومة الإحصائية، ويرتقي بالمندوبية السامية للتخطيط إلى مؤسسة مرجعية في الاستشراف والتقييم وإنتاج المعرفة ونحن سنصوت عليهما بالموافقة.

(2) مداخلات الفريق في مناقشة مشروع قانون رقم 045.26 بتغيير وتتميم القانون رقم 08.12 المتعلق بالهيئة الوطنية للطببيات والأطباء:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يطيب لي أن أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب في هذه الجلسة العامة التشريعية المخصصة للمناقشة والتصويت على مشروع قانون رقم 045.26 بتغيير وتتميم القانون رقم 08.12 المتعلق بالهيئة الوطنية للطببيات والأطباء.

وهو مشروع القانون الذي يأتي في سياق يشهد فيه قطاع الصحة دينامية إصلاحية غير مسبوقة، انسجاما مع التوجيهات الملكية السامية الرامية إلى إرساء منظومة صحية وطنية أكثر عدالة ونجاعة وإلى تنزيل الأمل لورش الحماية الاجتماعية والتغطية الصحية الشاملة ومواصلة تنزيل ورش المجموعات الصحية الترابية وإرساء الهيئة العليا للصحة..

ولا تفوتنا المناسبة، في البداية، دون التنويه بالمكانة المحورية للهيئة الوطنية للطببيات والأطباء، باعتبارها ركيزة أساسية لتنظيم مهنة الطب وحماية أخلاقياتها.

وكما نعلم جميعا، فإن مهنة الطب بما تحمله من مسؤولية إنسانية وأخلاقية نبيلة تستوجب مؤسسات مهنية قوية قادرة على مواكبة التحولات العلمية والتكنولوجية والدفاع عن أخلاقيات الممارسة والمساهمة في الارتقاء بجودة الخدمات الصحية، بما يعزز ثقة المواطن في منظومته الصحية.

شكرا السيد الرئيس.

(2) مداخلة الفريق في مناقشة مشروع قانون رقم 013.26 بتغيير وتتميم القانون 2.00 المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

لا شك أن هذا المشروع يأتي في إطار المزيد من حماية حقوق الإبداع ومواكبة التطورات التكنولوجية والتحولت الرقمية وتحديث المنظومة القانونية، لكن نجاحه يظل رهيناً بقدرته على تحقيق التوازن بين حماية المبدعين وتشجيع الصناعة الثقافية وضمان الحق في الولوج إلى المعرفة، إذ لا ينبغي أن يقتصر الإصلاح على تعديل النصوص القانونية، بل يجب أن يواكبه إصلاح مؤسساتي يعزز الحكامة والشفافية في تدبير حقوق المؤلف.

في إطار هذه المناسبة التشريعية، نؤكد أن حماية حقوق المؤلف ليست مجرد حماية لمصلحة فردية، بل هي استثمار في الرأسمال الثقافي الوطني وتشجيع للإبداع والابتكار وتعزيز للصناعات الثقافية والإبداعية.

وعليه، يجب أن تقوم الحماية على مبادئ الحكامة والشفافية والعدالة، بما يضمن صون حقوق المبدعين وتحقيق التوازن مع المصلحة العامة، أملى أن نضع من خلال ترسانة قانونية متكاملة أسساً وركائز لصناعة ثقافية قادرة على توفير فرص الشغل القار واللائق لإدماج الشباب وتشجيع الاستثمار في هذا المجال وتطوير مختلف وسائل التعبير الفنية والإبداعية وتقريب الخدمة الثقافية من عموم المواطنين والمواطنات وتمكين التدبير الجماعي للملكية الفكرية من القيام بدوره في تكريس قيم الحرية والتعددية والحدثة والانفتاح المعول عليه في الإقلاع ببلادنا اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

ولأن هذا المشروع جاء بالعديد من المقتضيات الهامة، منها أساساً تحديد وتدقيق بعض المفاهيم لتفادي اختلاف التأويل عند التطبيق ووضع آليات أكثر وضوحاً لمراقبة تحصيل وتوزيع العائدات المالية لفائدة المؤلفين وأصحاب الحقوق المجاورة، مع ضمان الحكامة والمحاسبة، فإننا سنتفاعل إيجاباً معه.

شكرا السيد الرئيس.

VII- مداخلات مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل:

(1) مداخلة المستشار السيد لحسن نازهي، منسق المجموعة، في مناقشة مشروع قانون رقم 046.26 المتعلق بالنظام الإحصائي

والوظائف الصحافية المرتبطة بالصحافة الرقمية، وإنتاج المحتوى السمعي البصري، والصحافة متعددة الوسائط، وهو ما يجعل النص متجاوزاً في ظل هذه التعديلات الجزئية.

لا بد من تحقيق الانسجام التشريعي بشكل أكبر بين هذا المشروع وباقي النصوص المؤطرة للقطاع وفي مقدمتها قانون الصحافة والنشر، فضلاً عن مشروع إعادة تنظيم المجلس الوطني للصحافة، وإصلاح المنظومة القانونية للإعلام يقتضي اعتماد رؤية متكاملة، تضمن وحدة المفاهيم وتناسق الاختصاصات وتفادي التضارب بين النصوص القانونية.

ومن جهة أخرى، فإن التنصيص على استفادة الصحافي من حقوق المؤلف والحقوق المجاورة يعد توجهاً إيجابياً يستجيب لمطلب مهني طال انتظاره، غير أن هذا المقتضى لا ينبغي أن يظل مجرد إعلان لمبدأ قانوني، بل ينبغي أن يندرج ضمن تصور متكامل يحدد آليات الحماية وضمانات التنفيذ وكيفية تدبير هذه الحقوق.

ويكتسي هذا الأمر أهمية خاصة بالنظر إلى التحولات التي يشهدها قطاع الإعلام، حيث أصبح المحتوى الصحافي عرضة لإعادة النشر غير المشروع والنسخ والقرصنة الرقمية والاستغلال التجاري دون ترخيص، فضلاً عن التوسع المتزايد لاستخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في إنتاج وإعادة إنتاج المحتوى الصحافي بما يطرح تحديات قانونية غير مسبقة تتعلق بحماية الحقوق المادية والمعنوية للصحافيين.

السيد الوزير،

المشروع إضافة تشريعية هامة لا نشكك في ذلك، لكن يجب إغناءه في اتجاه مواكبة التحول الذي عرفه الاستهلاك الإعلامي، حيث لم تعد الكتابة الصحافية التقليدية هي الشكل الوحيد للإنتاج الإعلامي، بل أصبحت المواد السمعية البصرية والبودكاست والفيديوهات الإخبارية والمحتوى الرقمي متعدد الوسائط، وهو ما يستوجب الاعتراف بها صراحة باعتبارها مصنفات صحافية تتمتع بالحماية القانونية.

ومن ثم، فإن أي مراجعة لقانون الصحافي المهني ينبغي أن تؤسس المنظومة القانونية حديثة تستحضر التحول الرقمي، وتضمن الانسجام مع باقي النصوص المنظمة للقطاع وتوفر حماية فعلية للحقوق الاقتصادية والأدبية للصحافي، بما يحقق التوازن بين تشجيع الإبداع الإعلامي وصيانة حقوق منتجيها في البيئة الرقمية.

إن هذا المشروع نعتبره في فريق الاتحاد المغربي للشغل خطوة مهمة لا بد أن تندرج في إطار رؤية شاملة في المستقبل القريب للقطاع والاستجابة لتعديلات عميقة كانت دائماً مطلب الهيئات المهنية وفي مقدمتها الجامعة الوطنية للإعلام والصحافة التابعة للاتحاد المغربي للشغل.

ولهذا تقدم فريقنا بمجموعة من التعديلات التي كنا نود أن تتفاعل معها الحكومة إيجاباً ونظراً لتعذر ذلك، فإن موقفنا هو الامتناع.

الوطني:**السيد الرئيس المحترم،****السيد الوزير المحترم****حضرات السيدات والسادة المستشارون المحترمون،**

أتشرف بالتدخل باسم مجموعة الكونغرس الديمقراطية للشغل بشأن مشروع قانون رقم 046.26 المتعلق بالنظام الإحصائي الوطني.

بداية، تؤكد مجموعتنا أن إصلاح المنظومة الإحصائية الوطنية لم يعد مجرد ورش تقني أو إداري، بل أصبح خياراً استراتيجياً يرتبط بجودة السياسات العمومية وبقدرة الدولة على تشخيص الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية ووضع الحلول المناسبة لها.

فالإحصاء الرسمي ليس غاية في حد ذاته، وإنما هو وسيلة لخدمة المواطن، ولإرساء العدالة الاجتماعية، وتوجيه الموارد العمومية نحو الأولويات الحقيقية والحد من الفوارق المجالية والاجتماعية.

السيد الرئيس،

إن مجموعة الكونغرس الديمقراطية للشغل تعتبر أن نجاح هذا المشروع رهين بتكريس الاستقلالية الكاملة للنظام الإحصائي الوطني، لأن مصداقية الأرقام الرسمية تشكل أساس الثقة بين الدولة والمجتمع، كما تشكل مرجعاً للحوار الاجتماعي وللتفاوض الجماعي ولإعداد السياسات المتعلقة بالتشغيل والأجور والحماية الاجتماعية.

ومن هذا المنطلق، فإننا نؤكد على ضرورة أن تكون الإحصاءات الوطنية محايدة وموضوعية، بعيدة عن أي تأثير أو توجيه، حتى تعكس الواقع الاقتصادي والاجتماعي كما هو، بكل تحدياته واختلالاته.

السيد الوزير،

إن بلادنا تواجه اليوم تحديات كبرى تتعلق بارتفاع البطالة، خاصة في صفوف الشباب وحاملي الشهادات، واستمرار هشاشة التشغيل واتساع القطاع غير المهيكل، وتراجع القدرة الشرائية وتنامي الفوارق الاجتماعية والمجالية، ولذلك فإن النظام الإحصائي الوطني مطالب بإنتاج مؤشرات دقيقة ومحينة حول أوضاع سوق الشغل ومستويات الأجور والفقر والهشاشة والحماية الاجتماعية وظروف العمل، بما يمكن من تقييم السياسات العمومية، وتصحيح الاختلالات، واعتماد قرارات مبنية على معطيات علمية لا على تقديرات أو انطباعات.

كما نعتبر أن تطوير النظام الإحصائي ينبغي أن يواكب التحولات الرقمية، مع احترام مبادئ حماية المعطيات الشخصية وضمان سرية المعلومات الفردية وتعزيز أمن البيانات.

السيد الرئيس،

إن مجموعة الكونغرس الديمقراطية للشغل تؤكد أيضاً على أهمية توسيع الولوج إلى البيانات الإحصائية لفائدة الجامعات ومراكز

البحث والمنظمات النقابية والهيئات المهنية والمجتمع المدني، لأن الحق في المعلومة يشكل مدخلاً أساسياً لإنشاء النقاش العمومي وتعزيز الديمقراطية التشاركية والرفع من جودة السياسات العمومية.

كما ندعو إلى تعزيز التنسيق بين مختلف منتجي الإحصاء العمومي، وتوحيد المناهج والمعايير، بما يضمن انسجام المعطيات، ويجنب تضارب الأرقام الذي ينعكس سلباً على مصداقية المؤسسات.

السيد الوزير،

إننا نعتبر أن الاستثمار في الإحصاء هو استثمار في الحكامة، وأن الدولة التي تتوفر على بيانات دقيقة تستطيع أن تخطط بشكل أفضل، وأن تحارب الفقر والهشاشة بفعالية أكبر، وأن تضمن توزيعاً أكثر عدلاً للثروة والخدمات العمومية.

وفي الختام، تؤكد مجموعة الكونغرس الديمقراطية للشغل أن دعمها لهذا المشروع يظل مرتبطاً بتوفير الضمانات الكفيلة باستقلالية النظام الإحصائي الوطني وتعزيز شفافيته، وتوفير الموارد البشرية والمالية اللازمة له وجعل مخرجاته في خدمة التنمية والحوار الاجتماعي والعدالة الاجتماعية وصون كرامة المواطن المغربي.

(2) مداخلة المستشار السيد لحسن نازهي، منسق المجموعة، في مناقشة مشروع قانون رقم 047.26 المتعلق بالمندوبية السامية للتخطيط:

السيد الرئيس المحترم،**السيد الوزير المحترم،****السيدات والسادة المستشارون المحترمون،**

أتشرف بالتدخل باسم مجموعة الكونغرس الديمقراطية للشغل بشأن مشروع قانون رقم 047.26 المتعلق بالمندوبية السامية للتخطيط.

بداية، نؤكد أن تحديث الإطار القانوني المنظم للمندوبية السامية للتخطيط يشكل محطة مهمة في مسار تعزيز الحكامة الجيدة، وترسيخ التخطيط الاستراتيجي المبني على المعطيات الدقيقة والإحصاءات الرسمية الموثوقة، باعتبارها ركيزة أساسية لإعداد السياسات العمومية وتتبع تنفيذها وتقييم أثرها.

إن تحويل المندوبية إلى مؤسسة تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال الإداري والمالي يمثل خطوة إيجابية من شأنها تعزيز استقلالية القرار الإحصائي وتحسين إنتاج المعطيات من أي تأثير، بما ينسجم مع مقتضيات الدستور والممارسات الدولية الفضلى.

غير أن هذه الخطوة التشريعية تطرح في المقابل عدداً من الرهانات التي تستوجب مزيداً من الضمانات.

أولاً: ضرورة التنصيص على ضمان الاستقلالية الفعلية للمندوبية،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أندخل بشأن مشروع قانون رقم 76.19 القاضي بالموافقة على الاتفاق متعدد الأطراف بين السلطات المختصة بشأن تبادل الإقرارات عن كل بلد الموقع من طرف المملكة المغربية بتاريخ 25 يونيو 2019.

بداية، يندرج هذا المشروع ضمن التزامات المملكة المغربية الرامية إلى مواكبة التطورات الدولية في مجال الشفافية الضريبية، ومحاربة تآكل الوعاء الضريبي وتحويل الأرباح، وذلك انسجاماً مع المعايير الدولية المعتمدة في إطار منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومجموعة العشرين.

ويهدف هذا الاتفاق إلى إرساء آلية للتبادل التلقائي للإقرارات الخاصة بكل بلد، والتي تقدمها المجموعات متعددة الجنسيات بما يتيح للإدارات الضريبية الاطلاع على توزيع الأرباح والضرائب والأنشطة الاقتصادية عبر مختلف الولايات القضائية.

إن مصادقة المغرب على هذا الاتفاق تعكس إرادة واضحة في تعزيز مصداقية منظومته الضريبية، وتقوية التعاون الدولي في مكافحة التهرب الضريبي وترسيخ مبادئ العدالة الجبائية، بما يضمن حماية الموارد المالية للدولة وتحقيق تكافؤ الفرص بين الفاعلين الاقتصاديين.

غير أن هذا الانخراط الدولي يقتضي:

- التأكد من جاهزية الإدارة الجبائية الوطنية على المستوى التقني والبشري لتدبير هذا النوع من المعلومات الحساسة وفق أفضل الممارسات الدولية؛

- الحرص على عدم ترتيب أي أعباء إدارية أو مالية غير مبررة على المقاولات المغربية التي لا تدخل ضمن نطاق تطبيق الاتفاق؛

- مواصلة ملاءمة التشريع الوطني مع الالتزامات الدولية بما يحافظ على التوازن بين الانفتاح على المنظومة الضريبية الدولية وصيانة السيادة الوطنية.

كما أن هذا المشروع لا ينبغي أن يُنظر إليه باعتباره مجرد التزام تقني، وإنما يشكل رسالة قوية للمستثمرين والشركاء الدوليين بأن المغرب يواصل ترسيخ بيئة أعمال تتسم بالشفافية والاستقرار واحترام المعايير الدولية، وهو ما يساهم في تعزيز جاذبية الاقتصاد الوطني وتحسين صورته على المستوى الدولي.

وفي الوقت نفسه، فإننا نؤكد أن التعاون الدولي في المجال الضريبي يجب أن يبقى مؤطراً بالسيادة الوطنية، وأن تبادل المعلومات لا يمكن أن يتم إلا في إطار الضمانات القانونية التي يحميها التشريع الوطني والاتفاقيات الدولية ذات الصلة، بما يكفل حماية المعطيات والحقوق المشروعة للأشخاص والفاعلين الاقتصاديين.

ليس فقط من الناحية القانونية، وإنما أيضاً على مستوى الموارد البشرية والمالية وآليات تعيين المسؤولين، بما يكفل حياد المؤسسة ومصداقية أعمالها؛

ثانياً: تعزيز التنسيق بين المندوبية ومختلف القطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية، حتى تكون المعلومة الإحصائية موحدة ومنسجمة وقابلة للاستثمار في اتخاذ القرار العمومي؛

ثالثاً: إيلاء أهمية خاصة للإحصاء الجهوي والترابي، لأن ورش الجهوية المتقدمة لا يمكن أن يحقق أهدافه دون توفر مؤشرات دقيقة تعكس الفوارق المجالية وتساعد على توجيه الاستثمارات والبرامج العمومية وفق حاجيات كل جهة وإقليم؛

رابعاً: الحرص على جعل نتائج الدراسات والإحصاءات والتقييمات في متناول الباحثين والجامعات والفاعلين الاقتصاديين والمجتمع المدني، في إطار احترام القواعد القانونية المتعلقة بحماية المعطيات الشخصية، بما يعزز الحق في الولوج إلى المعلومة ويكرس مبادئ الشفافية.

كما نسجل أهمية إسناد مهام التتبع والتقييم للمندوبية، غير أن نجاح هذا الاختصاص يظل رهيناً بوضع منهجيات واضحة ومؤشرات موضوعية، تضمن تقييم السياسات العمومية بكفاءة واستقلالية، بعيداً عن أي اعتبارات ظرفية.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إن بلادنا اليوم في حاجة أكثر من أي وقت مضى إلى مؤسسات قوية تنتج المعرفة، وتوفر المعطيات الدقيقة، وتواكب التحولات الاقتصادية والاجتماعية والديمقراطية، لأن جودة القرار العمومي تبدأ من جودة المعلومة.

ومن هذا المنطلق، نعتبر أن هذا المشروع يمثل خطوة إيجابية، مع التأكيد على ضرورة مواصلة تجويده من خلال توفير جميع الضمانات الكفيلة باستقلالية المؤسسة، وتعزيز حكومتها، وتمكينها من الإمكانيات البشرية والمالية والتقنية اللازمة للقيام بمهامها على الوجه الأمثل.

وفي الأخير، نجدد التأكيد على أن إصلاح منظومة التخطيط والإحصاء يجب أن يكون في خدمة التنمية والعدالة المجالية وتحسين نجاعة السياسات العمومية وتعزيز ثقة المواطن في المؤسسات.

(3) مداخلة المستشار السيد لحسن نازحي، منسق المجموعة، في مناقشة مشروع قانون رقم 76.19 يوافق بموجبه على الاتفاق متعدد الأطراف بين السلطات المختصة بشأن تبادل الإقرارات عن كل بلد، الموقع من طرف المملكة المغربية بتاريخ 25 يونيو 2019:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير،

إن مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تسجل أن مشروع القانون يندرج في إطار مواكبة التحولات المؤسسية التي تعرفها بلادنا، خاصة إحداث مؤسسات جديدة وتحويل أخرى، وهو أمر تفرضه دينامية الإصلاح الإداري، غير أننا نسجل كذلك أن توسيع أو تعديل لائحة المؤسسات المعنية بالتعيين في المجلس الحكومي يجب أن يواكبه نقاش أعمق حول تقييم التجربة الممتدة منذ دخول القانون التنظيمي حيز التنفيذ.

ومن هنا نطرح جملة من التساؤلات:

- ما هو التقييم الذي أجرته الحكومة لتطبيق القانون التنظيمي الحالي بعد أكثر من عقد على دخوله حيز التنفيذ؟

- إلى أي حد تم احترام مبادئ الاستحقاق والشفافية وتكافؤ الفرص في مختلف التعيينات؟

- وما هي الإجراءات التي تعتمدها الحكومة اتخاذها لتعزيز الثقة في مساطر الانتقاء وضمان تكافؤ الفرص بين جميع الكفاءات المغربية؟

السيد الوزير،

إننا نؤمن بأن المناصب العليا ليست امتيازات إدارية، وإنما مسؤوليات وطنية تقتضي الكفاءة والقدرة على التدبير وتحقيق النتائج.

كما نؤكد أن الحكامة الجيدة لا تتحقق فقط عند التعيين، بل تقتضي أيضاً اعتماد آليات موضوعية لتقييم الأداء، وربط استمرار المسؤول في منصبه بمدى تحقيق الأهداف والبرامج التي التزم بها، انسجاماً مع المقتضيات الدستورية المتعلقة بربط المسؤولية بالمحاسبة.

وفي هذا السياق، ندعو الحكومة إلى تعزيز آليات تقييم المسؤولين المعنيين في المناصب العليا، وإرساء مؤشرات دقيقة لقياس الأداء، مع تمكين المؤسسة التشريعية من الاطلاع على حصيلة هذا الورش بما يعزز الرقابة البرلمانية على السياسات العمومية.

السيد الرئيس،

وانطلاقاً من المرجعية الاجتماعية للمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، فإننا نؤكد أن تحديث الإدارة لا ينفصل عن تثمين الرأسمال البشري.

لذلك فإننا ندعو إلى:

- تكريس مبدأ الاستحقاق والكفاءة باعتباره المدخل الأساسي للتعيين في المناصب العليا؛

- تعزيز الشفافية في جميع مراحل الانتقاء والتعيين، بما يكرس ثقة المواطن في المؤسسات.

وفي الختام، فإننا نعتبر أن مشروع قانون رقم 76.19 يشكل خطوة مهمة في مسار تحديث المنظومة الضريبية الوطنية وتعزيز التعاون الدولي، مع التأكيد على ضرورة مواصلة تطوير الإطار المؤسسي والقانوني الكفيل بضمان حسن تنفيذ مقتضياته وتحقيق الأهداف المرجوة منه، بما يخدم مصالح المملكة ويعزز مكانتها كشريك دولي موثوق في مجال الحكامة الضريبية.

4) مداخلة المستشار السيد لحسن نازهي، منسق المجموعة، في مناقشة مشروع قانون تنظيمي رقم 026.26 بقضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 02.12 المتعلق بالتعيين في المناصب العليا، تطبيقاً لأحكام الفصلين 49 و 92 من دستور المملكة؛

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

باسم مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، يشرفني أن أتدخل بشأن مشروع القانون التنظيمي رقم 026.26 القاضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 02.12 المتعلق بالتعيين في المناصب العليا تطبيقاً لأحكام الفصلين 49 و 92 من دستور المملكة.

السيد الرئيس،

يكتسي هذا المشروع أهمية دستورية ومؤسسية بالغة، لأنه يرتبط بأحد أهم أورايش الإصلاح الإداري، والمتمثل في تدبير المناصب العليا، وفق مبادئ الحكامة الجيدة، وربط المسؤولية بالمحاسبة، وتكافؤ الفرص، والاستحقاق، والشفافية.

إن مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تعتبر أن أي تعديل لهذا القانون التنظيمي ينبغي ألا يكون مجرد إجراء تقني يقتصر على تحيين لائحة المؤسسات والمقاولات العمومية، وإنما يجب أن يشكل مناسبة لتعزيز الثقة في الإدارة العمومية، وترسيخ مبادئ الدستور، والقطع مع كل الممارسات التي قد تسيء إلى مصداقية التعيين في مناصب المسؤولية.

السيد الوزير،

لقد جاء دستور 2011 بمنظور جديد للإدارة العمومية، يقوم على المساواة في ولوج الوظائف العمومية، وربط المسؤولية بالمحاسبة وربط ممارسة السلطة بخدمة المواطن والمصلحة العامة.

ومن هذا المنطلق، فإننا نعتبر أن نجاح نظام التعيين في المناصب العليا لا يقاس فقط بالنصوص القانونية، وإنما كذلك بمدى احترام معايير الكفاءة والنزاهة والاستقلالية وبضمان المنافسة الحقيقية بين الأطر والكفاءات الوطنية، بعيداً عن أي اعتبارات غير موضوعية.

كما أن تدقيق مساطر التعيين والتوظيف يمثل خطوة إيجابية نحو مزيد من الوضوح القانوني. غير أن هذه المقتضيات تظل ذات طابع جزئي ولا تجيب عن الأسئلة الجوهرية المرتبطة بمكانة المدرسة داخل منظومة إصلاح الإدارة العمومية.

ومن هذا المنطلق، فإننا نسجل عدداً من الملاحظات:

أولاً: إن المشروع لم يقدم رؤية واضحة حول استراتيجية الدولة لتأهيل الرأسمال البشري الإداري، في ظل التحولات الرقمية، وتحديات اللاتمركز الإداري والجهوية المتقدمة، وتجويد الخدمات العمومية؛

ثانياً، نعتبر أن المدرسة الوطنية للإدارة ينبغي أن تتحول إلى قطب وطني للتميز في تكوين القيادات الإدارية، مع الانفتاح على التجارب الدولية، وتعزيز البحث في مجال السياسات العمومية والحكمة وتقييم الأداء؛

ثالثاً: يطرح المشروع مسألة تحفيز الطلبة، لكنه لا يقدم ضمانات كافية حول مساراتهم المهنية بعد التخرج، ولا حول تكافؤ الفرص في التعيين، ولا حول آليات تتبع مسار الخريجين وتقييم أثر التكوين على أداء الإدارة العمومية؛

رابعاً: نؤكد أن إصلاح الإدارة لا يمكن أن يقتصر على تكوين النخب الإدارية، بل يجب أن يشمل أيضاً الاستثمار في التكوين المستمر لكافة موظفي الإدارات العمومية، باعتباره رافعة أساسية لتحسين جودة المرفق العمومي.

السيدة الوزيرة،

إن مجموعتنا تعتبر أن نجاح هذا الإصلاح رهين بإرساء حكمة جيدة داخل المدرسة، وتعزيز استقلاليتها الأكاديمية والبيداغوجية، وتطوير شراكاتها مع الجامعات والمؤسسات الوطنية والدولية، مع اعتماد معايير موضوعية في الولوج والتقييم والتخرج.

كما نتساءل عن الإجراءات العملية التي ستخدها الحكومة لضمان عدالة التعيين بين مختلف القطاعات، ومدى مواكبة هذا المشروع للإصلاحات الكبرى التي تعرفها الوظيفة العمومية.

وفي الأخير، تؤكد مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل أن أي إصلاح للإدارة ينبغي أن يجعل من العنصر البشري محورياً أساسياً، وأن يربط بين الكفاءة المهنية والعدالة الوظيفية والتحفيز واحترام الحقوق الأساسية للموظفين، باعتبارها شروطاً ضرورية لبناء إدارة عمومية مواطنة وفعالة.

شكراً السيد الرئيس.

- اعتماد تقييم دوري وموضوعي للمسؤولين المعيّنين، وربط استمرارهم في مناصبهم بمستوى الإنجاز واحترام مبادئ الحكامة؛

- الحرص على أن تعكس التعيينات قيم المساواة وتكافؤ الفرص، بما في ذلك تعزيز ولوج النساء والكفاءات الشابة إلى مواقع المسؤولية، وفق معيار الكفاءة والاستحقاق؛

- جعل هذا القانون التنظيمي مدخلاً لتقوية الإدارة العمومية وخدمة التنمية، وليس مجرد إطار قانوني لتدبير التعيينات.

وفي الختام، فإن مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، وهي تناقش هذا المشروع، تؤكد أن الإصلاح المؤسساتي الحقيقي لا يقف عند إعادة تنظيم المؤسسات، وإنما يقاس بمدى بناء إدارة عمومية قوية محايدة، كفؤة، وشفافة، تجعل من خدمة المواطن وتحقيق المصلحة العامة معيارها الأول، وتجسد فعلاً روح دستور المملكة، خاصة مبادئ الحكامة الجيدة وربط المسؤولية بالمحاسبة.

وشكراً السيد الرئيس.

(5) مداخلة المستشار السيد لحسن نازهي، منسق المجموعة، في مناقشة مشروع قانون رقم 06.26 القاضي بتغيير وتتميم القانون رقم 038.13 المتعلق بإحداث المدرسة الوطنية العليا للإدارة.

السيد الرئيس،

السيدة الوزير المحترمة،

السيدات والسادة المستشارون،

بداية، أتقدم بالشكر للسيد الوزير على العرض الذي قدمه بشأن مشروع قانون رقم 06.26 القاضي بتغيير وتتميم القانون رقم 038.13 المتعلق بإحداث المدرسة الوطنية العليا للإدارة.

إن مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تنظر إلى هذا المشروع باعتباره مناسبة لتقييم منظومة تكوين الأطر العليا للإدارة العمومية، ليس فقط من زاوية معالجة بعض الوضعيات الإدارية والمالية وإنما من منظور إصلاح شامل يهدف إلى بناء إدارة عمومية حديثة ناجعة، ومحكومة بقيم الاستحقاق والشفافية وربط المسؤولية بالمحاسبة.

السيد الرئيس،

لا خلاف حول أهمية المقتضيات التي جاء بها المشروع، خاصة ما يتعلق بضمان استمرار استفادة الطلبة الموظفين من أجورهم وتعويضاتهم أثناء فترة التكوين وإقرار منحة لفائدة الطلبة غير الموظفين وإعفاثهم من فترة التمرين بعد التخرج، وهي إجراءات من شأنها تحسين جاذبية المدرسة وتحفيز الطلبة على التكوين.

محضر الجلسة رقم 300

التاريخ: الإثنين 27 محرم 1448 هـ (13 يوليو 2026م).

الرئاسة: السيد سيدي محمد ولد الرشيد، رئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: إحدى وثلاثون دقيقة، ابتداء من الساعة الثانية والدقيقة السابعة بعد الزوال.

جدول الأعمال: اختتام أشغال الدورة الثانية من السنة التشريعية 2025-2026 (دورة أبريل 2026).

السيد سيدي محمد ولد الرشيد، رئيس مجلس المستشارين:

بسم الله الرحمن الرحيم.

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أهيا الحضور الكريم،

عملا بأحكام الفصل 65 من الدستور ومقتضيات المادة 21 من النظام الداخلي لمجلسنا الموقر، نختم اليوم، بعون الله وحمله، أشغال الدورة الثانية من السنة التشريعية 2025-2026.

السيدات والسادة،

لقد انعقدت هذه الدورة في ظرفية دولية وإقليمية استثنائية، اتسمت بدرجة عالية من الدقة والحساسية، في ظل تحولات جيوسياسية استراتيجية متسارعة وتوترات متفاقمة، لا سيما بمنطقة الشرق الأوسط والخليج العربي، وما ترتب عنها من أوضاع إنسانية صعبة وانعكاسات مباشرة على الأمن والاستقرار والاقتصاد العالمي.

وقد أبرزت هذه التطورات، إلى جانب استمرار تداعيات الأزمات الدولية الأخرى، وفي مقدمتها استفحال آثار التغيرات المناخية، هشاشة عدد من التوازنات الاقتصادية والاجتماعية، وأكدت الحاجة إلى اعتماد نماذج تنموية أكثر قدرة على الصمود والتكيف، وأكثر استعدادا لاستشراف تحديات المستقبل ومواجهتها بكفاءة وفعالية.

وفي خضم هذا المشهد الدولي المتسم بتزايد منسوب عدم اليقين، يواصل بلدنا، بقيادة صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، ترسيخ اختياراته الاستراتيجية بثبات واتزان، مستندا إلى رؤية استباقية جعلت من تعزيز السيادة الاقتصادية وتنويع الشراكات وتطوير البنيات التحتية وتحفيز الاستثمار وتوطيد مكانة المملكة المغربية كشريك موثوق وفاعل مسؤول يحظى بالاحترام والمصادقية على الصعيدين الإقليمي والدولي.

وإذا كانت هذه التحولات المتسارعة تفرض تحديات متجددة، فإنها تستوجب، في المقابل، مواصلة التحلي باليقظة الاستراتيجية وتعزيز

قدرة مؤسساتنا الوطنية على الاستشراف والاستباق، بما يقتضيه ذلك من حكمة وبعد نظر وتعبئة للذكاء الجماعي، تعزيزا لمناعة بلادنا وصون مكتسباتها.

السيدات والسادة،

يكتسي اختتام هذه الدورة البرلمانية رمزية خاصة، إذ يتزامن مع استعداد بلادنا، بعد أيام قليلة، لتخليد الذكرى السابعة والعشرين لترجع صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده، على عرش أسلافه المنعمين.

وتمثل هذه المناسبة الوطنية الغالية فرصة متجددة لاستحضار ما حققته المملكة، في ظل العهد المحمدي الزاهر، من مكتسبات نوعية وإصلاحات هيكلية وأوراش استراتيجية كبرى، أسهمت في ترسيخ النموذج التنموي الوطني، القائم على الاستقرار والإصلاح المتدرج والطموح الجماعي المتواصل نحو مستقبل أكثر ازدهارا ورخاء.

كما تشكل مناسبة لتجديد أواصر البيعة والولاء بين العرش العلوي المجيد والشعب المغربي الوفي وتأكيد العزم الجماعي على مواصلة مسيرة البناء والتنمية، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده.

حضرات السيدات والسادة المحترمون،

السيد الوزير المحترم،

فعلى مستوى حصيلة العمل التشريعي للمجلس خلال هذه الدورة، عقد مجلسنا الموقر ما مجموعه عشر (10) جلسات عامة تشريعية، تمت خلالها المناقشة والتصويت على 108 نصا قانونيا، منها 55 مقترح قانون و53 مشروع قانون، من بينها 3 مشاريع قوانين تنظيمية.

وبذلك، يكون المجلس بلغ رقما قياسيا غير مسبوق من حيث عدد النصوص التي يتم البت فيها خلال دورة تشريعية واحدة، وذلك منذ إحداث مجلس المستشارين، كما أنها الدورة الأولى التي يفوق فيها عدد مقترحات القوانين المرفوعة إلى الجلسات العامة عدد مشاريع القوانين، ويأتي ذلك في إطار الالتزام الجماعي لمكونات مجلس المستشارين للبت في المبادرات التشريعية لأعضاء مجلسي البرلمان وخلق دينامية حقيقية ترمي إلى تثمين هذه المبادرة وتشجيعها.

أما على المستوى الموضوعي، فإن النصوص الموافق عليها خلال هذه الدورة حملت معها إصلاحات أساسية على مستوى عدد من القطاعات الحيوية، تعلق على وجه خاص بإصلاح قطاع المؤسسات العمومية، لا سيما عبر إعادة هيكلة بعض المؤسسات وتحويلها إلى شركات مساهمة، بما فيها الوكالة الوطنية للموانئ والمكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن، إضافة إلى الوكالة الجهوية للتنمية، في إطار تعديل القانون التنظيمي للجهات، وكذا إحداث الوكالات الجهوية للتعمير والإسكان، إلى جانب تحيين القانون المتعلق بالوكالة الوطنية للسلامة الطرقية.

والبنيات التحتية الأساسية وملفات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وهكذا، فقد بلغ عدد الأسئلة الشفهية المتوصل بها خلال دورة أبريل 2026 ما مجموعه 458 سؤالاً شفهياً، أجابت الحكومة على 264 سؤالاً منها في 12 جلسة عامة، تم خلالها مساءلة 24 قطاعاً حكومياً، توزعت بين 86 سؤالاً أنياً و178 سؤالاً عادياً.

وبالإضافة إلى ذلك، تم تسجيل التزامات جديدة لأعضاء من الحكومة تفيد التعهد بالتفاعل مع عدد من القضايا والمطالب المطروحة في جلسات الأسئلة الشفهية، فضلاً عن استمرار التوصل بأجوبة على التعهدات المرصودة خلال دورات سألها من عدد من أعضاء السيدات والسادة الوزراء.

وبالنسبة للأسئلة الكتابية المطروحة خلال الدورة، فقد بلغت ما مجموعه 401 سؤالاً، أجابت الحكومة على 174 سؤالاً منها، تشمل أسئلة من الدورة المنتهية وأخرى من الدورة السابقة.

وعلى مستوى تتبع ملفات السياسة العامة، شكلت هذه الدورة مناسبة لتقديم ومناقشة الحصيلة المرحلية للحكومة، وكذا مناقشة عرض السيدة الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات حول أعمال المحاكم المالية برسم 2024-2025.

كما تناول المجلس في إطار الجلسة الشهرية للأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة موضوع "الأمن الغذائي"، وخصص الجلسة السنوية لتقييم "السياسات العمومية في مجال مواجهة آثار التغيرات المناخية ومدى جاهزية المتدخلين للتعامل معها".

وحرصت اللجان الدائمة من جانبها، على مناقشة ومتابعة الاختيارات الأساسية المتعلقة بعدد من الأوراش، تمخض عن ذلك من زيارة لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية للمدينة الدولية للإنتاج السينمائي بورزازات وبرمجة لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية لزيارات ميدانية إلى ميناء الدار البيضاء، مع الملاحظة بأن العمل التشريعي بقي مستحوذاً على مجمل حصيلة عمل اللجان الدائمة، حيث وصلت الاجتماعات المنعقدة إلى 61 اجتماعاً، بمدة زمنية قاربت 110 ساعات عمل، بما فيها اجتماع لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية المتعلقة بإخبار اللجنة بفتح اعتمادات إضافية برسم السنة المالية 2026 بمرسوم.

حضرات السيدات والسادة المحترمون،

فيما يخص العلاقات مع المؤسسات الدستورية، فقد توصل المجلس بعدد من الآراء حول مشاريع القوانين التي عرضت على المجلس خلال هذه السنة التشريعية، من قبل كل من المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والمجلس الوطني لحقوق الإنسان ومجلس المنافسة، كما تم التوصل، إضافة إلى ذلك، بعدد من التقارير والدراسات صادرة عن المؤسسات الدستورية تهم مواضيع مختلفة، تم تجميعها على

كما وافق المجلس خلال الدورة على نصوص تروم تطوير نظام الإحصاء الوطني وتحويل المندوبية السامية للتخطيط إلى هيئة مستقلة للحكامة الجيدة، بالإضافة إلى سن مقتضيات جديدة تهم القطاع البنكي، تتوخى تعزيز نظام الوقاية من المخاطر المالية وتسويتها، فضلاً عن الموافقة على نصوص تدخل في مجال الإدارة وتدير بعض مؤسسات التعليم العالي، من خلال تعديل القانون التنظيمي المتعلق بالمناصب العليا وتغيير وتتميم القانون المتعلق بإحداث المدرسة الوطنية للإدارة، وكذا تطوير اختصاصات الوكالة الوطنية لتقييم وضمان جودة التعليم العالي والبحث العلمي والمركز الوطني للبحث العلمي وحل وتصفية الوكالة الوطنية للنباتات الطبية والعطرية.

وحظي ملف حكامة القطاع الصحي وملاءمة بعض القوانين ذات الصبغة الاجتماعية بحيز وافر من النقاش، أسفر عن الموافقة على تعديل قوانين تتعلق بتنظيم الأجهزة المسيرة لمهنة الطب ومدونة الأدوية والصيدلة ولنظام الدعم الاجتماعي المباشر ومدونة الشغل بالنسبة لحراس الأمن الخاص والتدابير المتخذة لتشجيع المنشآت التي تقوم بالتكوين من أجل الإدماج.

ووافق المجلس كذلك، على نصوص تهدف إلى تنظيم مهنة الخبراء القضائيين والعدول والمحاماة، وإلى إعادة تنظيم المجلس الوطني للصحافة وتغيير القانون الخاص بالنظام الأساسي للصحافيين المهنيين، وصادق على عدد من مشاريع القوانين المتعلقة بالموافقة على اتفاقيات دولية في مجالات حيوية، بالإضافة إلى الموافقة التامة على آخر قانون تنظيمي منصوص عليه في دستور 2011، يتعلق بتحديد شروط وكيفيات الدفع بعدم دستورية قانون.

بجانب عدد آخر من النصوص، على غرار مشروع القانون المتعلق بحماية الحيوانات الضالة ورعايتها والوقاية من أخطارها، ومشروع قانون التصفية المتعلق بتنفيذ قانون المالية لسنة 2024، ومشروع القانون المرتبط بالتجزئات العقارية والمجموعات السكنية وتقسيم العقارات وعمليات التهيئة الكبرى ذات النفع العام.

وفي هذا الشأن، لا بد من الإشادة بالمجهودات الكبيرة وانخراط السيدات والسادة أعضاء المجلس في مناقشة وتجويد جميع مقترحات ومشاريع النصوص المعروضة وتسجيل مساهمتهم القيمة في تجويد النصوص الموافق عليها، ما أثمر تقديم 1077 تعديل على النصوص القابلة منها للتعديل تم قبول 115 منها.

حضرات السيدات والسادة المحترمون،

وبالنسبة للحصيلة الرقابية لمجلس المستشارين في هذه الدورة، فقد استأثرت القضايا الاجتماعية والترابية والمالية والقضايا الاقتصادية على جدول أعمال الجلسات الرقابية بصفة عامة، حيث يبرز بشكل ملحوظ، خلال هذه الجلسات، اهتمام أعضاء المجلس بإشكاليات قطاعي الصحة والتعليم وقضايا العالم القروي والتجهيز

السيدات والسادة المستشارين.

أيها الحضور الكريم،

فيما يتعلق بالدبلوماسية البرلمانية، فقد واصل مجلس المستشارين خلال هذه الدورة، وبانخراط فاعل لجميع مكوناته، ترسيخ حضوره في مختلف الهيئات البرلمانية الإقليمية والقارية والدولية وتعزيز التعاون البرلماني الثنائي ومتعدد الأطراف، بما يتماشى والتوجيهات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده، المؤطرة للعمل الدبلوماسي الوطني، حيث تميزت هذه الفترة بمبادرات برلمانية دبلوماسية نوعية، مكنت البرلمان المغربي من تعزيز مكانته داخل المنظومة البرلمانية الدولية، وجعلت منه فاعلا مؤسساتيا مواكبا لجهود المملكة المغربية، بقيادة جلالته، حفظه الله، في دعم إشعاعها إقليميا ودوليا وتكريس تفرد نموذجها التنموي والدفاع عن مصالحها العليا، وفي مقدمتها قضية الوحدة الترابية لبلادنا.

وفي هذا الإطار، وعلى مستوى تعزيز التعاون البرلماني الدولي، شكلت مشاركتنا على رأس وفد برلماني في أشغال الجمعية العامة 152 للاتحاد البرلماني الدولي المنعقدة بمدينة إسطنبول بتركيا، محطة بارزة في هذا المسار، بالنظر إلى المستوى الرفيع للمشاركات والمشاركين وأهم القضايا التي تمت مناقشتها، في ظل سياق دولي مطبوع بتفاقم الأزمات متعددة الأبعاد.

وعلى هامش أشغال الجمعية العامة، أجرينا سلسلة من المباحثات مع عدد من رؤساء البرلمانات الوطنية، ومجالس الشيوخ والاتحادات البرلمانية. ويتعلق الأمر بكل من رئيس مجلس الشيوخ البلجيكي ورئيس مجلس الشيوخ النيجيري ورئيسة مجلس الشيوخ الإيسواتيني، ورئيس البرلمان الغاني، ورئيس المجلس الاستشاري لإعادة التأسيس للنيجر ورئيس الجمعية الوطنية الجيبوتية ورئيس الجمعية الوطنية المالايوية ورئيس مجلس اتحاد جزر القمر ورئيس مجلس النواب الإيفواري ورئيس المجلس الوطني الاتحادي الإماراتي ورئيس مجلس النواب البحريني ورئيسة الجمعية الوطنية الأذربيجانية ورئيسة مجلس النواب المكسيكي ورئيس مجلس النواب الدومينيكاني ورئيس برلمان أمريكا اللاتينية والكارييب ورئيس برلمان السوق المشتركة لأمريكا الجنوبية ونائب رئيس مجلس الشيوخ الكمبودي.

وفي هذا السياق، أولى المجلس أهمية خاصة لمواصلة الترافع عن القضية الوطنية، حيث تم التأكيد في مختلف اللقاءات الثنائية على وجهة المبادرة المغربية للحكم الذاتي، باعتبارها الحل الوحيد والأوحد لتسوية النزاع الإقليمي المفتعل حول الصحراء المغربية، مع التشديد على أن هذه المبادرة أصبحت اليوم، بفضل القيادة الحكيمة لجلالته، حفظه الله، واقعا سياسيا راسخا ومرجعا أمميا معتمدا، من خلال قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 2797 والذي يعكس القناعة المتنامية لدى المنتظم الدولي بأن الحل في الصحراء المغربية لا يمكن أن

يكون إلا في إطار السيادة الوطنية الكاملة.

وتوجت هذه اللقاءات بالتوقيع على عدد من مذكرات التفاهم المشتركة، تؤسس لشراكات برلمانية مستدامة، وذلك مع كل من مجلس الشيوخ الكمبودي والجمعية الوطنية الأذربيجانية والجمعية الوطنية الجيبوتية والبرلمان المالايوي، ومن جهة أخرى، شاركنا في أشغال مؤتمر الشبكة البرلمانية لحركة عدم الانحياز، التي انعقدت على هامش الجمعية العامة للاتحاد البرلماني الدولي.

وفي الإطار ذاته، واصلت الشعب البرلمانية المغربية حضورها الفاعل داخل المؤسسات البرلمانية الإقليمية والقارية والدولية، من خلال المشاركة في الدورة الاستثنائية الأولى للبرلمان الإفريقي ضمن ولايته التشريعية السابعة والمؤتمر البرلماني الدولي الثاني حول مكافحة المخدرات والجريمة المنظمة، والدورة الثالثة عشرة للمنتدى الحضري العالمي والجمعية العامة العشرين لبرلمان البحر الأبيض المتوسط، والدورة السنوية للجنة البرلمانية المشتركة المغربية الأوروبية، والدورة الثانية والثلاثين للجمعية الجهوية لإفريقيا التابعة للجمعية البرلمانية الفرنكوفونية، واجتماع لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية والشؤون الاجتماعية والتعليم ولجنة الشؤون السياسية التابعتين للجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط، والورشة الدولية للبرلمانيين الفرنكوفونيين حول منظمة التجارة العالمية والتجارة الدولية، والدورة الخامسة والثمانين للجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الإفريقي، والدورة العشرين لمؤتمر اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، والمرحلة الثالثة من الدورة العادية للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، والمؤتمر الثامن للبرلمان العربي ورؤساء المجالس والبرلمانات العربية، والمؤتمر العام الثاني للمجلس البرلماني الآسيوي الإفريقي واجتماع شبكة النساء البرلمانيات التابعة للجمعية البرلمانية الفرنكوفونية، والدورة الثالثة والثلاثين للجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون بأوروبا، والدورة الواحدة والخمسين للجمعية البرلمانية الفرنكوفونية، والندوة رفيعة المستوى المنظمة ضمن أسبوع الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب من قبل برلمان البحر الأبيض المتوسط بشراكة مع مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب ووزارة مجموعة الصداقة بين مجلس المستشارين ومجلس الشيوخ الفرنسي لكل من باريس وستراسبورغ.

ومن جهة أخرى، احتضن مجلس المستشارين عدد من الملتقيات والتظاهرات الإقليمية والدولية، وعلى رأسها الدورة الرابعة لمنتدى مراكز البرلمان الاقتصادي للمنطقة الأورو متوسطية والخليج العربي، تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده، وذلك بالتعاون مع الاتحاد العام لمقاولات المغرب والشبكة البرلمانية للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

وهي الدورة التي شكلت محطة نوعية في مسار المنتدى، بالنظر إلى مستوى المشاركة البرلمانية والحكومية والاقتصادية التي عرفتها

الاستراتيجي للمجلس المتعلقة بإفريقيا ولجعل الدبلوماسية البرلمانية آلية دائمة للحوار وتقاسم الخبرات والتجارب وبناء القدرات وتعزيز التعاون بين البرلمانات الإفريقية.

كما عكست هذه الندوة الإرادة المشتركة لمواصلة التشاور والتنسيق بين المؤسسات التشريعية بالقارة، بما يمكنها من الإسهام بفعالية في مواكبة التحولات التي تشهدها إفريقيا والاستجابة للتحديات متعددة الأبعاد التي تواجهها.

وعلى المستوى الثنائي، استقبل مجلس المستشارين وأجرى مباحثات مع عدد من رؤساء الاتحادات البرلمانية والبرلمانات ومجالس الشيوخ من مختلف المناطق الجيوسياسية، ويتعلق الأمر بكل من مالي وكينيا والأردن والدومينيكان والهندوراس وفرنسا وروسيا والشيلي ورومانيا وبرلمان أمريكا اللاتينية والكرايب وبرلمان السوق المشتركة لأمريكا الجنوبية وبرلمان أمريكا الوسطى والجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا والاتحاد البرلماني الكشفي العالمي والاتحاد الكشفي للبرلمانيين العرب.

حضرات السيدات والسادة المحترمون،

تلکم كانت أبرز المعالم والسمات المتجلية لحصيلة مجلسنا الموقر في مختلف واجهات العمل البرلماني، وهي حصيلة بقدر ما تشرفنا جميعا، بقدر ما تحفزنا وتدعونا إلى المزيد من الجدية والاجتهاد لمواصلة عملنا الدؤوب، في قادم الدورات، بغية تهمين وتعزيز الأدوار الدستورية السامية المنوطة بالمؤسسة البرلمانية، بما يجعلها في مستوى تطلعات المواطنين والثقة الملكية الغالية.

وختاما، لا يسعني إلا أن أتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى كل من السادة أعضاء مكتب مجلس المستشارين، والسادة رؤساء الفرق والمجموعات البرلمانية والسيدة والسادة رؤساء اللجان الدائمة والمجموعات الموضوعاتية المؤقتة، ومن خلالهم كافة أعضاء المستشارات والمستشارين البرلمانيين، كل حسب موقعه، لجهودهم المتواصلة في سبيل نهوض المجلس باختصاصاته الدستورية.

من جهة أخرى، وإذ نثمن عاليا ما يقوم به السيد الأمين العام للمجلس تحت إشراف رئاسة ومكتب المجلس وفي تنسيق وانسجام تامين مع كافة مكونات المجلس، من عمل يومي يسر علينا جميعا أداء مهامنا في ظروف جيدة ومواتية ويضمن التنسيق اليومي الفعال لأشغال المجلس، فاسمحوا لي أن أعبر له ولأطرو وموظفي المجلس عن خالص تقديرنا وعرفاننا لما يتحلون به من مهنية والتزام وانتماء مؤسساتي.

وأود أن أنوه كذلك بالأجهزة الأمنية وموظفي الوقاية المدنية بالمجلس بمختلف أصنافهم، نظير ما تقوم بمجهودات قيمة في الحفاظ على أمن المؤسسة وزوارها.

كما أشكر مختلف وسائل الإعلام الوطنية، المرئية والمسموعة

أكثر من عشرين رئيسة ورئيسا لمجالس الشيوخ والبرلمانات الوطنية والاتحادات البرلمانية، من إفريقيا وأمريكا اللاتينية والكرايب والعالم العربي والمنطقتين الأورو متوسطية والخليجية والقضايا الاستراتيجية التي تداولها المشاركون، بما يعكس المكانة المتميزة التي تحظى بها المملكة المغربية، تحت القيادة الحكيمة لجلالته، حفظه الله، لدى شركائها الإقليميين والدوليين.

كما شكلت الجلسة الخاصة بإفريقيا التي اقترحها مجلس المستشارين إحدى أبرز محطات هذه النسخة، بالنظر إلى المشاركة الوازنة التي عرفتها وإلى دلالتها السياسية البرلمانية والتنموية، حيث أتاحت إبراز المكانة المركزية التي تحتلها إفريقيا في الرؤية الاستراتيجية للمملكة المغربية، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده، باعتبارها فضاء للتكامل والتضامن والتنمية المشتركة وأهمية المبادرة الأطلسية التي أطلقها لجلالته، حفظه الله، والرامية إلى تمكين دول الساحل من الولوج إلى المحيط الأطلسي وتعزيز اندماجها في سلاسل القيمة الإقليمية والدولية، بما يفتح آفاقا جديدة أمام التنمية والاستقرار والربط الاقتصادي.

وعلى المستوى المؤسساتي، تميزت هذه الدورة بالتوقيع على عدد من مذكرات التفاهم الرامية إلى توسيع شبكة التعاون بين مجلس المستشارين وشركائه الإقليميين والدوليين، ويتعلق الأمر بمذكرة تفاهم حول التعاون البرلماني بين مجلس المستشارين بالمملكة المغربية وبرلمان المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا ومذكرة تفاهم بين جمعية مجالس الشيوخ في إفريقيا، التي نتشرف برئاستها، وبرلمان البحر الأبيض المتوسط، إضافة للإعلان المشترك بين مجلس المستشارين والاتحادات البرلمانية بأمريكا اللاتينية والكرايب، ممثلة في برلمان أمريكا اللاتينية والكرايب (بارلاتينو) وبرلمان أمريكا الوسطى (بارلاسين) والبرلمان الأنديني (بارلاندينو) وبرلمان السوق المشتركة (بارلاسور) ومنتدى رئيسات ورؤساء المجالس التشريعية في أمريكا الوسطى والمكسيك (فوبريل)، حيث تمت بموجب هذا الإعلان، المصادقة على النظام الأساسي "للمنتدى البرلماني الاقتصادي المغرب-أمريكا اللاتينية".

كما احتضن مجلس المستشارين خلال هذه الدورة النسخة الثامنة عشرة للجمعية العامة للاتحاد الكشفي للبرلمانيين العرب، كمناسبة لتعزيز الحوار بين البرلمانيين حول قضايا الشباب والتربية والمواطنة وقيم التضامن والسلام والندوة التفاعلية الأولى لمنصة مجلس المستشارين للدبلوماسية البرلمانية والحوار جنوب-جنوب الخاصة بإفريقيا، التي أحدثها مجلس المستشارين في إطار دينامية منتدى الحوار البرلماني جنوب - جنوب، وذلك بمشاركة وفود عن مجالس الشيوخ وبرلمانات إفريقية تمثل كل من غانا وبوروندي وغينيا الاستوائية وكوت ديفوار واتحاد جزر القمر وإسواتيني وكينيا ونيجيريا وجيبوتي والنيجر وتوغو ومالي والكاميرون والسنغال وبنين والكونغو الديمقراطية والغابون.

وقد شكلت هذه المبادرات محطة نوعية لتجسيد عناصر المخطط

من النجاعة المؤسسية والحكمة الرشيدة والتقائية في السياسات العمومية والتعبئة الوطنية مرتكزات ثابتة لمواصلة مسيرة البناء والتحديث.

وقد حرص المجلس في إطار الاختصاصات التي أناط بها الدستور على ممارسة وظائفه التشريعية والرقابية والتقييمية بروح المسؤولية الوطنية، مستلهما التوجيهات الملكية السامية، ومعبرا عن إرادة راسخة في الإسهام في تطوير الأداء البرلماني وترسيخ جودة التشريع وتعزيز فعالية الرقابة والارتقاء بتقييم السياسات العمومية.

وعلى صعيد الدبلوماسية البرلمانية، واصل مجلس المستشارين حضوره الفاعل والمؤثر داخل مختلف الهيئات البرلمانية الإقليمية والقارية والدولية، واضعا نصب عينيه خدمة المصالح العليا للمملكة ومواكبة الدبلوماسية الملكية، التي أضحت بما حققت من نجاحات متتالية مرجعا في الحكمة والنجاعة ونموذجا في الدفاع على السلم وعلى الاستقرار وتعزيز التعاون جنوب-جنوب وإقامة شراكات استراتيجية متوازنة، تقوم على الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة.

وظلت القضية الوطنية الأولى في صدارة أولويات المجلس، الذي ما فتئ يجند مختلف آلياته وعلاقاته البرلمانية للدفاع عن الوحدة الترابية للمملكة والترافع على عدالة قضية الصحراء المغربية، مستلهما الرؤية الملكية المتبصرة ومواكبا للمكتسبات التاريخية التي حققتها بلادنا، والتي عززت الاعتراف الدولي المتنامي بسيادة المملكة على أقاليمها الجنوبية، ورسخت وجهة مبادرة الحكم الذاتي، باعتبارها الحل الوحيد، الجاد وذي المصداقية في إطار السيادة الوطنية والوحدة الترابية للمملكة.

مولاي صاحب الجلالة:

إن مجلس المستشارين، وهو يستحضر ما تحقق للمملكة في عهدكم الزاهر، من تحولات استراتيجية وإصلاحات هيكلية كبرى وما رسختموه من دعائم الدولة الاجتماعية ومن مقومات السيادة الوطنية بمختلف أبعادها، وما عززتموه من حضور وازن للمغرب قاريا ودوليا، ليجدد اعتزازه العميق بقيادة جلالته الملهمة، التي جعلت من المملكة نموذجا في الاستقرار السياسي والتنمية المتوازنة والإصلاح المتدرج والوفاء للثوابت الوطنية والانفتاح الواثق على المستقبل.

كما يعبر المجلس عن بالغ اعتزازه بالمبادرات الملكية الرائدة تجاه القارة الإفريقية، وبالرؤية الأطلسية المتبصرة وبالمشاريع الاستراتيجية الكبرى التي أطلقتتموها، والتي أعادت رسم المكانة الجيوسياسية للمملكة، ورسخت دورها كقوة إقليمية صاعدة وشريك موثوق وفاعل مسؤول في خدمة الأمن والاستقرار والتنمية المشتركة.

مولاي صاحب الجلالة:

والمملكة المغربية تستعد للاحتفال بالذكرى 27 لتربع جلالته على عرش أسلافكم المنعمين، يغتنم رئيس مجلس المستشارين وكافة أعضاء المجلس هذه المناسبة الوطنية المجيدة ليجددوا لمقامكم العالي

والمكتوبة والإلكترونية، على مواكبتها المنتظمة لأشغال مجلس المستشارين وعلى الدور الذي تضطلع به في النقل المسؤول للنقاش المؤسسي إلى الرأي العام.

وفي الختام، أجدد التعبير عن اعتزازي الشخصي بما راكمه مجلس المستشارين خلال هذه الدورة من مكتسبات قيمة مست مختلف مناحي الحياة العامة، وذلك بفضل الجهود المنتجة والمتناغمة لمختلف مكوناته المحترمة، سائلا المولى عز وجل أن يوفقنا جميعا لمواصلة خدمة وطننا العزيز، تحت كنف القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده، وأن يحفظ جلالته ويمتعه، وسائر أسرته الشريفة، بموفور الصحة والعافية، وأن يديم على بلادنا نعمة الأمن والاستقرار والازدهار.

وشكرا لكم.

أعطي الكلمة للسيد أمين المجلس لتلاوة برقية الولاء والإخلاص، المرفوعة للسدة العالية بالله.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد محمد رضى الحميني أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

برقية ولاء وإخلاص مرفوعة إلى السدة العالية بالله.

"حضرة صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

مولاي صاحب الجلالة والمهابة:

بمناسبة اختتام دورة أبريل من السنة التشريعية 2025-2026، يتشرف خديم الأعتاب الشريفة رئيس مجلس المستشارين، أصالة عن نفسه، ونيابة عن كافة أعضاء المجلس، بأن يرفع إلى السدة العالية بالله أصدق فروض الطاعة والولاء وأسعى عبارات الإخلاص والوفاء، مقرونة بصداق الابتهاال إلى المولى عز وجل أن يحفظ جلالته بما حفظ به الذكر الحكيم، وأن يحيطكم بعنايته الموصولة، ويمدكم بموفور الصحة والعافية، ويؤيدكم بعونه وتوفيقه، حتى تواصلوا، بما أتاكم الله من حكمة وبصيرة وبعد نظر، قيادة مسيرة النهضة الشاملة وصيانة ثوابت الأمة وتعزيز مكانة المملكة المغربية بين الأمم.

مولاي صاحب الجلالة:

إن مجلس المستشارين، وهو يختتم أشغال هذه الدورة التشريعية، يستحضر بكل اعتزاز وإكبار ما تحقق خلالها من منجزات تشريعية ورقابية وتقييمية ودبلوماسية، ويعتبر أن ما راكمه من حصيلة نوعية، إنما هو ثمرة للرؤية الملكية السامية، التي أرسدت دعائم دولة قوية بمؤسساتها، راسخة في اختياراتها، واثقة في مستقبلها وجعلت

بالحق أصدق فروض الولاء والإخلاص، مؤكدين استمرار تعبتهم الكاملة وراء جلالكم وتجندهم الدائم لخدمة الوطن وصيانة مؤسساته والإسهام من مواقع مسؤولياتهم في إنجاح الأوراش الملكية الكبرى وترسيخ مقومات الدولة الحديثة وتحقيق تطلعات الشعب المغربي الوفي إلى مزيد من التقدم والازدهار.

حفظكم الله، يا مولاي، وأبقاكم ذخرا وملاذا لهذه الأمة، وأقرعين جلالكم بصاحب السمو الملكي ولي العهد الأمير الجليل مولاي الحسن، وشد أزركم بصنوكم السعيد صاحب السمو الملكي الأمير مولاي رشيد، وحفظ سائر أفراد الأسرة الملكية الشريفة، وأدام على وطننا، في ظل قيادتكم الرشيدة، نعمة الأمن والاستقرار والعزة والرخاء.

والسلام على المقام العالي بالله ورحمته تعالى وبركاته.

حرر بالرباط، يومه الإثنين 27 محرم 1448 (13 يوليوز 2026).

خديم الأعتاب الشريفة

محمد ولد الرشيد

رئيس مجلس المستشارين."

السيد الرئيس:

شكرا لكم جميعا.

أعلن عن رفع الجلسة وعن اختتام دورة أبريل 2026.